الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية

الملف النووي الإيرانـي :
تحديـات و رهانــات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
– تخصص : دراسات إستراتيجية و دولية –

إعداد الطالب:
محمــد حقيـــــب

إشراف الدكتور:
منصور لخضاري

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستـــــاذة: نرجس فليسي..... رئيسًا
الأستـــــاذ: منصور لخضاري..... مشرفاً ومقررًا
الأستـــــاذة: عبير بوضياف..... مقررًا

السنة الجامعية : 2013 – 2014

شكر و تقـدير

اللهم بك استعنت و عليك توكلت و بك وفقت، فالحمد لك و الشكر لك لا اله الا انت.

اعترف و أنا في محراب العلم انني نهلت الكثير من بحر خبرتكم و زاخر معرفتكم ،

فانطبعت بروحكم وتوسمت بطموحكم.

إليكم يا من تبنون على الدوام أنفسا وعقولا

و يا من لهم علي من الفضل اليد الطولى:

أستاذي الفاضل **منصور لخضاري** المشرف على البحث

جازاك الله عني خير الجزاء وحباك حسن الثناء،

والى كل أساتذتي الكرام

اليكم جميعا تحية و وقار وكل معاني الامتنان

محمـــــد حقيـــــب

اهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى كل احبتي في كل مكان

عائلتي و اصدقائي

محمـــــد حقيـــــب

ملخص

تناولت هذه الدراسة البرنامج النووي الإيراني التحديات و الرهانات . تصر الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل على أن البرنامج النووي الإيراني يهدف إلى بناء قنبلة نووية في حين تصر إيران على سلمية برنامجها النووي و أن الهدف الأساسي لمحاولة إيقافه هو استمرار مبدأ الاحتكار النووي في منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل و في العالم لصالح دول النادي النووي . في ظل استمرار إيران في برنامجها النووي، اختلفت ردود الفعل الدولية و الإقليمية التي عموما بقيت ترفض دخول إيران النادي النووي، مما شدد الصراع بين إيران و مؤيديها و من جهة أخرى الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل المعارضين لبرنامجها.

الكلمات المفتاحية : البرنامج النووي الإيراني، السياسة الخارجية، الإستراتيجية.

Résumé

Le travail de ce mémoire concerne l'étude du programme nucléaire iranien en exposant les enjeux et les défis posés par celui-ci. En fait, les États-Unis d'Amérique et Israël soupçonnent l'Iran de vouloir se doter de l'arme nucléaire sous couvert de programme civil, mais l'Iran affirme que son programme nucléaire n'a pas de visées militaires et que les attentions de ses adversaires est de maintenir un monopole nucléaire dans la région du Moyen-Orient en faveur d'Israël et dans le monde en faveur du club nucléaire. En dépit des avis internationaux et régionaux et le reste du monde qui dans l'ensemble refusait l'affiliation de l'Iran au club nucléaire, le programme nucléaire Iranien n'a connu aucune interruption, cela a augmenté le conflit entre l'Iran et ses adversaires les États-Unis d'Amérique et l'Israël.

Mots clés : le programme nucléaire iranien, , la politique extérieure , la stratégie.

Abstract

The work of this memory relates to the study of the Iranian nuclear program by exposing the stakes and the challenges posed by this one. In fact, the United States of America and Israel suspect Iran of wanting to obtain the nuclear weapon under cover with civil program, but Iran affirms that its nuclear program does not have military aiming and that the attentions of its adversaries is to maintain a monopoly nuclear in the area of the Middle East in favour of Israel and in the world in favour of the nuclear club. In spite of the international and regional opinions and the rest of the world which as a whole refused the affiliation of Iran to the nuclear club, the Iranian nuclear program did not know any interruption, that increased the conflict between Iran and its adversaries the United States of America and Israel.

Key words: The Iranian nuclear program, the foreign policy, strategy.

المقدمة

المقدمـــة

تثير القدرة النووية الإيرانية اهتمام المجتمع الدولي و على رأسها الو.م.ا نظرا لما قد ينجر عنه من أخطار على الشرق الأوسط بشكل عام و على مصالح القوى الكبرى بشكل خاص، لا سيما مع انكشاف العناصر السرية للبرنامج النووي في عام 2002 م باكتشاف قيام إيران بإنشاء محطة لتخصيب اليورانيوم في(نطنز) و مفاعل إنتاج الماء الثقيل في أراك دون إعلام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك فقد بدا واضحا أن إيران أحرزت تقدما معتبرا في طريق امتلاكها للتكنولوجيا النووية و مع استمرار إيران في برنامجها النووي انقسم المجتمع الدولي بين مؤيد و معارض تبعا لمصالح هذه الدول سواء تجاه إيران آو منطقة الشرق الأوسط ، حيث عمدت الجهات المعارضة برئاسة الو . م . ا و إسرائيل إلى تفعيل كافة الآليات و الوسائل لإيقاف هذا البرنامج و تعطيله .في نفس الوقت كثفت الجهات المؤيدة لإيران مجهوداتها لمساعدتها في استكمال برنامجها النووي و مع حدة الضغوطات الأمريكية و استمرار البرنامج النووي الإيراني أخذت الأزمة شكلا تصاعديا ، أصبح يهدد منطقة الشرق الأوسط بحرب نووية قد تؤدي في اغلب الظن إلى كارثة حقيقة.

موضوع الدراســـة

تركز الدراسة على الملف النووي الإيراني ، من خلال محاولة فهم إستراتيجية إيران التي استطاعت بها على مر السنوات من الاستمرار في البرنامج النووي و الحيلولة دون انفجار الوضع ، حيث أثبت صناع القرار في إيران على القدرة العالية في التفاوض و موهبتهم في المساومة أمام كبار المفاوضين السياسيين في العالم ، خاصة في موضوع حساس يطرح موضوع السلاح النووي. هذا الأخير الذي كان و مازال سلاحاً سياسياً واستراتيجياً يضمن لمالكيه حضوراً إقليمياً نافذاً و رادعاً. فطموح طهران في امتلاك هذا السلاح الذي يؤهلها لقيادة اكبر معسكر مناوئ لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي وضعته الإدارة الأمريكية عنوانا رئيسيا لسياستها في منطقة الشرق الأوسط ، صيرها في نظر الغرب دولة مارقة. وفى ضوء تطبيق اجراءات عقابية من ناحية و التصميم الإيراني على المضي في امتلاك التكنولوجيا النووية من ناحية أخرى، مازالت إيران تواجه الحصار الاقتصادي و الدبلوماسي الأميركي .

إشكالية الدراســـة

ساحاول من خلال هذه الورقة التطرق لأبعاد و ملامح هذا التحدي، و تحليل المواقف المتضاربة حول القضية المثارة ، و كذلك تقديم عرض للإستراتيجيات التي تبنتها إيران لتجاوز مثل هذا التحدي الذي وصف بـ"الأزمة الفعلية"، وننطلق في ذلك من الإشكالية التالية:

الاشكالية :

كيف تمكنت ايران من مواصلة برنامجها النووي رغم المعارضة الدولية ؟

و يمكن ان ندرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية الاتية :

1. الى أي مدى تتمتع ايران بالإمكانيات و القدرات التي تسمح لها بمواصلة برنامجها النووي ؟
2. ماهي المواقف و ردود الافعال الدولية و الاقليمية تجاه البرنامج النووي الايراني ؟
3. ماهي استراتيجية ايران لمواصلة برنامجها النووي و مالاته المستقبلية المحتملة ؟

فرضيات الدراســـة

و ساعتمد الفرضيات الآتية محاولا التثبت من صحتها:

- كلما طورت ايران من قدراتها النووية كلما زاد وزنها الاقليمي .
- كلما كان الدعم الخارجي لايران متواصلا كلما جعل ذلك موقف ايران يميل الى التعنت و الاستمرار في البرنامج .
- كلما تدخلت الاطراف الدولية لحل الازمة النووية الايرانية كلما استمرت حظوظ ايران في كسب الوقت و الاستمرار نحو امتلاك التكنولوجيا النووية .

أهمية الدراســـة

تكمن أهمية الدراسة في حقيقة الأجندة السياسية الإيرانية التي تعتبر من أهم الأجندات الإقليمية التي برزت معالمها أكثر مع زيادة الصراع ما بين إيران من جهة والولايات المتحدة و إسرائيل من جهة أخرى حول المشروع النووي. حيث أن استمرار إيران في نشاطها النووي اكتسب أهمية كبيرة في الفترة الأخيرة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأصبحت على جدول أعمال كثير من المؤتمرات . ذلك أن انتشار الأسلحة النووية بين دول ليست في مستوى الدول العظمى يطرح مشاكل عويصة تثير القلق وتحمل على الارتياب بخصوص مدى فعالية الردع النووي ، بالإضافة إلى أن هذه الدول لديها أوضاعا داخلية مضطربة لا تستقر على حال ، فمنها من لا تتوفر لها المقومات الأصلية للدول وتفتقر إلى شعب متماسك تجمع بين مكوناته قيم مشتركة وهوية راسخة ، ومنها من تنخر تحفر في جسده ، ومنها من تفرز لعبة الديمقراطية لديه حكاما ليسوا مؤهلين لتقييم الأوضاع الدولية تقييما سديدا ، وبالتالي لتحمل مسؤولية حيازة أسلحة في غاية الخطورة. هكذا يخشى أن يزيد انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من احتمال ارتكاب أخطاء تقنية خطيرة أو حدوث حروب نووية محدودة مهددة للسلم العالمي.

أسباب اختيار الموضــوع

لا يقوم أي بحث علمي إلا إذا استند على مجموعة من الدوافع الموضوعية التي كثيرا ما تخص البيئة المحيطة بالباحث أو تكون لها التأثير الكبير على توجهاته . أضف إلى ذلك العوامل الذاتية التي تتعلق بالرغبة في الموضوع المؤهلات العلمية التي تسمح للباحث في التفوق في نوع من البحوث دون الآخر.

ومن أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع :

✓ إيران التي برزت منذ الثورة بنهجها " المغالي " في عدائه للغرب وطموحها في نشر الثورة محاكيتا في ذلك الثورات العالمية الكبرى مما جعلها محط أنظار الكثير من الباحثين في العالمين الإسلامي والغربي، ففي إحدى الإحصائيات لأحد أهم االمعدلات العلمية حصلت إيران على أكبر نسبة من البحوث التي تجرى حولها سنويا،

✓ عبقرية إيرانية في تسيير الملف النووي في مقابل إستراتيجية أقوى دولة المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ،

✓ التغير السريع في جيوستراتيجية الشرق الأوسط و مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجيتها بالمنطقة مع الاخد بعين الاعتبار الدور الإيراني باعتبارها قوة إقليمية ،

- ✓ توفر موضوع البرنامج النووي الإيراني على حد لا بأس به من المعطيات و المصادر التي تشجع على دراسته وتوضيح الرؤية ،
- ✓ اللاستقرار و التوترات العديدة التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي خاصة بعد الربيع العربي .

أهداف الموضوع

1. تتبع نشأة المشروع النووي الإيراني و تطوره منذ بدايته حتى وقتنا الراهن و محاولة التعرف على البنية التحتية النووية الإيرانية ،
2. التعرف على المحددات الداخلية والإقليمية والدولية وانعكاساته على البرنامج النووي الإيراني،
3. معرفة مدى تأثير المشروع على التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط،
4. استشراف بعض السيناريوهات المحتملة للتعامل مع الملف النووي الإيراني.

حدود الدراسة

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود زمنية وحدود مكانية.

أ- الحدود الزمنية للدراسة

تركز الدراسة على المشروع النووي الإيراني وموقف الدول منه في الفترة الممتدة ما بين نشأة البرنامج النووي الإيراني إلى غاية عام 2013 م . ورغم ان البعض من الباحثين يركزون على انكشاف العناصر السرية للبرنامج النووي ،الا ان المراحل التي مر بها البرنامج النووي الايراني تشكل اهمية كبيرة وكان لها تاثير كبير على الساحة الدولية فهي تساعد وتتيح التعرف وفهم التغيرات في المواقف الدولية.

ب- الحدود المكانية للدراسة

سأركز في هذه المذكرة على المجال الجغرافي لإيران ، مبرزا الأهمية الجيوسياسية لموقع ايران كما سيتم التركيز على المحيط الجيوسياسي وامتادات موقع ايران الدي له صلة بملفها النووي بما يتضمنه من تفاعلت كان لها الاثر الكبير في مسار تطوره .

الدراسات السابقة

- **اطاريح الدكتوراه**

وسام الدين محمد العكلة ، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي " ، أطروحة دكتوراه ، إشراف الدكتور : ياسر الحويش ، كلية الحقوق ، جامعة دمشق ، 2011 م.

- **رسائل الماجستير**

عبد الله فالح المطيري ، امن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني ، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، تحت إشراف : الدكتور احمد سليم البرصان ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، تموز 2011 م.

رائد حسين عبد الهادي حسنين ، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979 – 2010 م ، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة ، تحت إشراف : المشرف الرئيس : د. خالد محمد صافي ،المشرف : د. عصام كامل مخيمر، دراسات الشرق الأوسط ، قسم الدراسات العليا ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2011 م.

جداوي خليل ، أنظمة حظر انتشار الأسلحة النووية إشكالية البرنامج النووي الإيراني، رسالة مقدمة ضمن مستلزمات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص:علاقات دولية ، تحت إشراف : د. ديب عبد الحفيظ ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر، الموسم الجامعي ، 2007 - 2008 م.

- **مذكرات الماستر**

بوربوحات سارة ، خلفاوي خولة ، الملف النووي الإيراني و تأثير على الأمن في الشرق الاوسط ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية ، تحت إشراف الأستاذ: دعاس عميور صالح ، السنة الجامعية : 2012 – 013 م.

شوفي اسماء ، طرودي ليندة ، الأمن الإسرائيلي و الملف النووي الإيراني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية ، تحت إشراف: الأستاذة كبابي صليحة، قسم العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 3 ، السنة الجامعية : 2012 – 2013 م.

تناولت كل دراسة جانبا من الجوانب فركز بعضها مثلا على الجانب على اثر البرنامج النووي في امن اسرائيل و بعضه تناول تداعياته على منطقة الشرق الاوسط ، و تناولت جانبا مستجدا يتعلق الامر باخر اتفاق (جنيف 2013 م) بين ايران و الترويكا الاوروبية وتداعياتها ، و ما تواجهه ايران من تحديات حاسمة.

و لقد اعترضتني بعض العراقيل عند إنجازي لهذا البحث و التي يمكن تلخيصها في:

- تطور الموضوع ، فرغم كثرة الدراسات إلا ان عدم اكتمال بعض التحولات التي تمس مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالبرنامج النووي الايراني يعوق دون التمكن من الامساك بجميع خيوط الموضوع ، و يجعل امر الحصول على المراجع المواكبة للاحداث المستجدة نادرة.
- بالإضافة إلى ضيق الوقت ، و تحديد حجم المذكرة بعدد صفحات معينة أدى للإجحاف في حق المذكرة و إهمال العديد من المعلومات المهمة.

منهج الدراسة

تناولنا موضوع هذه الدراسة من خلال إتباع :

المنهج الوصفي التاريخي التحليلي

الضروري لتسليط الضوء على كافة جوانب القضية النووية الإيرانية و تتبع مسارها الضارب بجذوره في عمق التاريخ ، و كشف النقاب على مختلف التطورات الحاصلة في الوقت الراهن ، و من ثم التوصل بالتحليل و الاستنباط المنطقي إلى ما قد تؤول إليه في المستقبل القريب لذا فالمنهج بين الوصف و التاريخ و التحليل و الاستنباط وصولا إلى الخاتمة .

منهج دراسة حالة

هو المنهج الملائم لحالة الملف النووي الإيراني موضوع الدراسة ، كونه يمكن الباحث من التركيز على حالة معينة يقوم بدراستها بشكل مستفيض وواف بمعالجة كافة المتغيرات و الظواهر المرتبطة بها ووصفها بشكل كامل دون ان يشتتها في دراسات متعددة [1]. وتحليلها من خلال الرجوع إلى الخلفية التاريخية للحالة ،للتمكن من الإحاطة بها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزائها ، و مدى تطورها و كذا وضعها الراهن و التنبؤ بمستقبلها المحتمل وذلك كل ذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة.

الاقتراب القانوني

يركز هذا الاقتراب في دراسة للأحداث و المواقف و الابنية على الجوانب القانونية أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير و الضوابط المتعارف عليها و القواعد المدونة و غير المدونة و بصيغة اخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية تركز على شرعية الفعل او المؤسسة او العلاقة او عدم شرعية ذلك كما تهتم بالأفعال و الجزاءات .

[1] محمد شابي ، **المنهجية في التشريع السياسي المفاهيم ، المناهج الاقترابات و الادوات** ، الجزائر ، 1997 ، ص 129.

الاقتراب القانوني يفترض وجود مجموعة معايير و ضوابط و قواعد و من ثمة يستخدم تلك الضوابط في التوصل الى شرعية الفعل او عدمه و هو اقتراب وصفي يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية و التطابق او الخرق او الانتهاك و يستخدم مجموعة مفاهيم مثل الحقوق و الالتزام ، و المسؤولية و غيرها .
كما يركز هذا الاقتراب على المعاهدات و الاتفاقات و العقود من حيث اطرافها و كيفية اعدادها و توقيعها و التصديق عليها و تجديدها و تسييرها و زيادة على ذلك يبحث هذا الاقتراب حيثيات ترتيب المسؤولية [2].

خطوات البحث

يقع هذا البحث في ثلاثة فصول مع مدخل و مقدمة وخاتمة ، حيث يستعرض المدخل دراسة جيواستراتيجية لإيران ، أما الفصل الاول فهو يعرض نشأة البرنامج النووي الإيراني و مراحل تطوره و البنية التحتية النووية و دوافعه.
ويتناول الفصل الثاني الحديث عن المواقف الدولية للبرنامج النووي و الآليات و الأدوات الدولية و الإقليمية لمواجهته . أما الفصل الثالث فقد تطرقت فيه إلى تداعيات العقوبات الدولية على ايران و إستراتيجية إيران التي ساعدتها على الاستمرار في برنامجها النووي بالإضافة إلى السيناريوهات المحتملة بعد الاتفاق الأخير مع الغرب في 2013 م.

[2] محمد شابي ، المنهجية في التشريع السياسي المفاهيم ، المناهج الاقترابات و الادوات ، الجزائر ، 1997 ، ص 117 .

المدخل

ايران جيوستراتيجيا

المدخل: إيران جيوستراتيجيا

أتناول في هذا المدخل خصائص بيئات إيران الطبيعية من حيث الموقع، ومظاهر السطح، والمساحة، والشكل والمناخ من وجهة نظر الجغرافيا السياسية و ذلك لسببين:

أولهما: إلقاء الضوء على جانب -تجاهلته اغلب الدراسات السابقة- و هو التعريف بإيران البلد من جغرافيا وبيان اثر هذا المعطى الجغرافي في تحديد أهميته الإستراتجية ، فحاولت به استعادة تلك الحلقة المفقودة في البحوث السابقة.

ثانيهما: أن دراسة هذه الجوانب و تحليلها من شانها أن تعكس شخصية دولة إيران الخاصة التي توجه وفقها سياستها باتجاهات معينه ،وتؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي1،ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة.[2]

يمتاز موقع الدولة بثبوته من وجهة النظر الجغرافية ،ولكن قيمته السياسية والإستراتيجية متغيرة بصفة مستمرة نتيجة التطورات التقنية ولاسيما فيما يتعلق بوسائل النقل والحركة ،لذا فان دراسة الثبات والتغير ومتابعته في أهمية الموقع الجغرافي يعد من الأسس الهامة في دراسات الجغرافية السياسية . أن هذه الدراسة تتوخى الجانب الجغرافي السياسي وتحاول إبراز البعد الاستراتيجي لموضوع الموقع الجغرافي ،إذ أنها تهدف إلى تحديد الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها موقع إيران الجغرافي ،فضلا عن الكشف عن تأثير دلالات الموقع (الفلكي ،بالنسبة لليابس الماء ،الجوار ،الاستراتيجي) في قوة إيران[3] ،وذلك لما لموقع إيران من أهمية متزايدة عبر التاريخ مما جعلها تدخل ضمن استراتيجيات الدول الكبرى.

تقع إيران بين دائرتي عرض (25 و40) شمال خط الاستواء و بين خطي طول (44 و63) شرقي خط جرينتش،(الشكل رقم 01)،وهي بذلك تقع اغلب أراضيها ضمن المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة وهذا يعني

---

[1] بيير رينوفان وجان باتيت ، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية** ،ترجمة : فايز نقش ، منشورات عويدات ، د ت ، ص28.

[2] عبد الرزاق عباس ، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية** ، مطبعة اسعد ، بغداد ، 1976 م ، ص273.

[3] منح سبيكمان SPIKMAN ميزة الأهمية الجيوبوليتكية للمنطقة التي تشمل سيبريا الشرقية، الصين، كوريا، الهند، أفغانستان، إيران، العراق، و شبه الجزيرة العربية و يرى أن من يسيطر على قلب الأرض يسيطر أوراسيا، و من يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم.

الشكل رقم 01: خريطة ايران[1]

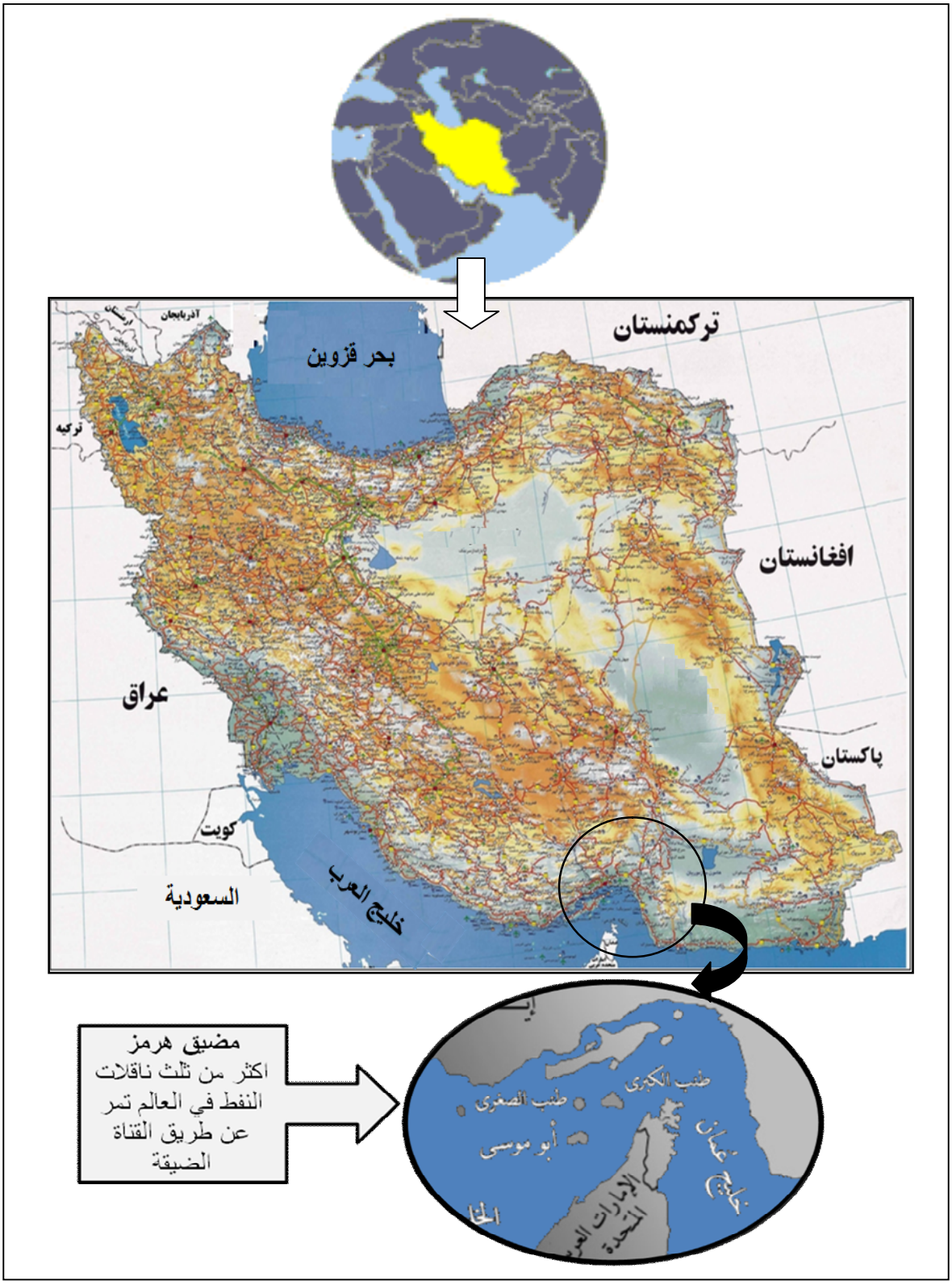

[1] موقع الكتروني: خريطة ايران\www.google.fr\images

امتداد إيران على (15 دائرة عرض) ، و قد كان لهذا الامتداد الأثر الكبير في تنوع الأقاليم المناخية و تنوع النبات الطبيعي[1]، ومن ثم اثر في تباين توزيع السكان ونشاطهم الاقتصادي ،إذ يتركز السكان في الجهات الشمالية والغربية حيث المناخ المعتدل والسهول الخصبة على حين يتشتت السكان في المناطق الداخلية والشرقية الجافة والوعرة ليكون النشاط الاقتصادي الرئيس للسكان هو النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا ، وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطا قويا بموقعها الجغرافي وتبلغ مساحتها (1648000) كيلو متر مربع[2] ، وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم ثلاث مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية (2524كم) و بنسبة (32.66%) من مجموع الحدود الكلية البالغة (5204 كم) وتتوزع هذه السواحل على الخليج العربي بـ (1180 كم) و بنسبة (46.75%) من مجموع السواحل البحرية وعلى خليج عمان وبحر العرب بـ(700 كم) وبنسبة (27.37%)من السواحل البحرية وعلى بحر قزوين بـ (644 كم) وبنسبة (25.51%) من مجموع السواحل البحرية.

إن للسواحل الإيرانية المطلة على خليج عمان والخليج العربي قيمة غير اعتيادية في إعطاء إيران وزنا جيوبولتيكيا مميزا و ذلك لأنها في مقدمة العوامل التي تساعد الدولة في بناء قوتها البحرية خاصة" إذا ما علمنا أن للخليجين خليج عمان والخليج العربي . أهمية في ربط عالم المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي في نظرية الفريد ماهان عن دور القوة البحرية في السيطرة على العالم[3] ،وبالفعل فقد استفادت إيران من هذين الخليجين في بناء قواعدها البحرية بحيث أصبحت تشكل قوة يحسب لهل حسابها في الميزان الاستراتيجي في المنطقة ومن أهم هذه القواعد هي بندر عباس و بوشهر وجزيرة خرج و بندر خميني و عبادان و جاه بهار (القاعدة الرئيسية ثلاثية الأدوار التي تحتوي على تسهيلات للقوات البرية والبحرية والجوية) ، و بذلك أصبح بمقدور إيران التدخل والتأثير في إمدادات النفط والحركة التجارية والحركة الحربية في الخليج العربي[4] .

---

[1] بهاء بدري حسين ، **تحديد الأقاليم المناخية لإيران** ، مجلة الجمعية الجغرافية ، 1990 م ، العددان 24 و 25 ،ص161.

[2] طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة في تحولاتها الداخلية و سياساتها الإقليمية** ، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ، 2006م ، ص19.

[3] عبد الرزاق عباس، المرجع السابق، ص227.

[4] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، **المحيط الهندي وتأثيره في لسياسات الدولية والإقليمية**، مراجعة: د.علي المياح ، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 م ، ص125، 126 .

لموقع الجوار الجغرافي آثارا على العلاقات بين الدول المتجاورة ، سواء في وقت السلم أو في الحرب و يمكن القول بصورة عامة تزداد احتمالية ظهور المشاكل كلما زاد عدد الدول المتجاورة[1]. حيث تحد إيران من جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى . أذربيجان ، و أرمينيا و تركمانستان . إذ يبلغ طول حدودها (1740 كم) من مجموع حدود إيران البرية البالغة (5204 كم) و بنسبة (33.43 %) ، ويحدها من الشمال الغربي تركيا ويبلغ طول الحدود معها (470 كم) و بنسبة (9.0%) ، أما من الغرب فيحدها العراق وبحدود طولها (1280 كم) و بنسبة (24.59 %) في حين تحده من الشرق أفغانستان والباكستان بطول (837 كم) و(877 كم) و بنسبة (16.08%) و (16.85%) لكل منهما على الترتيب.

و هذه الحدود بين إيران و دول جوارها غير مستقرة ، اذ تتحكم فيها عوامل تاريخية أكثر من كونها موضوعية ، فهي تعاني من عدة مشاكل حدودية أبرزها ادعاء إيران بتبعية جزر البحرين لها و اعتراض إيران على تمثيل البحرين في أي مؤتمر أو هيأة ذات طابع دولي على الرغم من تنازل الشاة عنها عام 1970 م بعد الاستفتاء الذي جراء في البحرين و احتلال جزر طنب الكبرى و الصغرى و أبو موسى[2] ، و هناك عدة مشاكل حدودية مع العراق أبرزها مشكلة شط العرب[3] ، و هناك اختلاف في وجهات النظر حول مياه ومنطقة بحر قزوين بين إيران و روسيا إذ كان يقتسمان مياه و منطقة بحر قزوين المقابلة لهما مناصفة (قبل تفكك الاتحاد السوفيتي) ، أما بعد تفككه احتفظت إيران بنسبة (50% فيها) بينما رأت إيران أن على روسيا أن تعطي الجمهوريات الوسطى المستقلة عنها جزءا من حصتها التي تبلغ (50%) لا من حصة إيران، فضلا عن ان هناك مشاكل حدودية بين إيران و أذربيجان التي تدعمها الولايات المتحدة على منطقة بحر قزوين[4] . ومن هذا يتضح أن هذه المشاكل الحدودية من شأنها أن تضعف من قوة إيران ما لم تحل بحيث تكون موضع الرضا الكامل بالنسبة للدول المجاورة ، لاسيما و ان هذه النزاعات يمكن أن تثيرها أطراف لها غايات و أطماع و من ثم إدخال إيران في مشاكل هو في غنى عنها .

و يحتل موقع إيران الجغرافي أهمية كبيرة لدى واضعي النظريات الإستراتيجية ، إذ انه يقع ضمن نظريه (النطاق الأرضي) لسبايك مان التي مفادها من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف - المناطق

---

[1] نافع القصاب و زميلاه، **الجغرافية السياسية**، مطبعة جامعة بغداد، د ت، ص37.

[2] **دراسة عن جغرافية إيران** ، بحث منشور على الشبكة الإستراتيجية في الانترنيت ، ص3.

[3] عبد المالك خلف التميمي ، **المياه العربية التحدي و الاستجابة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 م ، ص 141 – 144 .

[4] **التقاطعات السياسية في آسيا الوسطى** ، بحث منشور على شبكة الانترنيت ، ص1،2.

الساحلية – يحكم أوراسيا و من يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم[1] و تقع إيران ضمن منطقه الهلال الداخلي في نظريه (قلب الأرض) التي وضعها هالفورد ماكندر والتي تتلخص بأن من يسيطر على منطقه الهلال الداخلي يسيطر علي قلب الأرض[2]. ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها فيرجريف و التي اسماها منطقة التصادم و الارتطام[3] . لقد اسهم وجود و استخراج النفط في تعزيز مكانة إيران السياسية، و يضاف إلى ذلك وقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط تتمثل الأولى وهي غربا بالخليج العربي الذي يكتسب أهمية كبيرة لاحتوائه على اكبر احتياطي نفطي في العالم ، و الثانية شمالا تتمثل ببحر قزوين الذي يحظى بأهمية اقتصادية بحيث وصفته بأنه خليج عربي ثاني.

وقد اكتسب موقع إيران أهمية كبيرة بسبب إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه ، اذ يعد هذا المضيق من أهم المعابر المائية عالميا إذ يعبر خلاله يوميا اكثر من 100 سفينة أي بمعدل سفينة واحدة كل 15 دقيقة[4] ، مما أدى إلى ازدياد أهمية إيران لاسيما وأنها قوة تشرف وتسيطر على المضيق والجزر الواقعة فيه وهذا يزيد من أهمية إيران الاستراتيجية ،لان القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم في الحياة السياسية والعسكرية والتجارية الداخلة و الخارجة من الخليج العربي[5] ، وقد جعلت هذه المعطيات التي يتمتع بها موقع إيران الجغرافي يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى فقد تم تقسيم إيران عام (1907م) على ثلاث مناطق الأولى منطقة نفوذ بريطانية في الجنوب والثانية منطقة وسطى في الوسط تبقى كمنطقة عازلة والثالثة منطقة نفوذ روسية في الشمال[6] و كانت غاية بريطانية الأساسية جعل إيران دولة عازلة تحول دون وصول روسيا إلى المحيط الهندي و الخليج العربي لما لهما من أهمية في الاستراتيجية الروسية ، يضاف إلى ذ لك إن الأخيرة تدرك أهميه موقع إيران الجغرافي ورغبتها في الحصول على النفط الإيراني الموجود في شماله وعلى آثر انسحاب بريطانيا من شرق السويس عام 1971 م بدأت الولايات المتحدة تفكر في ملء الفراغ الناشئ من جراء ذلك الا أن المصالح الأمريكية والبريطانية تعانقت في جعل إيران دوله عازلة بين الاتحاد السوفيتي والمصالح الأمريكية في المنطقة .

---

[1] عبد المنعم عبد الوهاب ، **جغرافية العلاقات السياسية** ، منشورات مؤسسة الوحدة العربية للنشر والتوزيع ، دت ، ص185.

[2] صبري فارس الهيتي ، **الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية** ، مطبعة جامعة بغداد ، 1976 م ، ص17.

[3] المرجع نفسه ، ص17.

[4] صباح محمود محمد الراوي، **مملكة البحرين التسمية و الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي**، مجلة البحوث الجغرافية، 2001 م، العدد 2، ص 7.

[5] محمد جواد علي ، **الصراع الأمريكي السوفيتي في المحيط الهندي** ، منشورات شركة مطبعة الأديب البغدادية المحدودة ، 1986 م ، ص13.

[6] بهاء بدري حسين، **التعدد القومي أثره في البنية السياسية لإيران**، المرجع السابق، ص25.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور القطبية الثنائية المتمثلة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اصبح موقع إيران محل اهتمام القوى الكبرى فهو يمثل . موقع إيران . غاية الأهمية لدى صناع القرار الاتحاد السوفيتي لكون إيران هي إحدى الدول التي تجاور الاتحاد السوفيتي برا وتعزله عن المحيط الهندي والخليج العربي بحرا وقد جاء هذا من إطلالة الاتحاد السوفيتي على بحار بعضها أما غير صالح أو أنها مغلقة وقد دفع هذا الواقع البحري إلى حاجة الاتحاد السوفيتي لكسر الحصار الجغرافي الطبيعي ومن هنا كان التقرب المستمر من المياه الدافئة هي أتحدى سمات الحركة الاستراتيجية[1] ، هذا أولا وشعور الاتحاد السوفيتي بان إيران هي المكان الطبيعي للانتشار والتوسع امنع القوى البحرية المعادية من فرض سيطرتها عليه و الحد من احتمالات استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية المتمركزة في المحيط الهندي ثانيا واطلالة السواحل الإيرانية علي مضيق هرمز والخليج العربي وتأثير هذه الإطلالة في حركة نقل النفط من مناطق الفيض الإنتاجي في الخليج العربي إلى مناطق العجز أو شبه العجز في الدول المتقدمة صناعيا وفي نقلي البضائع المصنعة من مناطق الفيض في الدول المتقدمة إلى منطق العجز في منطقة الخليج ثالثا والعامل الاقتصادي المتمثل في رغبة الاتحاد السوفيتي في الحصول على نفط إيران وذلك لقربه من مناطق الإنتاج في آسيا الوسطى رابعا[2] ، توجهت إيران اتجاه الجمهوريات الإسلامية لملء الفراغ الناشئ بعد زوال الاتحاد السوفيتي و حاولت القيام بدور مهم لاسيما في مجال الامن على افتراض (أن امن الخليج مسؤولية إيران ودول الخليج العربي من دون تدخل قوى أخرى غير خليجية سواء كانت عربية أو غير عربية) من جهة ثانية ، [3] وعلى الرغم من ذلك فلا زالت روسيا تشعر بقيمة موقع إيران الجغرافي غير الاعتيادية على الخليج العربي وبحر قزوين بسبب التوجه الأمريكي نحو الخليج ومنطقة بحر قزوين التي تتمتع بأهمية اقتصادية لإزاحة النفوذ الروسي من هذه المنطقة كليا حسب المخطط الشامل إلى يبدا بتوسع حلف الشمال الأطلسي نحو التخوم الغربية لروسيا ضمن دائرة المصالح الحيوية لروسيا ونتيجة لذلك تسعى روسيا إلى توطيد علاقاتها مع إيران باعتبارها المنقذ الوحيد للتخلص من الضغوط الأمريكية عليها .

أما فيما يتعلق بأهمية موقع إيران بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد كان موقع إيران يشكل هدفا استراتيجيا دائما ومستمرا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ويخدم مصالحها وسياساتها إقليميا ، فقد كانت ترى في إيران مركزا ممتازا للمراقبة والرصد والتجسس لما يدور داخل الاتحاد السوفيتي هذا من ناحية ومن

---

[1] مازن إسماعيل الرمضاني، **السياسة السوفيتية حيال إيران العلاقات الدولية لإيران**، الجزء الأول، مركز دراسات العالم الثالث، 1988 م، ص135.

[2] المرجع نفسه ، ص 136 ، 137 .

[3] حسين وحيد عزيز الكعبي ، **المضامين الجغرافية لفكرة النظام الشرق أوسطي مالها وما عليها** ، مجلة البحوث الجغرافية 2001 م ، العدد 2 ، ص 330 .

ناحية أخرى تخوف الولايات المتحدة من وقوع إيران تحت النفوذ السوفيتي و يعني هذا تهديدا لمصالحها في المنطقة ، أما إذا وقعت تحت نفوذها فهذا يعني ضمان بقائها أطول فترة ممكنة في المنطقة ومن ثم حصولها على النفط الإيراني[1]، لذلك سعت الولايات المتحدة وسوف تسعى إلى منع استيلاء أية فئة يسارية تكون موالية للسوفيت على إيران وهذا ما يمكن ملاحظته بشكل جلي من خلال إدارتها فقد اعتبرت محمد رضا بهلوي . شاه إيران . حليفا هاما لها في المحيط الهندي وقد زودته بالأسلحة والمعدات العسكرية والقواعد البحرية حتى اعتبر نفسه أحد القوى الضاغطة في المحيط الهندي. إلا أن ذلك لم يدم طويلا بسبب قيام ثورة (1979 م) على شاه إيران بقيادة الإمام الخميني من ثم فقدت أمريكا إحدى أهم مرتكزاتها في الشرق الأوسط مما زاد من قلق الولايات المتحدة على مصالحها في الخليج العربي ولذلك آخذت تسعى إلى إدخال إيران في حروب لتحجيم دوره في المنطقة وليس أدل من ذلك الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات .

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية لم تخرج أهمية إيران من حساباتها أخذت تجري تعديلات جذرية في الوضع الجيوبوليتيكي في آسيا الوسطى تمثلت باحتلال أفغانستان و العراق والتدخل المباشر في منطقة بحر قزوين . الغنية بالنفط . من خلال إنشاء منظومة ممرات أوربية آسيوية بين تركيا وأذربيجان و ازبكستان وكازاخستان وجورجيا بغية تحقيق العزل الجيوسياسي لإيران بسبب التقارب الروسي الإيراني الذي يضر بالمصالح الأمريكية والتي ستصبح إيران بموجبة أمام خيارين إما الرضوخ أو مواجهة محيط معاد لها على حدودها الشمالية.

ومما تقدم يتضح أن لإيران موقعا استراتيجيا متزايدا في الأهمية عبر التاريخ و هذا ما أكدته النظريات الإستراتيجية و ذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم ،فضلا عن وجود النفط فيها ووقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط هما الخليج العربي وبحر قزوين هذه الأمور جميعها جعلتها محط أنظار الدول الكبرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا وروسيا حاليا و محاولاتها لاستغلال إيران وموقعها بما يتفق ومصالحها الخاصة.

[1] بهاء بدري حسين ، المرجع السابق ، ص27.

الفصل الاول

نشاة البرنامج النووي الايراني

و دوافعه

الفصل الاول: نشاة البرنامج النووي الايراني و دوافعه

المبحث الأول : نشأة و تطور البرنامج النووي الإيراني

يعتبر البرنامج النووي الإيراني احد ابرز الملفات السياسية و أهمها لدى صناع القرار المتعاقبين على حكم إيران، وقد عرف تطورات-غير منتظمة ومتباينة خلال العقود الماضية– تناولتها العديد من الباحثين بالدراسة والتحليل، مقسمين مسارها إلى عدة مراحل انطلاقا من مرحلة التأسيس إلى المرحلة الأكثر تقدما ، في حين يلخصها الباحث"وسام الدين العكلة " في مرحلتين :

مرحلة التأسيس وإقامة البنى الأساسية للمشروع النووي الإيراني (من 1958 إلى غاية 2002 م)، ومرحلة المواجهة مع المجتمع الدولي (من 2002م إلى 2013 م)[1] ؛ ولعلهم قصدوا من وراء تحديد مراحل عدة تسهيل الدراسة والإشارة إلى أهم الأحداث السياسية الكبرى في تاريخ إيران و ما كان لها عميق الأثر في البرنامج النووي الإيراني ، ولعله في تقسيمه ذاك ينطلق من فكرة أن البرنامج النووي الإيراني كان ثمرة جهود متتالية و مستمرة ، و التي و إن بدت ظروفها متباينة فان أهدافها ظلت واحدة ، حيث أن السياسة الإيرانية في هذا الصدد كانت محكومة منذ البداية بتوجهات واضحة ومحددة تقضي بتكريس هذه التكنولوجيا لإنشاء قوة إقليمية عظمى هي إيران .

1.مرحلة تأسيس و إقامة البنى الأساسية للبرنامج النووي الإيراني

وترجع البداية الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه "محمد رضا بهلوي" ، الذي أعلن اثر قيامه بزيارة استطلاعية لإحدى المفاعلات النووية الفرنسية ، عن اعتزام بلاده على امتلاك قدرة نووية متواضعة لأهداف تنموية اقتصادية، متصورا أن تطوير قدرة إيران النووية المدنية بمثابة قناة للتحديث ، وسارعت- في ذات السنة أي عام 1957 م- إلى التوقيع على اتفاقية تعاون مع الولايات المتحدة من اجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية في إطار برنامج(الذرة من أجل السلام)[2] ؛ لمدة عشر سنوات جددت لفترة

---

[1] وسام الدين العكلة ، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"** ، أطروحة دكتوراه القانون الدولي ، إشراف الدكتور: ياسر الحويش ، كلية الحقوق ، جامعة دمشق ،2011 م ، ص 406،407.

[2] مقترح قدمه الرئيس الأمريكي "**دوايت إيزنهاور**" في الدورة الثامنة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1953 م ، لإنشاء منظمة دولية لنشر تكنولوجيا نووية سلمية ، و نتج عنه إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 1957 م ، و عهد لها=

أُخرى فيما بعد، حصلت بموجبها إيران على كميات من اليورانيوم المُخصب للأغراض البحثية ، كما تعاون الجانبان في البحوث المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية[1] .

وفي الأول من يوليو 1968م ، وقعت إيران على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، التي وفقا لما جاء فيها - خاصة في الفقرة الرابعة من قرارها- أن المعاهدة تعترف :" بان لإيران الحق في تطوير وإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز يذكر، و امتلاك المواد والأجهزة و المعلومات التكنولوجية والعلمية".[2]

شهدت السبعينيات من القرن الماضي أحداثا ولدت فرصا ثمينة لتحقيق رغبة الشاه في تطوير البرنامج النووي الإيراني ،منها الزيادة في أسعار النفط - الذي أمد حكومة الشاه بموارد مهمة لتنمية إيران خاصة بعد اندلاع حرب 1973م بين الدول العربية وإسرائيل. اتخذ الشاه إيران خلالها موقفا مساندا للغرب ومعاديا للعرب،إذ امتنع عن استعمال البترول أداة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، فحقق بذلك مكسبا استراتيجيا آخر تقاربت معه العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و التي سادها الطابع البراغماتي فكلا الطرفين تتجاذبهما المصالح ؛ إذ استغلت الولايات المتحدة الأمريكية القضية في منافستها مع الإتحاد السوفيتي في سياق الحرب الباردة ، حيث عملت الولايات المتحدة على استقطاب دول أقطاب في أقاليم حيوية بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية و على رأسها إيران ،وهذا لمحاصرة نفوذ القطب المعادي لها في هذه الأقاليم ، في حين أفادت إيران من الدعم الأمريكي لبرنامجها الذي تجلى من خلال قرارات عدة منها، إصدار معهد ستانفورد للبحوث التابع الحكومة الأمريكية تقريرا جاء فيه انه يتوجب "على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد إيران على بناء خمس إلى سبع مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية "[3]، وفي غضون ثلاث أشهر و بعد تاريخ إصدار هذا التقرير قامت الشركات الأمريكية ببناء تلك المفاعلات في مناطق متفرقة من إيران .

=بمسؤولية مزدوجة تعمل على نشر تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية والرقابة عليها. أنظر موقع الأمم المتحدة على الرابط الإلكتروني: http://www.un.org/ar/conf/npt/2010/background.sht

[1] أحمد إبراهيم محمود ، **البرنامج النووي الإيراني: أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة ، 2005، ص 26.

[2] أحمد إبراهيم محمود ، **البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد**، المرجع السابق ، ص 28.

[3] نوران طالب وشاش، **العلاقات الدولية و تدويل الطاقة النووية السلمية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية بالأكاديمية العربية بالدانمارك، تحت إشراف الدكتور : لطفي حاتم، قسم العلوم السياسية ، كلية القانون و السياسة ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، 2009 ، ص40.

لقد وصلت علاقات التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإيران إلى درجة أن هيئة الأركان المشتركة الأمريكية في أوائل اقتراح 1971م قامت باقتراح نشر رؤوس نووية أمريكية على الأراضي الإيرانية ، للاستفادة من الموقع الاستراتيجي لإيران الملاصق للاتحاد السوفيتي سابقا. وقد أثارت فكرة هذا الاقتراح خلافات داخلية في الولايات المتحدة. فقد اعترضت وزارة الخارجية الأمريكية عليه بقوة ، خوفا من انعكاساته المحتملة على الواجهة مع موسكو .[1]

كان طموح الشاه ابعد مما قدمه معهد ستانفورد الأمريكي ، حيث أعلن الشاه في مارس 1974 م عن تصور متكامل لطموحاته في المجال النووي يتضمن رؤيته التي تؤمن بضرورة امتلاك إيران القدرة على إنتاج حوالي23 ألف ميجاوات من الطاقة النووية.وذلك ما يتطلب من إيران بناء ما لا يقل عن 23 محطة نووية على مدى حوالي 20 عاما، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 30 بليون دولار. [2]

سعى شاه بعدها إلى تجسيد ذلك الطموح على ارض الواقع متوخيا استرتيجية مزدوجة يتمكن وفقها من :

- ✓ وضع البني الأساسية و التنظيمية في المجال النووي[3] أولا ، فبادر في عام 1974م إلى إنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية و قد رصدت لها ميزانية تقدر بحوالي 30 مليون دولار 1975، و في العام الموالي قامت الحكومة الإيرانية بزيادة ميزانية المنظمة إلى أكثر من بليون دولار للعام المالي 1976م في إشارة إلى التطور الكبير في الأنشطة الموكلة إلى هذه المنظمة.
- ✓ إعداد الكوادر البشرية المؤهلة[4] للعمل في مختلف المجالات في برنامجها النووي، بتوسيع آفاق التعاون مع العالم الخارجي بغية الحصول على المعرفة،والتكنولوجيا المتطورة ،والخبرة التطبيقية في المجالات النووية ،ولأجل ذلك لجا إلى الاستعانة بخبرة دول أخرى غير خبرة الولايات المتحدة الأمريكية.[5]

في عام 1973 م أنشئ مصنع (اورورديف) لتخصيب اليورانيوم بين السويد ، و فرنسا ، و اسبانيا، وبلجيكا ، و تحصلت فيه إيران على حصة السويد فيه 10 % .[6] في ذات الفترة استدانت إيران من الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة أولى حوالي مائة و ثمانون مليون دولار أمريكي ، و في مرحلة لاحقة مليار دولار أمريكي أخرى لتمويل هذا المصنع و لشراء حصة السويد فيه خلال هذه المرحلة كانت إيران تقرن

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد** ، المرجع السابق ، ص 27.

[2] المرجع نفسه ، ص 29.

[3] المرجع نفسه ، ص30

[4] المرجع نفسه ، ص30

[5] المرجع نفسه ، ص 36.

[6] عاطف معتمد عبد الحميد، **روسيا وإيران..التفاعل النووي في المساحة الرمادية: دراسات إستراتيجية** ، الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، جوان 2006 م ، العدد2 ، ص 110.

سعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية بضرورات التنمية الاقتصادية ، بإيجاد مصدر طاقة بديل عن النفط المعرض للنضوب مع مرور الزمن، و قد يكون هذا هو السبب الحقيقي لا سيما و أن إيران مرتبطة اليوم باتفاقات لتصدير الكهرباء إلى تركيا و بعض دول آسيا. و كان التعاون الأكثر أهمية هو ذلك الذي تم بين إيران و ألمانيا الغربية , حيث وقعت إيران في نوفمبر 1974م اتفاقات لشراء مفاعلين للماء الثقيل طاقة كل منهما 1200 ميجاوات , مع شركة (kraftwerk union) الألمانية، ليبدأ فريق ألماني تابع لذات الشركة العمل في مفاعلات (بوشهر) في أوت 1975م.[1]

في منتصف عام 1976 م، وقع اتحاد شركات (kraftwerk) الألمانية عقدا مع إيران للعمل في مفاعلات (بوشهر), وجرى تضمين شركة (Ansaldo) الايطالية في العقد بوصفها شركة مولدات البخار.[2] على أن يتم بموجب هذا الاتفاق- بين إيران وألمانيا الغربية- تزويد إيران بالتقنية النووية، و تم هذا التعاون بناءا على خطة أطلقها الشاه تتضمن بدء عملية مكثفة لبناء عشرون مفاعلا نوويا من ضمنها مفاعلات طاقة تبلغ قدرتها 1300 ميغاوات[3].

لم يكتف الشاه الإيراني"محمد رضا بهلوي" بالتعاون مع هذه الدول الرئيسية الثلاث: الولايات المتحدة - فرنسا - ألمانيا الغربية، بل أضاف إلى هذه القائمة عددا آخر من الدول التي برزت في المجال النووي و بالذات الأرجنتين،والهند،والدانمرك،وجنوب إفريقيا؛فوقعت في فبراير1975م اتفاقا للتعاون النووي الشامل مع الهند[4]. و اتفقت مع جنوب إفريقيا على تمويل إيران عملية بناء محطة لتخصيب اليورانيوم في جنوب إفريقيا في مقابل حصولها على مادة (أكسيد اليورانيوم المشبع) بما قيمته 700 مليون دولار.[5]

سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة ضغوطها على الدول المتعاملة مع إيران في المجال النووي، وأرسلت في أكتوبر 1977م ممثلا عن الحكومة في وزارة الخارجية "سدني سوبر" للتفاوض مع الشاه بخصوص آخر التطورات في البرنامج النووي الإيراني ، نتج عنها إلغاء كل المعاهدات القائمة بين إيران

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني:آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد** ، المرجع السابق ، ص 36 ، 37.

[2] المرجع نفسه ، ص 37.

[3] المرجع نفسه ، ص25-94.

[4] محمد ساحيمي، **برنامج إيران النووي:تاريخه والحاجة إليه** ، مجلة مختارات إيرانية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،الأهرام،القاهرة،العدد 40 - نوفمبر 2003 م .

[08 مارس 2012م] http://www.ahram.org.erg

[5] أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني:آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد** ،المرجع السابق ، ص 80.

والدول الأخرى ، شرط أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد إيران بثمانية مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وقد شمل هذا الاتفاق أيضا تزويد إيران بكل ما يحتاجه المفاعل لضمان تشغيله.[1]

بحلول عام 1979م قامت الثورة الإسلامية في إيران، وسقط نظام الشاه "محمد رضا بهلوي"، و فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حضرا على تصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران [2]، ودعت كلا من فرنسا وألمانيا إلى عدم استئناف التعاون النووي مع إيران، إضافة إلى مغادرة العديد من علماء الذرة الإيرانيين البلاد عقب ثورة فيفري، ورغم وصول العمل بمحطة (بوشهر) إلى 80% من المخطط التنفيذي والذي أنفقت إيران عليه حوالي خمسة ملايير دولار أمريكي. و بقي البرنامج النووي الإيراني في حالة من الجمود، حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين لأسباب أهمها الحرب العراقية-الإيرانية التي كانت قد اندلعت و قصفت خلالها القوات العراقية مفاعل (بوشهر) ست مرات، مما ألحق ببنيته التحتية خسائر فادحة[3] هذا من جهة، و من جهة أخرى انشغال صناع القرار بترتيب الأوضاع الداخلية للبلاد بعد الثورة الإسلامية .

مع حلول عام 1986م أعلن "آية الله الخميني" عن التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية،[4] و ذلك من خلال محاولة استغلال اتفاقيات العقود القديمة– التي تعطل العمل بها بسبب الحرب و افتقار إيران للموارد المالية لإكمال المشاريع المتوقفة– ،و عبر توسيع دائرة التعاون النووي مع دول الجوار خاصة الهند والباكستان و روسيا – و بتطوير البنية الأساسية والقدرات الفنية و العلمية للعاملين الإيرانيين في المجال النووي ،و لعل الدافع إلى هذا التوجه الخميني هو فقدان إيران لحليفها القوي أمريكا و وقوفها على حجم القدرات العراقية المتنامية – إذ استخدم العراق علنا أسلحة الدمار الشاملة في حربه مع إيران- ،إضافة إلى بروز حلفاء لإيران كالصين و كوريا الشمالية و ليبيا و سوريا الذين عملوا على تزويد إيران بالأسلحة والمساعدات الهامة والنوعية.

كل ذلك شجع إيران على فتح ملفها النووي، فبادرت إلى إعادة إصلاح وتأهيل مفاعل (بوشهر) ، إذ عقدت اتفاقا مع الأرجنتين عام1987 م للحصول على وقود نووي من اليورانيوم المخصب غير المخصص

---

[1] نوران طالب وشاش ، المرجع السابق، ص40.

[2] تزامن ذلك مع أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين بطهران لأكثر من عام.

[3] عاطف معتمد عبد الحميد، **روسيا وإيران..التفاعل النووي في المساحة الرمادية: دراسات إستراتيجية** ، المرجع السابق، ص110.

[4] حبيبة زلاقي ، **تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية ، تحت اشراف الدكتور : حسين قادري ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية : 2009 - 2010 ، ص 131.

للأغراض العسكرية[1]، كما عقدت اتفاقا مع دولة جنوب إفريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1988م و1989م للحصول على اليورانيوم المخصب، وعقدت اتفاقا آخر مع كوريا الشمالية حول تبادل المعلومات العسكرية والعلمية في مجال الصواريخ، والتسليح الكيميائي،والبيولوجي،والنووي بين البلدين.[2]

خلال هذه المرحلة تمكنت إيران من الحصول على مفاعل نووي من الهند طاقته حوالي 10ميغاواط[3] ، ومن الحصول على محرك نووي من الصين عام 1990م ،تبلغ سعته 20ميغاوات لم تكن له القدرة على إنتاج المواد النووية [4].

عقب انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 م ، و على اثر انهيار الاتحاد السوفييتي و انتهاء الحرب الباردة ، حاولت إيران استيراد رؤوس نووية من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى [5] ، و بذلت قصارى جهدها لاستقطاب علماء الذرة من هذه الجمهوريات[6] منها روسيا التي كان لها دور كبير في النقلة النوعية التي عرفها البرنامج النووي الإيراني[7]، حيث وفرت احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجما.و تتويجا لهذا التعاون أبرمت إيران مع روسيا وفي 1994 م اتفاقية بمبلغ 780 مليون دولار لإكمال مفاعل (بوشهر) ليتم التوقيع على الاتفاقية في جانفي عام 1995 م. كما تم التوقيع على عقد رسمي مع الصين تم إبرامه عام 1994 م، ليتم بموجبه بناء مفاعلين نوويين لتوليد الكهرباء ، تبلغ طاقتهما الإجمالية 300

---

[1] اغلب هذه الاتفاقات ابرمها الشاه سابقا وعطلت إبان الثورة الإسلامية في إيران ، ثم أعيد إبرامها زمن الخميني.
أحمد إبراهيم محمود ، **البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد** ، المرجع السابق ، ص 57.

[2] فهد مزبان خزار الخزار، حيدر عبد الواحد ناصر ، **الأزمة النووية الإيرانية : التطورات-الدوافع-الدلالات الإستراتيجية**، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 3 - 5 ، ص 203.

[3] أحمد إبراهيم محمود ، **البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية** ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2001 م ، المجلد الثاني ، العدد السادس- يناير 2001 م .

[4] ممدوح حامد عطية، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك و اليقين**، الطبعة الأولى ، دار الثقافية للنشر ، القاهرة ، 2004 م ، ص 52، 53 .

[5] رائد حسين عبد الهادي حسنين ، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي، 1979 – 2010 م**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة ، تحت إشراف : المشرف الرئيس : د. خالد محمد صافي ،المشرف : د. عصام كامل مخيمر، دراسات الشرق الأوسط ، قسم الدراسات العليا ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر ، غزة ، 2011 م ، ص 38، 39.

[6] المقصود الجمهوريات التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي سابقا، منها: اذربيجان و ارمينيا و تركمانستان.

[7] عبد الله فالح المطيري ، **امن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تحت إشراف الدكتور : احمد سليم البرصان ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، تموز 2011 م ، ص 48،49.

ميغاواط. و قامت بموجبها الصين بتزويد إيران بأجهزة الفصل لكهرومغناطيسي ومفاعل نووي تجريبي. و أعلن" رضا أمر الله" مدير البرنامج النووي الإيراني أن بلاده تعتزم بناء عشر محطات نووية للطاقة ؛ اثنين منها سيتم بناؤهما بالتعاون مع روسيا بتكلفة ثلاثة ملايير دولار امريكي،وضم فريق العمل حوالي 150 خبيرا روسيا بموقع المشروع ب(بوشهر) .

لم يقتصر تعاون إيران مع روسيا التي لعبت الدور الرئيسي بعد ألمانيا في إعادة بناء محطة (بوشهر)، على الاستفادة من الخبراء فحسب، بل تعدى ذلك حيث حصلت إيران على حوالي 500 جهاز طرد مركزي من روسيا، و دربت حوالي سبعمائة مهندس إيراني في الفترة الممتدة ما بين 1999 و 2005 م في مركز (نوفوفورونيخ) التدريبي التابع لمجمع INERGIE ATOM RUSS ، والذين مروا بمراحل تطبيقية في محطات كهرونووية[1].

2.مرحلة الانكشاف و المواجهة

و تبدأ بنجاح التيار المعتدل في الانتخابات الإيرانية لعام 2000 م، و قد عمل " آية الله محمد خاتمي" على إعادة بناء الثقة مع الغرب ، فخففت الولايات المتحدة الأمريكية من الحصار الاقتصادي المفروض على إيران، حيث أعلنت ذلك رسميا في 7 مارس 2000 م عن رفع جزئي للحصار على صادراتها غير النفطية، و المهمة للاقتصاد الإيراني (زرابي، مكسرات و بعض أنواع الأسماك)[2] ، خاصة بعد تصريح "محمد خاتمي" فتوى تحرم صنع القنبلة النووية ،مصرحا في أحد المناسبات قائلا:"نحن لن نصنع القنبلة النووية ، نحن ضدها لأنها ضد الإنسانية " .

وقد اتسمت مرحلة المعتدلين بنوع من الهدوء فيما يخص البرنامج النووي إلى غاية 14 أوت 2002م، حيث سربت المعارضة الإيرانية صورا إلى وكالة الطاقة الذرية حول النشاط السري لمفاعلين نوويينأحدها في (آراك) لإنتاج الماء الثقيل،و آخر في (نطنز) لتخصيب اليورانيوم ، بلغت نسبة التخصيب به نسبة قدرها 36%. [3]

و رغم أن هذه النشاطات جعلت أغلب الدول تدين إيران إلا أنها –أي إيران– غير خارجة عن الشرعية الدولية ، حيث بموجب الاتفاق الذي كان ساريا بين إيران و وكالة الطاقة الذرية فان إيران ليست مضطرة إلى قبول تفتيش مرافقها النووية الجديدة قبل ستة أشهر من بداية نشاطها ، كما يتضمن القانون الأساسي للوكالة

[1] عبد الله فالح المطيري ، المرجع السابق ، ص 48 ،49.

[2] فهد مزبان خزار الخزار ، حيدر عبد الواحد ناصر ، المرجع السابق ، ص202 .

[3] Nadir. Bazin ,**L'économie politique de développement de l'énergie nucléaire en Iran 1957-2004.** Le site http://www.ccdr.cnrs.fr

أن من بين الحالات التي تستلزم قيام الوكالة بمراقبة النشاط النووي وجود يورانيوم مخصب بنسبة 20% ،لأن نسبة تخصيب اليورانيوم اللازمة للحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية قدرها تقنيو وكالة الطاقة الذرية ب :5% ، أما نسبة التخصيب اللازمة من أجل الحصول على الأسلحة النووية فمقدرة ب : 90% .
نجحت الدبلوماسية الأوروبية ممثلة في كل من بريطانيا، فرنسا وألمانيا (الترويكا الأوروبية) في توقيع اتفاقية مع إيران، علقت إيران بموجبها عمليات تخصيب اليورانيوم ،وكان ذلك في فيفري 2003 م[1] .
لكن سرعان ما أعلنت إيران في 27 جويلية 2004 م عن استئناف عمليات التخصيب و تصنيع أنابيب الوقود النووي الخاصة بتغنية اليورانيوم ،و يرجع عدم احترام إيران لاتفاقيتها مع الترويكا الأوروبية إلى أسباب لعل أهمها:

*عدم وفاء الترويكا الأوروبية [2] بالوعود المقدمة لإيران حول منحها امتيازات اقتصادية كمساعدتها على الانضمام لمنظمة التجارة الدولية، و لعب دور الوسيط لدى الولايات المتحدة الأمريكية للإفراج عن 16 مليار دولار إيرانية مجمدة في البنوك الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية .

*حالة اللا استقرار في الجوار الناتجة عن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، والفراغ الإستراتيجي فيها ،مما فتح أمامها باب المنافسة للهيمنة على النظام الإقليمي الشرق أوسطي من جهة ، وعلى ضمان أمنها من جهة أخرى.

لقد تواصل المسار التفاوضي الأوروبي مع إيران حول ملفها النووي فعلقت مرة أخرى نشاطات تخصيب اليورانيوم في 14 نوفمبر 2004م، وبعد هذا التاريخ بعشرة أيام طلبت إيران من الترويكا الأوروبية تعديل بعض بنود الاتفاق المبرم من أجل استبعاد بعض المعدات من شروطه لمواصلة بعض الأبحاث لكن الطلب رفض من قبل الترويكا . ضربت إيران هذا الاتفاق عرض الحائط و استمرت نشاطاتها في تخصيب اليورانيوم بموقع (أصفهان) ، غير أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كشفت الأمر في الثامن من أوت 2005م، و بذلك خرق الاتفاق،ومع بداية عام 2006 م ، وشهد الملف النووي الإيراني بعدها تحولا جديداً ، إذ انه في الثامن من جانفي طلبت إيران من الوكالة الدولية فض الأختام التي وضعها ُمفتشوها في وقت

---

[1] شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الاولى ، بيروت، لبنان 2007 م، ص 113.

[2] الترويكا الأوروبية EU–3 : فريق يضم فرنسا و ألمانيا و بريطانيا يتفاوض مع إيران لحل الصعوبات المعلقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

انظر : جورج لارج ، **ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية و تقنياتها** ؟ مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الاولى ، 2008 م ، ص 50.

سابق عن منشآتها النووية في مفاعل (نطنز) وموقعين آخرين مُرتبطين به، ورفضت المُقترح الروسي بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضي الروسية ضماناً لعدم لجوء الإيرانيين لاستخدامه في أغراض تصنيع سلاح نووي. وقوبل الطلب الإيراني باتفاق في وجهات النظر الأوروبية والأمريكية ودعم روسيا والصين على ضرورة أن تُوقِف إيران برنامجها النووي بشكل كامل، ومن ثم توحدت المواقف الدولية وصدر قرار مجلس محافظي الوكالة ليقضي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من دون اتخاذ إجراءات عقابية في تلك المرحلة، حيثُ مازال الأمر مُتعلقاً بالشك في طبيعة هذا البرنامج ، لذلك عارضت روسيا والصين في مجلس الأمن مشروع القرار البريطاني المدعوم أمريكياً ضد إيران مما جعل الغطاء الدولي لأي ضربة عسكرية أمراً شبه مستحيل.

و في 23 جانفي من ذات السنة- أي 2006 م- صدر أول قرار عقابي ضد إيران شمل المواد النووية الحساسة و أصولا مالية لذوي العلاقة بالبرنامج النووي من الأفراد و الشركات. على الرغم من كل ذلك واصلت إيران تدعيم برنامجها النووي، و أحرزت تقدما هاما جعلها حسب ما أعلنه الرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد" في الحادي عشر من شهر ابريل 2006 م ضمن مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية وأنها صَمِمة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم، ومن ثم اعتبر "نجاد" أن إيران قد ولجت بالفعل النادي النووي. وهو نفس المعنى الذي أكده "هاشمى رافسنجاني" رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في اليوم ذاته. وأكده في اليوم التالي "ستيفن ريد ميكر" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية المُكلف بملف حظر الانتشار النووي، والذي أعلن أن طهران قادرة على صنع القنبلة النووية في غضون 15 شهراً، بينما رجح مدير الاستخبارات القومية الأمريكية "جون نيغرويونتي" في حديث لهيئة الإذاعة البريطانية في 2 يونيو 2006م، أن تمتلك إيران القنبلة النووية بحلول عام 2010 م.

و في عام 2007 م صدر القرار الثاني ليضيف المزيد من العقوبات شملت قطاع الصناعة والأسلحة و الصواريخ ،و قررت إيران والقوى الكبرى في مجموعة(5+1)[1] استئناف المفاوضات المُتوقفة منذ أكتوبر 2009 م حول البرنامج النووي الإيراني بعدما رفضت إيران اقتراحاً ينص على إرسال 1200 كيلوجرام من اليورانيوم الإيراني الضعيف التخصيب إلى روسيا للحصول في المقابل على وقود من روسيا وفرنسا لمُفاعل الأبحاث الطبية في طهران، وهو ما يُؤكد إصرار إيران على امتلاك القُدرات النووية وخصوصاً عمليات التخصيب، وأنها مُتمسكة أيضاً بسياسة فرض الأمر الواقع. وذلك يتسق مع نهج الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" الذي تميز بالصلابة سواء في سياسته التفاوضية بشأن البرنامج النووي و التشدُد في استكمال البرنامج النووي ارتباطاً بقناعته بأن سياسة تخفيض التوتر التي تبنتها الحكومات السابقة حققت القليل وأضعفت كثيراً الموقف الإيراني وأجبرته على المزيد من التنازلات.

[1] مجموعة(5+1) وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إلى جانب ألمانيا في سبتمبر 2010 م.

لم تتمكن إيران خلال السنوات الموالية من الوصول إلى أي تسوية لملفها ، غير أن اتفاقية 2013 م شهر نوفمبر - حديث الساعة- و إن بدت أنها تحمل جديدا لملف القضية إلا أنها لن تختلف في أهدافها عن سابقتها ، كما لن تتخلى إيران عن طموحها، ذلك أن الاتفاقيات بين جميع الأطراف يحكمها منطق القوة و تتجاذبها حجم المصالح.

المبحث الثاني : البنية الأساسية للبرنامج النووي الإيراني وأهدافه

1. البنية الاساسية للبرنامج النووي الايراني

عملت إيران على مر عقدين من الزمان على وضع بنية تحتية متينة لبرنامجها النووي الذي ضم عدة مواقع و منشآت و تقنيات البرنامج النووي الإيراني لتطويره و اللحاق بركب الأمم الرائدة في هذا المجال ليصبح في حوزتها العديد من المواقع النووية[1]، بعضها يخضع للرقابة الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاقية الضمانات النووية، في حين أن هناك مواقع سرية كُشف عن بعضها منها: (نطنز) و(آراك) و(فوردو) [2] من قبل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية [3] بالتعاون مع أجهزة المخابرات الغربية ، و ربما لا يزال هناك مواقع لم يكشف عنها بعد .

1.1. المواقع النووية الإيرانية

تتوزع المواقع النووية الإيرانية بشكل متباعد داخل العمق الإيراني(الشكل رقم 01)، في حين توجد بعض المواقع ضمن الأماكن المدنية، وذلك بهدف تعذر استهدافها من الدول الغربية . و قد استفاد الإيرانيون جيدا من الدرس العراقي وتدمير مفاعل(اوزيراك) عام1981م ، لذلك لم يضعوا أسرارهم النووية في سلة واحدة [4]، حيث تم نشاء مواقع نووية مفترضة ، لكنها موزعة على امتداد المساحة الشاسعة للبلاد ، في حين أن هناك مواقع تتمتع بسرية تامة لا يسمح إلا لقلة قليلة من المسؤولين الإيرانيين بدخولها، أو معرفة مواقعها

---

[1] Anthony H. Cordesman,Khalid R.Al-Rhodhan,**Iranian Nuclear Weapons? The threat from Iran' WMD and missile Programs**, First Working Draft ? Revised :February 21,2006 Center For Strategic And International Studies,Washington ,DC2006 , p. 95-104.

[2] عقد المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في آذار/مارس 2003 مؤتمر اً صحفيا في واشنطن أعلن فيه عن بعض خفايا البرنامج النووي الإيراني .

[3] المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية هي الذراع السياسي لمنظمة مجاهدي خلق، جماعة معارضة إيرانية.

انظر : أحمد إبراهيم محمود ، **إيران ومهلة وكالة الطاقة الذرية** ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 39 - أكتوبر 2003 م.

[4] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"** ،المرجع السابق ، ص501.

الشكل رقم(01): خريطة توزع المواقع النووية الإيرانية [1]

[1] مهدي خلجي ، **طهران و القنبلة** ، المجلة ، 2012 م ، العدد 571 - ابريل، ص 36. www.majalla.com

بالإضافة إلى ما يتردد عن وجود أنفاق تحت الأرض تخفي في جوفها مواقع نووية حساسة [1]. وأبرز هذه المواقع و المنشآت النووية الإيرانية:

❖ **بوشهر** :

يقع مجمع (بوشهر Bushehr) النووي(الشكل رقم 02) على الساحل الشرقي للخليج العربي، ويعتبر من أهم المنشآت النووية الإيرانية، بدأت عملية بناء هذا المجمع في عهد الشاه عام 1975م , وكانت شركة "سيمنز "الألمانية قد أنهت 8 %من العمل فيه عند قيام الثورة الإيرانية عام 1979م ، ليتم توقفه مرارا، ثم تجمد المشروع لفترة قبل أن تقوم الطائرات العراقية بتدمير هياكله خلال الحرب العراقية -الإيرانية في الثمانينيات. وبعد رفض شركة" سيمنز "الألمانية إكمال مشروع (بوشهر) لجأت إيران إلى الصين، ثم إلى روسيا التي وافقت عام 1995 على إكمال المشروع مقابل 800 مليون دولار ، وما لبثت أن بدأت تجتاحه المشاكل الفنية والمالية التي عرقلت اكتماله وبدء تشغيله .و تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن مجمع (بوشهر) ما هو إلا غطاء مدني لمشروع عسكري.ولا يزال يشكل هاجسا مقلقا لدول الخليج العربي بشأن التأثيرات البيئية له ، وفي حال تشغيل هذا المجمع يمكنه أن ينتج ما يقارب 23 كيلو من البلوتونيوم سنوياً ، و يضم مجمع (بوشهر) مفاعلين نوويين بقدرة 1000 و 1300 ميغا.[2]

و في مارس 2003 م وقع الرئيسان الإيراني" محمد خاتمي "والروسي " فلاديمير بوتين "خلال القمة التي جمعتهما في موسكو على اتفاقية تقوم من خلالها روسيا ببناء مفاعل ثالث ضمن منشآت (بوشهر) بقيمة مليار دولار، لتنهى به الأشغال عام 2010 م و تنطلق عملية الإنتاج ، و عملية تحميل الوقود النووي، على الرغم من العقوبات الدولية المفروضة على طهران بسبب برنامجها النووي .

❖ **طهران(Tahran)** و بها :

1. **مركز طهران للبحوث النووية TNRC** :

يقع المركز في ضاحية أمير آباد في العاصمة طهران،و يضم مركز أمير آباد الذي تأسس في 1958 م في جامعة طهران للتكنولوجيا النووية. مركز نووي مفتوح يحتوي على وحدة تخصيب اليورانيوم، و التخصيب بالليزر و تصميم الأسلحة) ، و هو تابع لمنظمة الطاقة النووية الإيرانية.

يهتم المركز بالفيزياء النظرية، ومنها الفيزياء التي تتعلق بالطاقة العالية والإشعاعية، .ويحتوي المركز على فاعل بحثي حراري بقدرة 5 ميغا واط ، حصلت عليه إيران من الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية

---

[1] جاك إي سي هيمانز ، **القنبلة ..الوهم** ، المجلة، 2012 ، العدد 1573 - يونيو ، ص 57.
www.majalla.com

[2] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"** ، المرجع السابق ، ص 506 . 512.

الشكل رقم(02): محطة بوشهر[1]

[1] حسن فحص ، **مرحلة جديدة** ، المجلة ،2012 م ، العدد 1567 - نوفمبر، ص 17. www.majalla.com

لتعاون النووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وقعت عام 1957م ، وقد بني المفاعل في جامعة طهران بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ودخل الخدمة عام 1967م.أصيب بعدها بعطل فأوقف نشاطه و نقل ما فيه من أجهزة ومعدات نووية إلى مركز أصفهان التكنولوجي النووي .[1]

2. **مركز مختبرات جابر ابن حيانJHL** :

تأسس هذا المركز في طهران سنة 1989 م، و تم افتتاحه عام 1990 م من قبل رئيس البرلمان الإيراني آنذاك" مهدي كروبي"، الذي أعلن عنها لأول مرة خلال زيارة مسؤولي الوكالة لطهران في فبراير 2003 م ، وتعمل تحت إشراف منظمة الطاقة الذرية الإيرانية. وهو مركز متعدد الأغراض و به مرفق مناولة النفايات، يضم مختبرات عاملة بالإضافة إلى تشييد مرفق إنتاج الموليبدينوم و اليود ، وتضم مفاعل أبحاث قدرته 5 ميغا واط مطابق للضمانات الدولية .

وحسب الوكالة فإن منشأة " جابر بن حيان " جرت فيها اختبارات غير مصرح عنها بواسطة مواد نووية بما فيه إنتاج معدن اليورانيوم في مطلع مارس2003 م.و قد عملت الوكالة على إجراء تحقيقات متعددة انتهت بإصدار قرار تلزم فيه إيران بتوقيع بروتوكول إضافي للحد من النشاط النووي الإيراني.[2]

3. **شركة كالاي الكهربائية** (Kalye Electric Company):

تقع هذه المنشاة في طهران على الطريق السريعة و تستخدم لاختبار أجهزة الطرد المركزي، وهي تعمل تحت غطاء شركة لتصنيع الساعات، تعرف باسم شركة " كالاي إلكتريك "ويضم الموقع مستودعين كبيرين، يستخدمان كورشتي عمل، كما يضم عدة مبان إدارية.كشف عن وجوده عام 2002م بعد حصول الوكالة على معلومات عن هذا الموقع من خلال اتصالاتها مع الاستخبارات الإسرائيلية. وخلال زيارة وفد الوكالة برئاسة" محمد البرادعي "إلى طهران في فبراير 2003م أقر الإيرانيون أنهم استخدموا ورشات العمل في الشركة لإنتاج مكونات أجهزة الطرد المركزي.[3]

---

[1] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي**" ،المرجع السابق ، ص 512 ، 513 .

و انظر ايضا : جورج لارج ، المرجع السابق ، ص22.

[2] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي**" ،المرجع السابق ، ص 513.

[3] جورج لارج ، المرجع السابق، ص22،23.

4. **مركز الأبحاث التطبيقية الإيرانية:**

يتبع هذا المركز وزارة الصناعات الثقيلة وهيئة الأبحاث الدفاعية، و يعمل كمؤسسة رسمية للبحث و التطوير في مجال المعادن و مشتقاتها[1].

5. **جامعة شريف للتكنولوجيا :**

تعتبر هذه الجامعة أهم مركز متخصص بالبحوث التكنولوجية النووية يقع في طهران.تأسست في عام 1993م ،حيث شحنت شركتان سويسريتان متخصصتان في صناعة المعدات الكهربائية مكائن تفريغ كهربائية إلى هذه الجامعة لها علاقة بالتكنولوجيا النووية، كما سبق أن زودتها شركة "كارل تشينك "الألمانية بماكينة واحدة على الأقل لاستخدامها في عمليات تخصيب اليورانيوم ،زودتها شركة " ليبلود الألمانية"، في عام 1991 بمضخات تستخدم في عمليات تخصيب اليورانيوم.[2]

6. **مركز ابن الهيثم:**

هو عبارة عن مركز بحثي يقع في جامعة طهران، تابع لمركز بحوث الليزر في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية. تم افتتاحه في أكتوبر 1991 م، و حسب المعلومات فان المركز لا يملك القدرة على فصل اليورانيوم ليزريا.[3]

7. **منشاة فوردو النووية:**

منشاة فوردو (الشكل رقم 03) منشأة نووية سرية محمية بشكل كثيف ومخفية بدرجة عالية، تقع في منطقة جبلية على بعد نحو 160 كلم جنوب طهران، شمال مدينة قم بنحو 20 كلم . أنشئت لتخصيب اليورانيوم في حالات الطوارئ في حال استهداف منشاة **(نطنز)** و يخضع لإشراف منظمة الطاقة الذرية الإيرانية منذ النصف الثاني من عام 2007 م. أقامت فيه إيران مراكز طوارئ لمنظمات و أنشطة متنوعة، لتصاعد تهديدات الهجمات العسكرية ضدها،وقد كان مصنع الإثراء في **(نطنز)** أحد الأهداف التي تعرضت لتهديدات بهجمات عسكرية، لذلك طلبت هيئة الطاقة الذرية إنشاء موقع للطوارئ، لكي لا تتوقف أنشطة الإثراء في حالة حدوث أي هجوما عسكري. [4]

---

[1] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"** ، المرجع السابق ، ص 540.

[2] المرجع نفسه ، ص539.

[3] المرجع نفسه ، ص 501 و ص 540.

[4] المرجع نفسه ، ص 526.

الشكل رقم(03) : منشاة فوردو[1]

[1] جاك إي سي هيمانز ، المرجع السابق ، ص57 . www.majalla.com

انطلق مشروع " فوردو عام 2002 م ، ثم توقف في عام 2004 م إلى أن استؤنف العمل به مرة ثانية عام 2006م . تم الكشف عنه لأول مرة في سبتمبر 2009 م. و سمحت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء معاينة لجميع مناطق موقع **(فوردو)** . و اوردت الوكالة في تقريرها أن مصنع" فوردو" يطابق المعلومات التصميمية التي قدمتها المصائد الكيميائية ،والمصائد الباردة، والصناديق المبردة، ولم يتم توصيلها بعد. و قد ألزمت إيران بتزويد الوكالة بمعلومات تصميمية أولية عن أي مرفق نووي جديد فورا اتخاذ القرار بتشييده ، وجاء في التقرير أيضا أن مشروع" فوردو "وصل إلى مرحلة متقدمة، ومن المقرر أن يتولى تشغيل ثلاثة آلاف وحدة طرد مركزي، وقد يبدأ العمل به عام 2011 م .

و خلاصة ما ورد في تقرير الوكالة يفيد بأن الوكالة تشعر بالقلق تجاه .مفاعل " فوردو "، خاصة و أن هناك تقديرات تشير إلى احتمال وجود مواقع سرية أخرى .[1]

- **أصفهان (Asfahan)** وبها:

1. **مجمع أصفهان التكنولوجي النوويENTC**:

يعد هذا المجمع قلب البرنامج النووي الإيراني لأنه يضم عددا من مراكز بحث والإنتاج و يطلق عليه اسم"مدينة رفسنجاني النووية [2]. بني وفق اتفاق إيراني فرنسي عام 1975م بالقرب من مدينة أصفهان، و تم افتتاحه عام 1990م بمساعدة الصين ، وهو عبارة عن مركز بحثي يتبع لجامعة أصفهان من الناحية الإدارية .يضم المجمع أربعة مفاعلات بحثية صغيرة و هي المفاعل المصدري النيوتروني المصغر - أكملت الصين بناءه عام 1992 م -، يستخدم كمصدر للنيوترون بقدرة 27 ميغا واط ، و مفاعل الماء الخفيف دون الحرج فقد تم افتتاحه عام 1994م ، و يستخدم بصورة خاصة لأغراض بحثية وتدريب المهندسين والفنيين.[3] و مفاعل الماء الثقيل ذو القدرة الصفرية و هي مفاعلات تعمل بالإضافة إلى مفاعل الغرافيتي دون الحرج وقد أخرج من الخدمة . أما المختبرات فهي تشتمل على:مختبر صنع الوقود في حالة خدمة و مختبر كيمياء اليورانيوم المغلق ، و مرفق تحويل اليورانيوم الذي يجري تشييده و تشغيل أولى وحدات العمليات.

و لا يمثل هذا المركز بشكله الفعلي أي تهديد مباشر فهو خاضع للإشراف الدولي التام ولا يمتلك القدرة على إنتاج كميات مهمة من البلوتونيوم ، و يستهلك كميات بسيطة من الماء الثقيل و هذا يعني عدم استخدامه للأغراض العسكرية.

---

[1] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"** ، المرجع السابق ، ص 530.

[2] المرجع نفسه ، ص 512.

[3] أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني:آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد** ، المرجع السابق ، ص 76.

2. **محطة (نطنز او ناتانز - NATANZ):**

تقع محطة **(نطنز)** (الشكل رقم 02) بين منطقتي أصفهان و كاشان، وتبعد عن شمال أصفهان بأكثر من 160كم، و هي منشاة نووية ضخمة بني قسم منها قرب قرية " **Deh-Zirah** ".كشفت عن وجودها معلومات قدمها المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية (NCRI) في أوت عام 2002 م وتتضمن محطة **(نطنز)** عدد من الوحدات الهامة[1]، أبرزها:

محطة مركزية (محطة بايلوت) و محطة للتخصيب التجاري لليورانيوم، وتعتمد المحطتان على تكنولوجيا الطرد المركزي في التخصيب، و تشمل المحطة منطقة موجودة فوق سطح الأرض؛ وتضم ستة مباني كبيرة تقوم بتجميع وحدات الطرد المركزي،و منطقة موجودة تحت سطح الأرض؛وتضم ثلاثة أقسام كبيرة ، وهي عبارة عن مبنى كبير منفصل يتولى تقديم الخدمات الإدارية والفنية للأقسام الأخرى .

وكان من المخطط أن تتضمن محطة **(نطنز)** ما لا يقل عن 50 ألف وحدة للطرد المركزي حتى تصبح قابلة للتشغيل على نطاق تجاري، أي أن تكون قادرة على إنتاج نحو500 كلغ من اليورانيوم عالي التخصيب لمستويات قابلة للاستخدام في الأغراض العسكرية في أوائل عام 2005م ، إلا أن اكتشاف هذه الأنشطة حال دون استكمال هذه الخطط.[2]

وقد دعت إيران في وقت مبكر من عام 2003 م الوكالة الدولية لزيارة منشاة **(نطنز)**[3] ، والتي كانت لا تزال قيد الإنشاء، و انتقلت الوكالة من مرحلة الشكوك إلى مرحلة الاتهام الصريح بقيام إيران بعمليات لتخصيب اليورانيوم مستندة إلى ما يعتبر أدلة عملية على وجود أنشطة سرية تجري في إطار البرنامج النووي الإيراني، وأعطت هذه الاكتشافات قوة دفع إضافية للشكوك التي تثيرها الولايات المتحدة بشأن قيام إيران بإخفاء بعض منشاتها النووية.[4]

---

[1] Revati Prasad and Jill Marie Parillo , **Iran s programs to produce Plutonium and Enriched Uranium** ,Washington DC: Carnegie Fact Sheet, February 2006 ,p 03.

[2] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"** ،المرجع السابق ، ص 501و ص 516.

[3] جورج لارج ، المرجع السابق ، ص 25.

[4] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"** ،المرجع السابق ، ص 517.

❖ **أراك (Arak)**:

تحتوي محطة**(أراك)** على محطة إنتاج الماء الثقيل:و قد كشف عنها لأول مرة من قبل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في أوت 2002 م ،و هي مصنع لإنتاج الماء الثقيل كمكون ضروري لمشروع المفاعل الذي يعمل بالماء الثقيل .[1]بالإضافة إلى المفاعل الإيراني للبحوث النووية(IR_40): يستخدم لإنتاج النظائر الطبية المشعة في ماي عام 2003 م أخطرت إيران عن نيتها في بناء مفاعل بقدرة 40 ميغاواط. وحسب الممثل الدائم لإيران لدى الوكالة"علي أصغر سلطانية" ، فان هذا المفاعل سيحل محل المفاعل الذي يوجد في جامعة طهران ويعمل بطاقة5ميغا واط والموضوع في الخدمة منذ عام 1967 م . و بدأ في عملية الإنشاء في 2004م و يستعمل هذا المفاعل ثاني أكسيد اليورانيوم، و أكسيد الديوتريوم لإنتاج البلوتونيوم لغايات بحث و تنمية و الاستعمال الطبي والصناعي ،كما يمكن استعمال البلوتونيوم لصنع السلاح النووي و تخضع لضمانات الوكالة الدولية.

❖ **لشقر آباد(Lashkar - Abad)** :

تأسست هذه المنشاة عام 2000م في منطقة زراعية بالقرب من قرية «لشقر أباد» ، وهي عبارة عن موقع لمنشأة تجريبية لتخصيب اليورانيوم باستخدام الليزر،[2] فقد كشف عنها المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في بداية عام 2003 م.حيث استخدم حوالي 22كلغ من معدن اليورانيوم الطبيعي لإنتاج يورانيوم مخصب بنسبة تتراوح من 3 إلى 4% في الفترة الممتدة من أكتوبر 2002 إلى جانفي 2003م، و التي هي جزء من شحنة 50 كلغ قادمة من الاتحاد السوفياتي سنة 1993م .[3]

وكانت تتضمن ورشة لإنتاج قطع أجهزة الطرد المركزي واختبارها. و حسب المعلومات المتوفرة فقد تم تفكيكها في أواسط 2003م ، و أحالت مكوناته إلى مستودع كراج[4] .

❖ **كراج(Karaj)**:

و بها مستودع للنفايات المشعة ذات العلاقة ببرنامج الإثراء بالليزر و المعدات المفككة من لشقر آباد ، بها مركز خرج للبحوث الطبية و الزراعية Karaj Cyclon accelerator research ؛ وهو عبارة عن مركز نووي للبحوث الطبية و الزراعية يبعد نحو 160 كم شمال شرق طهران ، و يعمل فيه فنيون صينيون ، روس وإيرانيون. افتتحه نائب الرئيس الإيراني الأسبق" حسن حبيبي في مايو 1991 م ، و يحتوي

---

[1] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي**" ،المرجع السابق ، المرجع نفسه ، ص 519.

[2] المرجع نفسه ، ص 536.

[3] المرجع نفسه ، ص 501 و ص 537.

[4] المرجع نفسه ، ص 537.

على مختبر لقياس الجرعات ، و مختبر آخر للإشعاعات الكيميائية ، كما يحتوي المركز على جهاز " كاليوترون " صيني الصنع بطاقة1 ملم/أمبير ، وجهاز" سيكلوترون" بلجيكي الصنع بقدرة 30 ميغاواط ، كما أنهت شركة نمساوية في عام 1997 بناء جهاز "سيكلوترون "في الموقع ، و به سد لإمداد المركز بالطاقة الكهربائية ، و كذلك معدات ذات قدرات محدودة تم استيرادها من الصين .[1]

❖ **بوناب (Bonab)** :

تبعد بوناب حوالي 80 كلم جنوب مدينة تبريز ، و بها مركز بحثي لدراسات الطاقة النووية- مركز بوناب لبحوث الطاقة النووية Bonab Research and Development - بهدف استغلال هذه الطاقة في الأغراض الزراعية والبحوث الطبية .تديره منظمة الطاقة الذرية الإيرانية مركز بحوث الليزر، ويحتوي على مفاعل نووي بحثي منخفض القدرة روسي الصنع. [2] و لا يعد هذا الموقع متوافقا مع مواصفات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، افتتح في 1991 م، و قد أكد "هانز بليكس" المدير العام للوكالة آنذاك عند زيارته للمركز عام1997 م عدم وجود مخالفات، لكن هناك تقارير أخرى تدعي وجود مبنى تحت الإنشاء لمفاعل نووي بمساعدة صينية.

❖ **معالم كاليه – كازفان -(Mo-Allem Kalayeh)**:

يقع بالقرب من بحر قزوين في منطقة جبلية إلى الشمال من طهران، بدأت الحكومة الإيرانية بإنشائه عام 1987م ، وظل تحت الإنشاء حتى عام 2000م ، ويخضع لسيطرة الحرس الثوري الإيراني، وقد اشتمل هذا المركز على معامل لليورانيوم ومعدات للتخصيب بالليزر، وكان يفترض أن يتم به تركيب مفاعل نووي طاقته 10 ميغا واط تحصل عليه إيران من الهند ،لم يتم إكماله لأسباب غير واضحة على الرغم من أن إيران قد استثمرت فيه حوالي 300 مليون دولار .[3]

و هذا المركز مجهز بأجهزة و معدات فرنسية و ألمانية و إيطالية، و قد أكد مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية سلامة هذه المعدات، وأن جزءا طفيفا منها هو الذي يمكن استخدامه في بعض الأنشطة العسكرية[4].

❖ **دارخوين النووي (Darkhouin)** :

و بها موقع نووي يقع على ضفة نهر الكارون إلى الجنوب من مدينة الأهواز، وضعت أول خطة

---

[1] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"** ،المرجع السابق ، ص 538.

[2] المرجع نفسه ، ص 539.

[3] المرجع نفسه ، ص501 و ص 532.

[4] المرجع نفسه ، ص 406 ،407.

لبنائه في عهد الشاه حيث وقع اتفاقية مع شركة الفرنسية ""Framatome" لإنشاء مفاعلين نوويين بقدرة 900 ميغا واط - تعمل بالماء الخفيف، وتستهلك يورانيوم منخفض التخصيب - لتدريب 350 فني إيراني[1] ، إلا أن انتصار الثورة الإيرانية حال دون البدء بالتنفيذ حيث قامت حكومة " مهدي بازاركان "بإلغاء هذا العقد عام 1979 م ، وفي سبتمبر 1992م جرت مفاوضات بين إيران وشركة كيوشان ومعهد " شنغهاي "للبحوث و التصاميم النووية الصينيين لبناء مفاعلين نوويين بقدرة 300 ميغا واط في هذا الموقع خلال 10 سنوات ، و تم التوقيع على العقد في فبراير 2003م ،غير أن تعاقد إيران مع الصين توقف بسبب مصاعب تقنية من الجانب الصيني ، و فشل إيران في تقديم التمويل اللازم لهذه العملية و التي تبلغ تكلفتها ملياري دولار[2].

❖ **جورجان الكبير (Gorgan Research Facility)**:

كشفت عنه مدير المخابرات الألمانية " بيرند تشميند باور " لأول مرة من قبل في سبتمبر 1994م ، عندما أشار إلى وجود 14 عالما نوويا من الاتحاد السوفياتي سابقا منذ 1992 م في الموقع المذكور. وقد أنفقت إيران نحو 80 مليون دولار لإجراء المسوحات الجيولوجية اللازمة به، بهدف بناء مفاعلين نوويين تم شراؤهما من الاتحاد السوفياتي ، لكن المعدات حولت إلى (بوشهر)لأن الموقع حسب نائب وزير الطاقة الروسي "يفغيني ريشتينكوف " لم يكن ملائما لبناء المفاعلين.[3]

❖ **ساغاند أو صفند (Saghand)**:

يقع بها منجم في منطقة يزد و يسمى أحيانا باسمها ، و هو عبارة عن منجم يورانيوم ، و هو أكبر مصدر لليورانيوم الخام في إيران.[4] و قد جرت عمليات مكثفة لاستكشافه و تطويره مما ساعد بحلول عام 1989 م على بلورة تقديرات إيرانية محددة تشير إلى إمكانية تشغيل منجم يزد لليورانيوم في غضون فترة تتراوح بين 3 او 4 أعوام ، وقد أعلنت إيران وقتذاك اعتزامها استثمار نحو 4 ملايين دولار . كما توصل معهد البحوث التطبيقية الأرجنتيني INVAP إلى اتفاقية لتزويد إيران بمعمل تجريبي لطحن اليورانيوم يبنى بالقرب من هذا المنجم إلا أن الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم ألغى هذه الصفقة عام 1992 م بسبب ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية[5].

---

[1] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"** ،المرجع السابق ، ص 537.

[2] أحمد إبراهيم محمود، **برنامج إيران النووي: التطور و الدوافع و الدلالات الإستراتيجية**، المرجع سابق، ص338.

[3] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"** ،المرجع السابق ، ص501 و ص 539.

[4] المرجع نفسه ، ص 501 وص523.

[5] المرجع نفسه ، ص 524.

❖ **غشين:**

بها منجم غشين و يقع في جنوب إيران بالقرب من منطقة بندر عباس، ويوجد فيه مصنع لتعدين خامات .اليورانيوم.و قد تمت تهيئته في عام 1999 م، ودشن عام 2003 م. و كان من المقرر أن يبدأ إنتاج خامات اليورانيوم في نهاية عام 2006 م ، حيث يتم تحويل هذه الخامات إلى ركاز خام اليورانيوم في مصنع إنتاج الكعكة الصفراء في" أردغان. وقد جرت عمليات مكثفة لاستكشافه وتطويره مما ساعد بحلول عام 1989 م على بلورة تقديرات إيرانية محددة تشير إلى إمكانية تشغيل منجم يزد لليورانيوم في غضون فترة تتراوح بين4 أعوام، وقد أعلنت إيران وقتذاك اعتزامها استثمار نحو 4ملايين دولار في ذلك.[1]

2.1. التقنيات النووية الإيرانية

و تتمثل في:

- **الإثراء بالليزر** :

في عام 1975 م أنشأت إيران مختبرا يحتوي على جهازين لدراسة سلوكيات القياس الطيفي لمعدن اليورانيوم واستخدم في الثمانينات لتحليل عينات المواد النووية التي يتم الحصول عليها من اختبارات الإثراء في شركة "كالاي الكهربائية" و مركز طهران للبحوث النووية. و في 1991 م أنشأ مختبر ليزر يتألف من مختبر الفصل بواسطة الليزر و مختبر الفصل الشامل، كما استوردت في عام 1993م معدن اليورانيوم الطبيعي لإثرائها إلى 3% من اليورانيوم ، و في 1998م استوردت إيران بعض المعدات الخاصة بالإثراء بالليزر إلى لشقر آباد.

- **تكنولوجيا أجهزة الطرد المركزي** :

حصلت إيران في سنة 1987 م على وثائق تحتوي على رسومات تفصيلية لمكونات وعمليات ومواصفات تقنية تدعم صنع المكونات وتجميع الطاردة المركزية من طراز(P-1)، و وثائق تقنية تتعلق بالأداء التشغيلي للطاردات المركزية.[2] و تضمنت بالإضافة إلى ذلك ، رسومات تخطيطية لمختلف أحجام السلاسل التعاقبية الخاصة بالبحوث التطويرية، إلى جانب المعدات اللازمة لتشغيل السلاسل التعاقبية بما في ذلك دائرة التبريد المائية وخزائن أجهزة الصمامات الخاصة، وتضمنت الوثائق كذلك رسما يبين الترتيب النسقي التعاقبي لست سلاسل تعاقبية تضم كل منها 168 آلة و محطة صغيرة لألفي طاردة مركزية مرتبة في القاعة ذاتها. و كان ثمة أيضا وثيقة تتعلق بالمتطلبات الإجرائية لتقليص سادس فلوريد اليورانيوم إلى

---

[1] وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"** ،المرجع السابق ، ص 521.

[2] حصلت إيران على وثائق من وسيط أجنبي يرجح أنها شبكة العالم الباكستاني عبد القدير خان المحرك الأساسي للبرنامج النووي الباكستاني.

معدن بكميات صغيرة ، و هي تتناول سبك و صنع آلات معدن اليورانيوم المثرى و الطبيعي و المستنفذ في أشكال نصف كروية[1]. تمكنت إيران في عام 1993م من اقتناء 500 طارد مركزية من طراز (P-1) من الوسيط الأجنبي. وعملت إيران في الفترة الممتدة بين 2002 م و2003 م على إجراء بعض البحوث التطويرية المتعلقة بتعديل جهاز طرد مركزي من طراز (P-2)[2].

- **فصل البلوتونيوم:**

أما أنشطة إيران المتعلقة بأبحاث فصل البلوتونيوم فقد تمت بين عامي:1987-1988م، حيث تمت محاكاة عملية الفصل باستخدام ثاني أكسيد اليورانيوم غير المشع المستورد، و تمت الإذابة و التقنية في مبنى شريعاتي بمركز طهران للبحوث النووية ، وصنعت كريات مكبوسة و ملبدة باستخدام ثاني أكسيد اليورانيوم المستورد في مختبر إنتاج الوقود.[3]

نجح علماء الذرة في ايران عام 1988 م في تشعيع الكريات(7 كغ من ثاني أكسيد اليورانيوم) في مفاعل طهران البحثي.و تمكنوا عام 1991 م من فصل البلوتونيوم من بعض أهداف ثاني أكسيد اليورانيوم المشع وأنتجت محاليل البلوتونيوم. جرت هذه الأنشطة في مبنى شريعتي ثم في مبنى "شاماران" بمركز طهران للبحوث النووية بعد نقل الأنشطة في نوفمبر 1992 م ، وقد فككت وحدات القياس المغلقة و المأخوذة من مبنى "شاما ران" و أرسلت إلى مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية لخزنها عام 2000 م.

- **تخصيب اليورانيوم:**

و في هذا الشأن قام مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية بتحويل خام اليورانيوم إلى ثنائي يورانات الأمونيوم عام 1983 م ، ثم تحويل ثنائي يورانات الأمونيوم إلى أكسيد الأمونيوم عام 1985 م ، و تحويل خام اليورانيوم لإنتاج كربونات يورانيول الأمونيا في السنة الموالية[4].أما مركز طهران للبحوث النووية فقام بتحويل خام اليورانيوم لإنتاج كربونات يورانيول الأمونيا في 1989م.و في 1990م تم استخدام ثاني أكسيد اليورانيوم إنتاج فلوريد اليورانيوم بواسطة عملية رطبة، أما في 1991 م فقد تم إنتاج رابع فلوريد اليورانيوم و لكن بواسطة عملية جافة ، و تم بعدها التخلص من النفايات في منطقة قم. في منتصف 1991م استخدم رابع فلوريد اليورانيوم لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم.وفي النصف الثاني من عام 1992 م استخدم خام

---

[1] الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقرير المدير العام رقم GOV/2005/87، فيينا : الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، 21 نوفمبر 2005 م ، ص3.

[2] المرجع نفسه، ص 4.

[3] Anthony H. Cordesman,Khalid R.Al-Rhodhan,**Iranian Nuclear Weapons? The threat from Iran' WMD and missile Programs**, First Working Draft ? Revised : February 21,2006 Center For Strategic And International Studies,Washington ,DC 2006,p.51.

[4] Ibid , p.55.

اليورانيوم لإنتاج ثالث أكسيد اليورانيوم. استخدم رابع فلوريد اليورانيوم لإنتاج فلز اليورانيوم و من 1995م إلى 2002 م . كما قامت إيران بتجارب العمود النبضي في أوائل 1997 م و حتى 2002 م[1] .

في مارس 2004 م بدأت إيران في اختبار خطوط المعالجة المشاركة في تحويل خام اليورانيوم إلى ثاني أكسيد اليورانيوم و رابع فلوريد اليورانيوم ثم إلى سادس فلوريد اليورانيوم ،و في أوت 2004 م شرعت إيران في اختبار أضخم انطوى على تحويل الكعكة الصفراء إلى رابع فلوريد اليورانيوم[2] .و قد أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في مؤتمر بمدينة مشهد بشمال شرق إيران يوم 11 أفريل 2006 م عن نجاح بلاده في امتلاك دورة وقود نووي كاملة و أن بلاده انضمت إلى نادي الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية و أصبحت ثامن دولة في العالم تملك هذه التقنية، و ذلك عقب تمكنها من تخصيب اليورانيوم على المستوى البحثي بنسبة 3,5 % بواسطة سلسلة متكونة من 164 جهاز طرد مركزي و أنها تنوي رفع عدد الأجهزة إلى 3000 جهاز بنهاية عام 2006 م و بداية عام 2007م .

3.1. برنامج الصواريخ الباليستية[3] الإيراني

انبثق القرار الإيراني بامتلاك الصواريخ من حربها مع العراق في 1980م[4] ، خاصة أثناء ما يعرف بحرب المدن، حيث تبادل طرفا الصراع قصف المدن الأهلة بالسكان ؛ أطلقت إيران فيها على مدن العراق و منها بغداد العاصمة 30 صاروخ (سكود ب– Scud B) قصيرة المدى 300 كيلومتر[5] ، ومع هذا

---

[1] الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ملحق تقرير المدير العام رقم GOV/2004/60 ، فيينا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، 30 سبتمبر 2004م ، ص2.

[2] الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تقرير المدير العام رقم GOV/2004/83 ، فيينا : الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، 17 نوفمبر 2004م ، ص3.

[3] **الصاروخ الباليستي** هو صاروخ يعمل كقوة محركة فقط أثناء المراحل الأولى للإطلاق ويتّبع مسارا منحنيا(أو شبه مداري)، وهو مسار يتأثّر حصرا بالجاذبيّة الأرضيّة والاحتكاك الهوائي(مقاومة المائع)المسار المنحني يسبقه مسار تسارع ناتج عن محرك صاروخي يمنح الصّاروخ الدفع المناسب للوصول إلى هدفه .و هو بعيد المدى(أي أن مداه يتجاوز 5.500 كيلومتر أو 3.500 ميل)يمكنه أن يعبر الغلاف الجوي ثم يعود إليه من جديد، و هو مصمم أساساً لنقل الأسلحة النووية لإصابة أهدافها، حيث قد يحمل الصاروخ النووي رأسا نوويا واحدا أو أكثر.

انظر: نيما خورامي أسل ، **اصلاحات شاقة** ، المجلة ، 2011 م ، العدد 1568 - ديسمبر ، ص 15 ، 16 . www.majalla.com

[4] أطلق العراق ما يقارب 100 صاروخ سكود على العراق بين عامي: 1985 و1988 م حسب تقديرات البنتاجون.

[5] Anthony H. Cordesman, **Weapons of mass Destruction in the Gulf and Greater Middle East Force Trends, Strategy, ، « Tactics and Damage Effects »,** Center for Strategic and International Studies, Washington, November.9.1998, pp. 31-32 .

أدرك الإيرانيون عدم قدرتهم على مجارات العراق في الاستمرار في الرد على الهجمات الصاروخية العراقية ، و استوعبت معها الدرس خاصة ما منه يتعلق بالاستعداد المسبق. [1]

لقد قررت طهران بعدها حماية نفسها[2] والاعتماد على الذات في إنتاج الصواريخ. وسعت إيران إلى تطوير برنامجها الصاروخي بغية تحقيق مجموعة متنوعة من الدوافع والاعتبارات السياسية والعسكرية، التي تحكم عملية التحديث العسكري الإيراني عموما، والتحديث الصاروخي بصفة خاصة، وجرى في هذا الإطار البدء في تنفيذ برنامج متكامل للتطوير الصاروخي يتألف من ثلاث مراحل مختلفة، هي:

1 . مرحلة تطوير صواريخ قصيرة المدى

وقد جرى خلال هذه المرحلة العمل على امتلاك قدرات صاروخية قصيرة المدى يتراوح مداها بين 500 و600 كيلومتر، بالاعتماد على خبرة الصين وكوريا الشمالية في تطوير قدرات الصواريخ طراز **(سكود B)** التي كانت موجودة لدى إيران[3]. تمتلك منه إيران فضلاً على نحو 50 منصة إطلاق صواريخ محلية الصنع بعضها من طراز (سكود B) وتسميه إيران الملاك" وبعضها محلى الصنع أيضا من طراز "عقاب" " يقدر مداه بنحو 300 كيلومتر وبعضها محلية الصنع بمساعدة مجموعة من الخبراء الدوليين يسمى " إيران -1300" يبلغ مداه 130 كيلومتر، وبعضها محلى الصنع أيضا يصل مداه إلى 200كيلومتر وبعضها الآخر هو تطوير للصاروخ السوفيتي " فروغ 7" الذي تقوم الصين بتصنيعه ويقدر مداه ب 164 كيلومتر ويحتمل أن يكون اسما الصاروخين الآخرين " نازعات" ، و "شاهين2".[4]

2 . مرحلة تطوير صواريخ متوسطة المدى

صواريخ متوسطة المدى هي صواريخ تصل إلى أكثر من 1000 كيلومتر، وبدأت هذه المرحلة عقب حرب الخليج مباشرة، وبدأت خلالها في العمل على إنتاج صواريخ باليستية متوسطة المدى ابعد مدى وأكثر قدرة وفعالية، مع تطوير كافة التكنولوجيات الصاروخية اللازمة لهذا الغرض، بما في ذلك تكنولوجيا الدفع الصاروخي والوقود الصلب والرؤوس الحربية والأجهزة الملاحية في مركز أبحاث علوم وتكنولوجيا الدفاع التابع لمنظمة الصناعة العسكرية، والتي تتمركز معظم منشأتها في مدينة خرج. اعتمدت إيران في

---

[1] شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، المرجع السابق، ص32 .

[2] جيورا ايلاند، **الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري** ، سلسلة ترجمات الزيتونة (48)، شباط/فبراير2010، ترجم عن النص الأصلي Israel's Militay Option، مجلة واشنطن كوارترلي الفصلية Washington Quarterly، عدد كانون الثاني/ يناير 2010م.

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/TransZ/Israel_Military_Iran_48.pdf

[3] Anthony H. Cordesman,Khalid R.Al-Rhodhan,**Iranian Nuclear Weapons? The threat from Iran' WMD and missile Programs** ,op.cit., p. 134.

[4] Ibid , p. 134.

هذه المرحلة على التعاون مع روسيا الاتحادية إضافة إلى كوريا الشمالية، و توصلت إلى إنتاج طرازين جديدين من الصواريخ الباليستية ارض . ارض هما:(شهاب 3) و(شهاب 4) .فا**لصاروخ (شهاب 3)** يعتمد هذا الصاروخ أساسا على تصميم الصاروخ الكوري الشمالي (نودونج 1) ، الذي كان بدوره مشتقا من الصاروخ (سكود B) ، ولكن مع إدخال تعديلات جذرية في مجال الرأس الحربي والمدى ودقة التصويب مع إدخال تحسينات على المحرك الصاروخي وقوة الدفع.[1] و تشير التقديرات أن إيران أنتجت منه حتى الآن 150 صاروخاً,وهو شبيه بالصاروخ الباكستاني (جوري)الذي يعتمد على تكنولوجيا الصاروخ الصيني (م–11). وهكذا أصبحت إيران مُكتفية ذاتياً من ناحية الكثير من المُقومات لبرنامجي الصواريخ البالسيتة و الإطلاق الفضائي. لقد بذلت إيران في السنوات الأخيرة جهودا جبارة محاولة منها تطوير الصواريخ الإيرانية[2].

3.مرحلة تطوير صواريخ هجومية إستراتيجية بعيدة المدى

يقدر مدى الصواريخ بعيدة المدى بما يزيد مداها عن 2000 كيلومتر،و لذلك فهي لا تقتصر فقط على تغطية المستوى الإقليمي، وإنما تمتد إلى الإطار الدولي الأوسع، وصولا إلى وسط أوروبا ذاته وفى هذا الإطار، تسعى إيران أيضا إلى إنتاج طرازين جديدين من الصواريخ الباليستية :

(شهاب 4) ، ويتم تطويره وإنتاجه بالاستناد إلى الخبرة الروسية وقد تسربت المعلومات المتعلقة بهذا المشروع منذ عام 1997م ، ووردت أساسا في المصادر الصحفية الأمريكية والإسرائيلية، حيث زعمت هذه المصادر إن إيران تخطط لإنتاج صاروخ بعيد المدى يمكنه الوصول إلى جميع الدول الأوروبية وغرب الصين، وأشارت إلى إن هذا الصاروخ سوف يعتمد على تكنولوجيا الصاروخ الروسي **(**SS4) ، الذي يصل مداه إلى حوالي 3600 كيلومتر عند تزويده برأس حربية غير تقليدية خفيفة الوزن تتراوح بين 250 و500 كيلوغرام[3]، في حين يمكنه الوصول إلى مدى 2400 كيلومتر في حالة تحميله برأس حربية تقليدية شديدة الانفجار وزنها 1000 يلوغرام طور لأجل تحقيق أهداف علمية وتجارية، وبالذات على صعيد استخدامه باعتباره صاروخيا فضائيا يهدف إلى وضع أول قمر صناعي إيراني (الزهراء) في مدار حول الأرض لفائدة مجال الاتصالات .

---

[1] Anthony H. Cordesman,Khalid R.Al-Rhodhan,**Iranian Nuclear Weapons? The threat from Iran' WMD and missile Programs**, op.cit. , p. 137.

[2] حسام سويلم ، **التطور المستقبلي لبرنامج الصواريخ الإيرانية** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، افريل 2004م ، المجلد39 ، العدد 156 ، ص 240.

[3] Anthony H. Cordesman,Khalid R.Al-Rhodhan,**Iranian Nuclear Weapons? The threat from Iran' WMD and missile Programs** , op.cit. , p. 142 .

(شهاب5) يبلغ مداه حوالي 5000 كيلومتر ، وهو يستند في تصميمه على الصاروخ الكوري الشمالي (تايبو دونج 1) .[1] يهدف انتاجه إلى تحقيق أهداف مزدوجة، من حيث توفير قدرة فضائية قادرة على وضع الأقمار الصناعية -للاتصالات المدنية والأغراض الإستخبارية- في الفضاء الخارجي بحلول عام 2005م من ناحية مع امتلاك قدرة صاروخية هجومية باليستية عابرة للقارات . و من المتوقع ان يحدث نجاح إيران في تطوير الصاروخين (شهاب 4 و شهاب 5) وإدخاله إلى الخدمة الفعلية، انقلابا جذريا في القدرة العسكرية الإيرانية ، بما يضع إيران في مصاف الدول القليلة في العالم المالكة لتكنولوجيا الصواريخ الباليستية بعيدة المدى.

[1] Anthony H. Cordesman,Khalid R.Al-Rhodhan,**Iranian Nuclear Weapons? The threat from Iran' WMD and missile Programs** , op.cit. , p. 134 , p. 143 .

جدول رقم (1) الصواريخ الباليستية الإيرانية – الوسائط الإيرانية لحمل السلاح النووي[1]

الاسم	المدى/ الكيلومتر	مقدار الشحنة المتفجرة /الكيلوغرام	نوع الوقود	المصدر	ملاحظات
شهاب1 Scud B	300	770–860	سائل	ليبيا وكوريا الشمالية	في الخدمة منذ 1987 م
شهاب2 Scud C	500	700	سائل	كوريا الشمالية	1990م
شهاب 3	1300	750	سائل	روسيا وكوريا الشمالية	دخل في الخدمة منذ يوليو 2003م[2] F12، وهناك ثلاثة نماذج تعمل بالوقود (B-C-D منه الصلب، و في الأغلب جرى استخدامه كصاروخ حامل ذي مرحلتين تحت اسم سفير 2 الذي نقل أول قمر صناعي إيراني أوميد في 2009/02/2م. [3]
شهاب 4	3000 – 2200	1000	سائل	مشتق من الصاروخ الروسي ساندالss4	تم تجميده في أكتوبر 2003م
سجيل	1200	650	صلب على مرحلتين	إيراني	تم تجربته عام 2008 م
سجيل 2	2000 2500	1000	صلب على مرحلتين	إيراني	تم تجربته عام 2009 م[4]
عاشورا	2500	1100	صلب	إيراني	في إطار البحث و التطوير
BM-25	3000			كوريا الشمالية	في إطار البحث و التطوير
غدر 1[5]	1800	750	صلب	إيراني	نسخة مطورة عن شهاب3 ، تم الكشف عنه عام 2009 م في مناورات الرسول الأعظم 4-مناورات عسكرية-

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين ، المرجع السابق ، ص 59.

[2] The Risk Report, **Iran Missile Update: Wisconsin Project on Nuclear Arms Control**.volume 10 Number2.US March-April 2004.
http://www.wisconsinproject.org/countries/iran/missile2004.htm

[3] فلاديمير يفسييف، **البرامج النووية و لصاروخية الإيرانية الحاضر و المستقبل**، ساحات الطيران العربي، ساحة الدراسات لإستراتيجية، 01 / 20 2010م ، http://4flying.com/showthread.php?t=44716

[4] Charles P.Vick,Sejjil,**Iranian New Balistic Missile Development.**
http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/sajjil.htm

[5] Anthony H. Cordesman,Khalid R.Al-Rhodhan,**Iranian Nuclear Weapons? The threat from Iran' WMD and missile Programs,** op.cit. , p. 143.

2.دوافع البرنامج النووي الإيراني

تعتبر قضية البرنامج النووي الإيراني من أكثر القضايا تشابكا, نظرا لما تثيره من جدل خاصة فيما يدور حول الدوافع الحقيقية لامتلاك إيران السلاح النووي. فمند فتح ملفها النووي و تصريحات المسؤولين في الدولة تحاول تبديد الشكوك لعدم تصديق الأطراف الأخرى لنواياها المعلنة عنها . و الملاحظ أن هناك أسباب عديدة ومتداخلة تفرض نفسها كمبررات على دفع إيران نحو السعي لامتلاك القوة النووية، وجعل هذه الأخيرة حلما إيرانيا منذ أكثر من أربعة عقود من الزمان.

1.2.الدوافع السياسية

لم تعارض الدول الغربية البرنامج النووي إبان حكم الشاه، لكن المرحلة التي شهدت نجاح الثورة ظهرت فيها تباينات في مواقف بين الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ العداء الأمريكي لإيران . ويرجع السبب في تباين مواقف هذه الدول من البرنامج النووي الإيراني أن الشاه كان يهدف إلى تعزيز قدراته العسكرية كي يستحق بجدارة دور شرطي الخليج الحامي لحقول النفط و امداداته عبر البحار[1]. أما مع نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية ، فقد تولدت لدى النظام الحاكم في إيران الرغبة في قيادة العالم الإسلامي،خاصةً مع صعود المحافظين وربحهم المعركة الداخلية ضد الإصلاحيين[2].

و تطلعت إيران مجددا إلى لعب دور الشرطي ولكن لحسابها الخاص هذه المرة مستفيدة من الخلل في توازن القوى الإقليمي و التحولات الجارية في المنظومة الدولية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و انهيار الدولة العراقية. فإيران رغبت في أن توجد لها مكانه متميزة على الساحة الإقليمية والقيام بأدوار متعددة أبرزها المشاركة في ترتيبات أمن الخليج ، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا ، واستغلال حالة الفراغ الأيديولوجي لوضع إستراتيجية استقطابية في العالم الثالث ، ومواجهة الولايات المتحدة على أساس نظام إقليمي مستمد من الإسلام[3] ؛ واستغلال التعنت الإسرائيلي والانحياز الأمريكي لها، كذلك استغلال السياسة الأمريكية التي مكنتها من التخلص من قوى إقليمية معادية لها كنظام الرئيس صدام حسين ونظام الطالبان، كون النظام أدرك بأن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز سياستها و مكانتها الإقليمية و الدولية مما يعطيها المزيد من الثقل و التأثير الفكري و الأيديولوجي ، و يسهم في تعزيز قيادتها لتيارات مذهبية وطائفية وثقافية لها تشعبات وامتدادات فيما وراء حدودها الجغرافية[4] و يفتح الباب على

---

[1] أرشيف الأخبار، **غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني**، 2001/6/19.
. http://arabic.cnn.com/2006/iran.2006/6/19/iran.aims/index.html

2 رائد حسين عبد الهادي حسنين ، المرجع السابق ، ص21.

[3] أحمد إبراهيم محمود ، **البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية** ، المرجع السابق .

[4] حسن نافعة، **سياسات القوى الإقليمية تجاه العالم العربي** .

مصراعيه أمام الحلم الإيراني بتصديره الثورة بحيث تكون إيران قادرة على التدخل في شؤون المنطقة دون أن يتجرا احد على التدخل في شؤونها الداخلية [1] وهذا ما سيجعل دول المنطقة خاصة دول الخليج مجبرة على التهدئة مع طهران وسيجعل هذه الأخيرة قادرة في المستقبل على فرض رؤيتها لبعض المشكلات العالقة بينها و بين بعض الدول الخليجية مثل قضية الجزر الإماراتية الثلاث[2].

إذا فمنذ نجاح الثورة ارتبطت سياسة الخارجية الإيرانية بعدد من المنطلقات الأيديولوجية التي حكمت توجهها الخارجي ، أهم هذه المنطلقات العداء لقوى الاستكبار في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بالإضافة إلى التزام إيران بمساندة قوى المستضعفين في العالم من خلال مساندة قوى التحرر. والمبدأ الأهم من كل هذا كان المساهمة بتصدير الثورة الذي أثار قلق كل من دول الجوار وغضب الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي أقلقها احتمال انتشار نموذج إيراني في منطقة لا تحتمل تصعيدات من هذا النوع .

هذه الرغبة بالتوجه الخارجي أدخلت الدولة الإيرانية في عدد من الارتباطات المصلحية مع قوى معينة في المنطقة العربية يقف على رأسها قوى حماس والجهاد الإسلامي بالإضافة إلى الحليف الأول ، حزب الله اللبناني. لجأت إيران إلى استخدام الأداة العسكرية في تنفيذ سياستها الخارجية خاصة في مواجهة العراق في حرب لا يخفى على أحد أسباب قيامها واستمرارها طوال سنوات ثمان خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين[3]. فإيران تسعى إلى تقوية دورها الإقليمي للبروز كدولة فاعلة في الشرق الأوسط و يعتبر الاحتكاك المستمر بين العراق وإيران احد الدوافع المهمة لمحاولة امتلاك إيران للسلاح النووي كقوة رادعة في المنطقة. ويبدو أن إيران على قناعة تامة بان المكاسب التي ستحققها من جراء امتلاكها للتكنولوجيا النووية تفوق كل العروض التي يستطيع أن يقدمها الغرب لها إذا هي تخلت عن برنامجها النووي[4] و ان امتلاك إيران السلاح النووي سيؤثر لا محالة على محور التوازنات في المنطقة.

---

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_2354.html

[1] وسام الدين العكلة، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية و الدولية** ، 2013 م ، ص 136.

[2] سمير زكي البسيوني ، **كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية** ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ، 2006 م ، المجلد السابع ، العدد 71 – يونيو 2006 م .

[3] أمل حمادة ، **الملف النووي والسياسة الخارجية الإيرانية** ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 39 - أكتوبر 2003 م .

[4] وسام الدين العكلة. **التحدي النووي الإيراني ، حقيقة أم وهم؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية و الدولية** ، المرجع السابق ، ص 136.

2.2.الدوافع الأمنية و العسكرية:

هناك ما يشبه الإجماع على أن هناك دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني, استنادا إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية-الإيرانية (1980م-1988م) التي أدت إلى دمار واسع ، و خسائر بشرية ومادية كبيرة . و من الواضح انه بوجود سلاح نووي إيراني، فان ذلك لن يتكرر[1].

وقد تصاعد الهاجس الأمني لدى إيران منذ حرب الخليج الثانية في العام 1991 م ، وما أفرزته من وجود أمريكي كثيف بمنطقة الخليج ، نجد أن القوات الأمريكية تحيط بإيران من اتجاهات عدة، فهناك الوجود العسكري الأمريكي في العراق غرباً وأفغانستان شرقاً والوجود البحري والقواعد العسكرية في الخليج جنوبا و القواعد العسكرية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، إضافة إلى التمدد الأمريكي في منطقة وسط آسيا و القوقاز[2]. ومن جهة أخرى قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتغذية خلافات إيران الكثيرة مع دول الجوار، خاصة خلافها مع أذربيجان حول بحر الخرز، وخلافها مع الإمارات حول الجزر الثلاث، وعملت أيضا على مد حلف الناتو إلى آسيا الوسطى بهدف فصل إيران من الشمال والشمال الشرقي عن كل من روسيا والصين. وبذلك أصبح الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يمثل عنصر عدم استقرار وتهديدا لأمن إيران، فهي ترفض هذا التواجد ، وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الإيراني الأسبق علي اكبر ولايتي بقوله « أن وجود الأجانب في المنطقة خاصة قواتهم العسكرية لن يساهم في حماية امن المنطقة ، فهم يسعون لحماية مصالحهم ومنافعهم الخاصة»[3]. وكانت هناك انتقادات صريحة للاتفاقيات الدفاعية التي عقدتها دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب حرب الخليج الثانية عام1991م ، التي بموجبها تمكنت هذه الدول من الحصول على ضمانات أمنية تسعى بها إلى تقليل إمكانية قيام إيران بممارسة ضغوط سياسية أو عسكرية في المنطقة[4]، وقد جاء على لسان رافسنجاني في هذا الشأن،إذ قال «: نحن نعارض تلك الاتفاقيات ونؤمن أن أي وجود عسكري للغرب في المنطقة لن يساعد إلا على تعكير السلام والاستقرار»[5].

---

[1] جيورا ايلاند , المرجع السابق ، ص 3 .

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/TransZ/Israel_Military_Iran_48.pdf

2 رائد حسين عبد الهادي حسنين ، المرجع السابق ، ص25.

[3] عبد الحق بوسعيد ، **المقاربة الإيرانية في إدارة ملفها النووي.** رسالة مقدمة ضمن مستلزمات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : دبلوماسية ، تحت إشراف الدكتور: مصطفى ينون ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، الموسم الجامعي : 2010 , ص44.

[4] أرشيف الأخبار، **غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني**، 2001/6/19.

. http://arabic.cnn.com/2006/iran.2006/6/19/iran.aims/index.html

5 عبد الحق بوسعيد ، المرجع السابق ، ص44.

ناهيك عن التهديدات الإسرائيلية لإيران، فقد تضاعف التوتر بسبب الموقف الإيراني الرافض لوجود إسرائيل ورفضها لعملية التسوية العربية الإسرائيلية. فإيران ترى في إسرائيل قوة إقليمية تملك ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية ولها القدرة على إطلاق صواريخ ذات رؤوس نووية وبالتالي فهي ولا شك تشكل خطرا حقيقيا يمكن أن يهدد نظام إيران و يلحق ضربة بها .

و قد ازداد حجم المخاوف الأمنية لدى القادة الإيرانيين ، بسبب إدراكهم تماما لخطورة التهديدات الأمريكية بمحاولة عزلها عن محيطها وعن النظام العالمي خاصة أحداث 11 سبتمبر عام 2001 م ، أين أعلن الرئيس بوش الابن حملة بلاده على ما أسماه بقوى الإرهاب في العالم و صنفت إيران كواحدة من دول ما يسمى بمحور الشر،أين وصفت إيران بأنها دولة خطيرة خارجة عن القانون، في حين أن إيران حاولت من جانبها تفادي الصدام مع الولايات المتحدة سعيا إلى الخروج من دائرة الاستهداف الأمريكي، حيث تعاونت إيران بشكل غير مباشر مع الولايات المتحدة أثناء حربها ضد صدام حسين، فلم تحرك ساكنا تجاه انتهاك المقاتلات الأمريكية للمجال الجوى الإيراني أثناء الحرب، كما بدت إيران مؤيدة ضمنيا للإطاحة بنظام حكم عدوها اللدود صدام حسين. ولكن هذا لم يشفع لإيران ، فهي باتت تدرك تماما بأنها ربما تكون الهدف القادم للولايات المتحدة بعد احتلال العراق وقبله أفغانستان في ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تأسست على خلفية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م ، ليس من خلال عدها إحدى الدول المارقة فحسب، وإنما أيضا من خلال وضعها الجيوستراتيجي الحالي في بيئتها الإقليمية[1].

واستغلت إيران الوضع لصالحها و جعلت من طموحاتها النووية نقطة الخلاف المركزية مع الولايات المتحدة وذلك لقناعتها بأنه كفيل بتوحيد الموقف السياسي الداخلي بين الإصلاحيين والمحافظين كما يخفف من ضغوط المعارضة لان امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية يشكل نقطة لقاء لكل القوى والتيارات السياسية الإيرانية وهو كفيل بشد انتباه الجميع نحو هواجس الخطر الخارجية وتخفيف الاحتقان حول المطالب الداخلية خاصة مع تصاعد الاتهامات الأمريكية لإيران حول التدخل في العراق وإيواء عناصر من تنظيم القاعدة ودعم الميليشيات العراقية الموالية لها والعمل على بناء سلاح نووي[2]. لهذا ترى إيران أن امتلاكها للسلاح النووي سيشكل عامل ردع فعال. وقد دفعت كل التهديدات الأمنية المشار إليها إلى ترسيخ قناعة لدى القيادة الإيرانية مفادها أن امتلاك قوة الردع وفعاليتها في الرد هو ما يؤخر اندلاع الحرب ، و يعطل العدوان و الاندفاع الأمريكي والإسرائيلي[3] في المنطقة ويعزز من قدرة إيران الأمنية في مواجهتهما خاصة أن التهديدات

---

[1] وسام الدين العكلة، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية و الدولية**، المرجع السابق ، ص 141.

[2] المرجع نفسه ، ص 140.

[3] رائد حسين عبد الهادي حسنين ، المرجع السابق ، ص20.

الأمريكية الإسرائيلية تحاول تغيير النظام الإيراني ، فهي استنتجت أنها لا يجب أن تعتمد كثيرا على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية [1].

وتشكك إيران على الدوام في عمل الأمم المتحدة و تمكنها من حماية إيران من أي تدخلات عسكرية أمريكية وإسرائيلية أو أن يحمي القانون الدولي الدول الصغيرة. ففي ظل هذه الأجواء تشعر إيران بالعزلة الدولية، لهذا يجب عليها خلق ظروف واقعية من اجل الاكتفاء الذاتي عسكريا خاصة في مجال الأسلحة النووية للحفاظ على سلامتها الإقليمية[2] . وتستند هذه التحليلات على تصريحات بعض المسؤولين الإيرانية في مناسبات نادرة أبرزها تصريحات رافسنجاني في عام 1988 م ، حينما كان رئيسا للمجلس الشورى وقائما بأعمال القائد الأعلى للقوات المسلحة في لقاء له مع القوات المسلحة ، إذ تحدث عن ضرورة التسلح بالأسلحة الكيميائية و البيولوجية والإشعاعية لأغراض دفاعية مرتكزا في تبرير ذلك على الدروس التي استخلصتها إيران من الحرب، حيث كانت القوانين الدولية مجرد قصاصات من ورق و كانت أسلحة الدمار حاسمة جدا أثناء الحرب في العراق ،أما التعاليم الأخلاقية فلم يكن لها أي تأثير حينما وصلت الحرب إلى ذروتها ، إذ لم يلمس أي احترام لأي قرار والجميع أغمض عينيه إزاء الانتهاكات والاعتداءات التي تقع في ميدان القتال.

فبهذا يرى أن على إيران تجهيز نفسها بالأسلحة الكيميائية و البيولوجية والإشعاعية لأغراض دفاعية وهجومية ويجب عدم تضييع الفرص لأداء هذه المهمة[3]. وتأتي تصريحات علي لاريجاني إذ يقول: « انه ينبغي على إيران كي تقاوم الضغط الأمريكي،أن تستغل موقعها الجيوسياسي الهام ....عليكم أن تجدوا طريقة لرفع مستوى ومنزلة البلد إلى درجة معينة كي تتمكنوا من حل مشكلة الأمن القومي لديكم، وإلا فان عامل الضغط سيظل ملقيا عليكم.... إذا أصبحت إيران بلدا نوويا فلن يجرؤ احد على تحديها بعد ذلك أبدا لأنه يستوجب عليهم أن يدفعوا ثمنا باهظا لقاء ذلك [4]» .

وفي نفس السياق جاءت تصريحات احمدي نجاد حيث يقول « أن امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية سيجعل أولئك الذين يريدون إجراء محادثات مع شعبنا يدركون أنهم لا يمكنهم مواصلة التحدث مع الشعب الإيراني بلغة التهديد و الوعيد يجب أن يعلموا أنهم يرتكبوا خطا كبيرا، وان لم يتحقق هذا الآن فسيكونون متأخرين

---

[1] أحمد إبراهيم محمود ، **البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية** ، المرجع السابق .

[2] HOMA KATOUZI and HOSSEIN SHAHIDI ,**Iran in the 21 st Century Politics** ,Ecomics and Conflit(New York : Routledge, 2008) ,p .162 .

[3] احمد ابراهيم محمود ، **البرنامج النووي الايراني : افاق الازمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد** ، المرجع السابق , ص20 .

[4] شاهرام تشوبين ، المرجع السابق ، ص67 .

... ويدركون أنهم يواجهون يقظة شعب ابي... وهل يعتقد الغرب أنهم يتحدثون مع طفل عمره أربع سنوات يمكن أن تعطي له بعض الشوكولاطة... ويتخلى على ما يريد الحصول عليه ...

إن الحصول على التكنولوجيا النووية أمر مهم جدا من اجل تنمية بلدنا وشرفنا، فالأمر يستحق وقف الأنشطة الأخرى لمدة عشر سنوات والتركيز فقط على القضية النووية ... إن التحول إلى دولة نووية طموح كبير وهدف مقدس لإيران ... الحمد لله اليوم قطار التكنولوجيا النووية قد بدا بالفعل يتسارع يوما بعد يوم ولا احد يوقفه ...ونحن اليوم تمكنا من اغلاق دورة الوقود النووي وعلى هؤلاء الذين يريدون اجراء محادثات معنا ان يدركوا أنهم يجرون الحوار تحت العدالة الإلهية» [1].

3.2.الدوافع الجيوبيليتيكية:

أساسا إن إيران تقع في خضم بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، حيث تقع بين أغنى منطقتين في العالم، وهما منطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين، وثمة تنافس دولي محموم على هاتين المنطقتين اللتين تتمتعان بموقع خاص في الإستراتيجية العالمية بحكم ثرواتهما الطبيعية الهائلة من النفط والغاز الطبيعي . ولإيران امتداداتها العرقية والمذهبية المتشابكة مع العديد من دول الجوار، مع ما يعنيه ذلك من متاعب قائمة أو محتملة لوحدة الجبهة الداخلية الإيرانية، كما أن لإيران حدودا برية هائلة مع جيرانها يبلغ طولها حوالي 5440 كم^2 بالإضافة إلى حدودها البحرية ومياهها الإقليمية الشاسعة المساحة، الأمر الذي خلق تحديات مستمرة على صعيد حفظ الأمن القومي الإيراني[2].

وهذا الاضطراب الحادث في البيئة الجغرافية لإيران، يحتم عليها أن تؤمن نفسها بكل الوسائل. مادفع بإيران أن تتدخل في قضايا المنطقة و أن تمد نفوذها و تعمل على دعم علاقاتها كعنصر فعال جراء التحالف مع سوريا و لبنان و الفلسطينيين ، فضلا عن محاولاتها في الشمال إقناع الدول المطلة على بحر قزوين بتصدير ثرواتها من النفط و الغاز بواسطة أنابيب تصل إلى الخليج عبر أراضيها بدلا من التصدير عبر البحر الأسود، للربط بين المصالح الحيوية [3].

---

[1] YONAH ALEXANDER and MILTON HOENIG, **The new irannian leadership Ahmadinejad, Terrorism, Nuclear Ambition and the Middle East**(the United States of America, Westport : Greenwood Press,2008),pp.197,198 .

[2] أحمد منيسي ، **هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني ؟ ...** ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2004 م ، المجلد الخامس، العدد 53 – ديسمبر 2004 م.

[3] وهبي قاطيشا ، صحيفة **السلاح النووي في الإستراتيجية الإيرانية** ، الحياة ، 5/ 8/ 2003 م .
http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1420&lang=AR

ومن هنا، فقد تكرس في العقل الاستراتيجي الإيراني أهمية امتلاك تكنولوجيا نووية متقدمة، تنتج أو تمكن من إنتاج السلاح النووي، ليكون ذلك كفيلا بردع الأعداء ، وتكريس وضع إيران كإحدى القوى المهمة في المنطقة، وقد تصاعد الهاجس الأمني لدى إيران منذ حرب الخليج الثانية في العام 1991م ، وما أفرزته من وجود أمريكي كثيف بمنطقة الخليج، شكل ولاشك قيدا على حركتها الإقليمية ونفوذها داخل منطقة الشرق الأوسط [1]. السلاح النووي إذا سوف يزيد بالطبع من هيبة إيران في المنطقة. فنظرا لحجم البلد و عدد سكانه الذي يساوي تقريبا عدد السكان في الهند و باكستان، فان إيران لا تفهم لماذا يجب أن تعاني التمييز في موضوع اقتنائها للسلاح النووي[2].

4.2.الدوافع الاقتصادية

ظلت إيران تؤكد دوما على أن برنامجها النووي يندرج فقط في سياق الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مع التركيز على أن المفاعلين النوويين اللذين تسعى إيران إلى بنائهما سوف يوفران حوالي 20% من طاقتها الكهربائية ، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط ، ولاسيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في إيران ، كما أن ذلك سوف يساعد على الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة المتولدة عن طريق النفط والغاز، مما سوف يساعد بدوره على الحفاظ على ثروة إيران من النفط والغاز الطبيعي، بهدف توجيههما نحو التصدير، من اجل الحصول على المزيد من العائدات المالية[3] ، وخاصة في ظل تآكل قدراتها التصديرية بسبب العقوبات المفروضة عليها التي أدت إلى منع إيران من زيادة قدرتها الإستخراجية و الإنتاجية و التصديرية في مجال النفط و الغاز الطبيعي.
فالاحتياجات الإيرانية الحالية من الكهرباء مثلا أصبحت اكبر مما كان متوقعا مما جعل إيران تلجا إلى سياسة القطع المنظم للكهرباء ، بهدف توفير الطاقة فهي ترصد نموا متزايدا في استهلاك الكهرباء بمعدل سنوي يتراوح ما بين 6% و8% و يتوقع أن يصل عدد سكانها إلى 100 مليون نسمة بحلول عام 2025 م وهذا ما يجعل اعتمادها في سد حاجياتها من الطاقة على قطاع النفط لوحده غير كافي[4].

---

[1] أحمد منيسي ، **هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني ؟ ...** ، المرجع السابق .

[2] جيورا ايلاند، المرجع السابق ، ص 3 .
.http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/TransZ/Israel_Military_Iran_48.pdf

[3] أحمد إبراهيم محمود ، **الأزمة النووية الجديدة بين إيران و الولايات المتحدة** ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 30 - يناير 2003 م.

[4] Pirouz Mojtahedzadeh,**Iran Needs Nuclear Energy for its Economic Survival**, available on Internet: (http://payvand.com/news/07/jul/1078.html)

إضافة إلى إنتاج الطاقة الكهربائية فالطاقة النووية يمكن أن تفيد إيران في الكثير من التطبيقات الصناعية كقياس سمك المنتجات، وكثافة المواد داخل الأنابيب ، وتحسين خواص الألياف الصناعية ، مثل البولي ايثيليلين، و دراسة مدى صلاحية المياه المدنية ومياه الآبار للاستهلاك الآدمي[1].

كما يرى بعض المحللين السياسيين في إيران انه كان لابد من استكمال البرنامج النووي ، إذ أن الدولة قد أنفقت جزءا كبيرا من الثروة القومية خلال فترة حكم الشاه على شراء المعدات اللازمة وبهذا كان واجبا على المسؤولون في الحكومة المتعاقبة التخطيط للعمل في هذا الاتجاه كي لا تذهب المجهودات و الأموال التي صرفت سدى[2].

وتعتبر إيران هذه المؤشرات كافية لتبرير سعيها لاكتساب الطاقة النووية وهذا ما تؤكده بعض الدراسات خاصة تلك التي أجريت في المعهد الأمريكي« ماساتشوستس» التي تؤكد حتمية مفروضة على إيران لإيجاد بديل عن النفط كي تستطيع سد احتياجاتها في المستقبل، وترتكز في ذلك على أن تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية من النفط و الغاز اكبر بكثير من إنتاج المفاعلات النووية ناهيك عن الآثار الضارة لانبعاث الكربون وما تسببه من أضرار للبيئة، بالإضافة إلى المحافظة على احتياطات الغاز الإيرانية ما بين 20 إلى 30 عاما القادمة بوصفها احد الموردين الرئيسيين للغاز لأوربا و آسيا [3].

ومع ذلك فالبعض يرى أن الأهداف المشار إليها لا تبدو منطقية. فالمفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة ، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران تمتلك مخزونا ضخما من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى 18-20 % من تكلفة الكهرباء النووية، علاوة على أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد ، وهوما يقلل إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية [4].

لذلك تخلص أغلبية الآراء إلى أن هناك دوافع عسكرية سرية وراء البرنامج النووي الإيراني. بيد أن إيران ترد على هذا بان هناك العديد من الدول الغنية بالموارد الهيدروكاربونية (مثل النفط والغاز) ومنها بريطانيا و روسيا (وكلاهما منتج للنفط) تعتمدان على الطاقة النووية لتلبية جزء مهم من حاجياتهما في مجال الطاقة ، بينما نجد أن فرنسا و اليابان و العديد من الدول التي لا تملك مثل هذه الاحتياطات لم تتخل عن الطاقة

---

[1] عبد الحق بوسعيد ، المرجع السابق ، ص48 .

[2] احمد ابراهيم محمود ، **البرنامج النووي الايراني : افاق الازمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد** ، المرجع السابق ، ص18 .

[3] Pirouz Mojtahedzadeh, op.cit .

[4] أحمد إبراهيم محمود ، **البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية** ، المرجع السابق .

النووية لتعتمد على النفط و الغاز اللذين يمكن استيرادهما بالرغم من قدرتها على تحمل ذلك. وتدلل إيران كذاك على سلمية برنامجها من أنها لم تمانع لدى توقيع عقود التعاون النووي مع روسيا من إعادة الوقود المستنفذ إلى المورد الأصلي، وفي هذا الإطار تسترد روسيا الوقود النووي، كما أن المنشآت النووية الإيرانية تخضع لرقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

5.2.الدوافع العرقية و الدينية

بإلقاء نظرة متعمقة على تاريخ الدولة الإيرانية يلاحظ دائما أنها كانت تنظر إلي تميزها الحضاري واللغوي والثقافي كدعائم تؤهلها للاضطلاع بدور إقليمي متميز يدعمها في ذلك موقعها الهام الذي تحتله على رأس الخليج والذي يمكنها من التحكم في عصب اقتصاديات دول المنطقة وهو الطاقة , ولعل علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجي أحد أبرز التفاعلات الإقليمية التي تعكس بوضوح الرغبة الإيرانية في ممارسة دور إقليمي بارز من خلال إقامة شبكة من المصالح الاقتصادية والثقافية مع تلك الدول تدعم هذا الدور الإيراني في المقام الأول كهدف غير معلن وإن كان ظاهره الرغبة الإيرانية في تحقيق الأمن والاستقرار بين ضفتي الخليج [2].

إضافة إلى هذا فقد أسهم العامل العرقي و الإثني والقومي والديني في تعزيز رغبة إيران في امتلاك الطاقة النووية. وفي هذا الاتجاه صرح نائب رئيس الجمهورية الإيراني آية الله مهرجاني في أكتوبر1991م ، أنه يجب العمل مع الدول الإسلامية لصنع قنبلة نووية إسلامية ، ومن هنا يتضح دور الدافع الديني في الحصول على السلاح النووي حيث أن لإيران نظام يدمج سياساته بين الدين والقومية، فالميراث التاريخي القومي الإيراني يلعب دورا مهما في تشكيل المفهوم الأمني الإيراني. و من جهة أخرى ، يرى البعض أن الاختلاف الموجود بين إيران وشعوب المنطقة ولد لديها مخاوف من إمكانية الاضطهاد أو الاعتداء عليها من الطوائف الكبرى في المنطقة[3] ، خاصة في ظل امتلاك المسيحيين والهندوس البوذيين واليهود وحتى المسلمين السنة السلاح النووي[4] ، باعتبار أن إيران تتعامل مع ذاتها بأنها الدولة الممثلة للطائفة الشيعية،

---

[1] احمد سيد عبد الرحيم عفيفي ، **الصراع النووي وتوازن القوى في اسيا** . رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، تحت إشراف : أ.د/مصطفَى القِي ، أ.د سعيد سالم جويلي ، معهد البحوث والدراسات الآسيوية ، جامعة الزقازيق، ص176 .

[2] أشرف محمد كشك ، **الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية** ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، 2002 م ، المجلد الثالث ، العدد 23 – يونيو 2002 م.

[3] حسن نافعة، **سياسات القوى الإقليمية تجاه العالم العربي**
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_2354.html

[4] أيلاند جيورا ، المرجع السابق .

كل هذه الاعتبارات تستخدمها إيران في تعزيز التعبئة الدينية للنظام ولبرنامجه، وكذلك في علاقاتها الخارجية.

يقول آية الله هاشمي رفسنجانى في حديثه لمجلة الطريق (راهبرد): إننا باعتبارنا دولة شيعية نساعد الشيعة في كل مكان، حتى لو كانوا حزبا أو أقلية برلمانية، لقد أصبح للشيعة مركزية الآن في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية وإقرار نظام ولاية الفقيه في الحكم، وإن الشيعة قوة إسلامية كبيرة وهم أكثر الفرق الإسلامية اعتدالا، لذلك فسوف تجد لها _ في رأيي _ مكانا بين المناضلين في المستقبل (صحيفة اطلاعات في 2003/4/16 م).

ولا شك أن حديث رافسنجاني يكشف رغبة الشيعة في عرض أنفسهم كقوة إقليمية يمكن أن تمثل قطاعا واضح المعالم في الخريطة الجديدة للمنطقة، والاستعاضة بالتوجه المذهبي عن التوجه القومي لأن التقسيم العرقي والمذهبي أقل خطرا على النظام العالمي الجديد من التقسيم القومي المتعارض مع نظام العولمة. فإيران تزرع لها جذورا في كل أرض تنبت فيها بذور التشيع ، وهى تتعهدها على الدوام وفى كل الظروف وتحت أي مسمى ولدى أي نوع من الحكومات، منتظرة يوم يأتي الحصاد[1]. وبهذا فالنظام الإيراني ينطلق من الدافع الديني الإسلامي ومن الخلفية القومية الفارسية ، وعلى خلفية هذين العاملين تحولت إيران من دولة الأمر الواقع إلى دولة ثورية ، والإيرانيين يهتمون بالصورة المتخيلة عنهم، والفكرة الأساسية الموجودة في الوعي القومي تدور حول أن إيران لو طورت قدرات نووية فسوف تنال احترام سائر جيرانها[2] .

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، **المواجهة الوقائية بمنظور إيراني**، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ، 2003 م، المجلد الرابع ، العدد 36 – يوليو 2003 م.

[2] علي مستشاري ، **إيران والشراك النووية** ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 39 – أكتوبر 2003م .

الفصل الثاني

الاليات الدولية و الاقليمية لمواجهة البرنامج النووي الايراني

الفصل الثاني: الآليات الدولية و الاقليمية لمواجهة البرنامج النووي الإيراني

المبحث الاول: المواقف الدولية والاقليمية والبرنامج النووي الإيراني

تصاعدت مشكلة الملف النووى الإيرانى منذ عدة سنوات و تحديدا بعد الغزو الأمريكى للعراق. وفي الواقع ان الملف النووى الإيرانى تتجاذبه عدة أطراف تسعى كل منها لتحقيق مصالحها وأهدافها في المنطقة، بحيث يتبع كل طرف وسائله للضغط على الأطراف الأخرى . ويمكن ان نلخص اهم مواقف هذه الأطراف في الملف النووي كما يلي:

1.المواقف الدولية من البرنامج النووي الايراني

1.1.موقف الولايات المتحدة الأمريكية

لم يكن تحول إيران إلى دولة نووية أمراً مقبولا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية . فمنذ ان تفجرت الأزمة النووية الإيرانية عام 2003 م ، أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على أن الهدف الرئيسي للنشاط النووى الإيرانى هو السعي لامتلاك السلاح النووي تحت مظلة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية[1]. ولكن في الحقيقة ان الحملة الهجومية الأمريكية على النظام الإيراني انطلقت منذ 1991 م حين صدر عن الاستخبارات الأمريكية عدة تقارير، اعتبرت حينها أن إيران تمتلك كل المكونات الضرورية لإنتاج قنابل نووية جاهزة للاستعمال عام 1992 م [2]. و رغم توقيع الايران على معاهدة حظر الانتشار النووى وعدم امتلاك واشنطن الأدلة الكافية التى تؤكد بها اتهاماتها لإيران بالسعى لحيازة أسلحة نووية ظلت الولايات المتحدة تكيل الاتهامات والتهديدات لإيران بشأن برنامجها النووى[3].

و خلال فترة رئاسة هاشمي رافسنجاني ومحمد خاتمي، شهدت العلاقات الأمريكية-الإيرانية نوعا من التقارب وذلك بعد قيام إيران بتقديم بعض الدعم للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب في كل من أفغانستان و العراق ، إلا أن هده العلاقات عادت وساءت من جديد في عهد إدارة الرئيس السابق "جورج بوش" بعد اتهام هذا الأخير لايران بالضلوع في عدد من السياسات والأعمال التي من شانها زعزعة

---

[1] احمد دياب، **الموقف الأمريكي من القوى النووية الناشئة ، السياسة الدولية**، 2005 م، العدد 162، أكتوبر 2005، ص 119 – 213 .

[2] فاطمة غلمان، **النظام النووي و الكيل بمكيالين**، مجلة المستقبل العربي، السنة 31 ، العدد 357 ، نوفمبر 2008 م، ص107 .

[3] احمد دياب ، المرجع السابق ، ص 119 – 213 .

الاستقرار في المنطقة. و الاهم من ذلك كله القلق الأمريكي من اختلال ميزان القوى لصالح طهران في مواجهة تل أبيب في حال امتلاك إيران السلاح النووي. فالحفاظ على امن إسرائيل كان على الدوام من ضمن الخطوط العريضة للإستراتيجية الأمريكية. فإيران تمتلك الكثير من المؤهلات العسكرية والبشرية والتقنية ما يجعلها ندا إقليميا مكافئا لإسرائيل [1].

وقد سعت الولايات المتحدة لإستغلال المناخ الدولي الجديد بعد 11 سبتمبر 2001 م، وكثفت الضغوط على إيران للتخلي عن برنامجها النووي ، وبدورها حرصت إيران على نفي كافة الإتهامات الأمريكية خوفا من أن تكون مقدمة لإستهدافها عسكريا بعد إدراجها على قائمة الدول المارقة[2]. و كانت هناك تصعيدات في الموقف الأمريكي بتوجيه ضربة عسكرية خاصة بعد تقديرات الاستخباراتية الأمريكية بزعمها و بصورة حاسمة أن الحكومة الإيرانية زادت من سرعة عمليات البناء و تطوير برنامجها النووي ، سعيا لامتلاك السلاح النووي في أقرب فترة ممكنة، و أن هذا البرنامج أكثر تقدما بكثير مما كان متصورا من قبل[3]. ولم تدخر الولايات المتحدة جهدا في حشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ضد إيران و محاولة عزلها عن المجتمع الدولي مما يدفعها لمراجعة مواقفها خاصة ما يخص برنامجها النووي[4] .

ومن خلال الوثيقة التي نشرت في مارس 2006 م التي تضمنت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، نستخلص بعض جوانب الموقف الأمريكي اتجاه البرنامج النووي الإيراني حيث أشارت الوثيقة إلى أن إيران (تمثل الخطر الأعظم الذي يهدد الولايات المتحدة ، وأنها انتهكت الواجبات المنصوص علىها اتفاقية الضمانات الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار، ولا تزال ترفض تقديم الضمانات موضوعية بان برنامجها النووي محصور بالأغراض السلمية ... ربما لن نواجه تحديا من بلد وحيد مثل التحدي التي تشكله إيران)[5].

وعلى النقيض من قضية كوريا الشمالية ، فقد رفضت الولايات المتحدة بقوة الدعوات للمشاركة في محادثات نووية ثنائية أو متعددة الأطراف ، لاقتناعها أن هذه المفاوضات لن تنتج عنها إلا القليل ، لأن إيران تفتقر

---

[1] وسام الدين العكلة ، **التحدي النووي الايراني حقيقة ام وهم؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج ايران النووي وتداعياته الاقليمية و الدولية** ، المرجع السابق ، ص 257 ، 278 .

[2] أحمد إبراهيم محمود ، **الأزمة النووية الجديدة بين إيران و الولايات المتحدة** ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 30 - يناير 2003 م .

[3] أحمد إبراهيم محمود ، **هل يكون الملف النووي سبباً للحرب بين إيران و الولايات المتحدة ؟** مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 35 - يونيو 2003 م .

[4] أسامة فاروق مخيمر، **الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية و الضغوط الأمريكية** ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2005 م ، المجلد السادس ، العدد 59 - يونيو 2005 م .

[5] وسام الدين العكلة ، **التحدي النووي الايراني حقيقة ام وهم؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج ايران النووي وتداعياته الاقليمية و الدولية**، المرجع السابق ، ص256-259 .

إلى المصداقية ، كما أنها مستمرة في دعم ورعاية جماعات مسلحة في العراق . وحسب تصريح كاتبة الدولة للخارجية الأمريكية كونداليزا ريس آنذاك، فإن المحادثات النووية هي في أيدي الأوروبيين ومن الأفضل تركها هناك[1] .

والحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارتها للازمة النووية الإيرانية واجهت العديد من الإشكاليات، أولها : غياب التأييد اللازم للموقف الأمريكي الداعي إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ، وما تبع ذلك من معارضة بعض الدول دائمة العضوية داخل المجلس (روسيا ، الصين) لفرض عقوبات مشددة ضد طهران ، أما الثانية : فتمثلت في عجز الاستخبارات الأمريكية عن بلورة تقييم متكامل بشان مدى التقدم الذي تحقق في البرنامج النووي الإيراني ، وهو ماتسبب في افتقار الإدارة الأمريكية لتقديرات صحيحة بشانه . وبرزت هده الإشكالية بقوة حتى في التفاعلات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة، غير أنها لم تغير الموقف الأمريكي الداعي إلى نقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن والتعامل معه وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وخلافاً لإدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، التي كانت ترتكز على التهديد المستمر باستخدام القوة العسكرية ، و السعي في تشديد سياسة العقوبات الاقتصادية ، فإن إدارة الرئيس الأمريكي الجديد، باراك أوباما ، تتجه إلى تبني سياسة جديدة مغايرة تقوم على الحوار، وهو ما بدا واضحاً منذ حملته الانتخابية للرئاسة الأمريكية في خطاب تنصيبه في 20 يناير 2009 ،بأنه سيتبع نهجاً جديداً في التعامل مع إيران وملفها النووي ، كما أنه سيعتمد على أسلوب الانخراط المباشر مع إيران بدلا من أسلوب المواجهة والاحتواء ، الذي كانت تتبعه الإدارة الأمريكية خلال الثماني سنوات الماضية . حيث ثبتت أن سياسة المواجهة كانت سياسة فاشلة أدت إلى تعنت إيران في ملفها النووي . وبسبب هذا التوجه الجديد في ادارة الملف النووي الايراني فقد شهدت العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية حالة من التوتر النادر، لاسيما منذ وصول الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتشددة الجديدة إلى الحكم في إسرائيل ، والتي تتبنى مقاربات متشددة اتجاه التعامل مع إيران. فهي تحاول التأثير على الموقف الأمريكي اتجاه إيران بممارسة بعض الضغوط على الإدارة الأمريكية من أجل الحصول على ضمانات بأن الحوار مع إيران لن يكون على حساب المصالح الإسرائيلية[2].

---

[1] **إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي** ، التقرير رقم 51 حول الشرق الأوسط ، بروكسل : مجموعة الأزمات الدولية ، 23 فيفري 2006 م ، ص13 .

[2] شريف شعبان مبروك ، **في ظل إدارة أوباما: السياسة الأمريكية تجاه إيران .. إلى أين ؟!** مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة ، 2003 ، المجلد الرابع ، العدد 30 - يناير 2003 م .

و نجد أن السياسة الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الإيراني لم تختلف منذ بدايتها ، و ظل البرنامج النووي الإيراني موضوعا للتقييد والتضييق من جانب الولايات المتحدة [1]. ويمكن أن نخلص إلى أن سياسة وأهداف واستراتيجية الولايات المتحدة اتجاه إيران، ستظل ثابتة لا تتغير بتغير الإدارات، ولكن الذي يمكن أن يتغير، هو تقييم وإعادة الأهداف ، وإعادة ترتيب الأولويات ، بما يتسق مع تحقيق المصلحة العلا الأمريكية [2].

2.1.موقف الترويكا الأوروبية

تقود الجهود الأوروبية دول الترويكا المتمثلة في أبريطانيا، فرنسا وألمانيا، وتسعى هذه الدول إلى المشاركة في حل النزاع النووي الإيراني من خلال توظيف الأدوات والخيارات الدبلوماسية دون اللجوء إلى القوة. وكان الهدف من انخراط الاتحاد الاوروبي في مثل هاته المشاورات لابراز قدرته على التفاوض بفعالية من اجل حل و ادارة الازمات الدولية والاقليمية . ويعتبر الملف النووي الايراني حتما منعرجا مهما و محطة اختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التي ترغب دول الاتحاد الأوروبي في تحقيقها.

وقد وجدت دول الترويكا فرصة ملائمة للتدخل الفاعل في الأزمة النووية الايرانية عقب صدور قرار مجلس أمناء الوكالة الدولية في 12 سبتمبر 2003 م ، و الذي إتهم إيران بالفشل في تقديم المعلومات اللازمة عن أنشطتها النووية . و تخوفا من ان تكون ايران التالية على قائمة الادارة الامريكية اعرب الاتحاد الاوروبي عن قلقه الشديد اتجاه ايران وشدد على ضرورة اجابة ايران في الوقت المناسب على جميع الاسئلة المثارة بخصوص برنامجها النووي و دعا ايران الى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية .وبهذا اصبح التحاد الاوروبي من بين الدول المعنية مباشرة بقضية النووي الايراني[3].

وقد ركز الموقف الأوروبي على الحوار النقدي و مواجهة السياسة الإندفاعية للولايات المتحدة التي كانت منذ بداية الأزمة الإيرانية تلوح بإحالة القضية إلى مجلس الأمن ، و حتى بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية . وهكذا كانت الجهود منصبة على عدم تازم القضية الى هذا المستوى لما فيه من اضرار بالمصالح الاوروبية و العلاقات الاقتصادية لها مع ايران. ومن هذا المنطلق بادرت دول الترويكا في تعاملها مع القضية بمعالجتها للدوافع الامنية والاقليمية التي تهدف لمنع ايران من امتلاك السلاح النووي .

---

[1] وسام الدين العكلة ، **التحدي النووي الايراني حقيقة ام وهم؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج ايران النووي وتداعياته الاقليمية و الدولية**، المرجع السابق، ص264.

[2] شريف شعبان مبروك ، المرجع السابق .

[3] Oliver Meier**, Europeean effort to solve the conflit over Iran ‘s nuclear program :how has the Europen union performed** ,non proliferation papers N27 ,February 2013,pp. 12 , 13

وفي هذا الاطار عقدت سلسلة من اللقاءات والمفاوضات ، حيث تم الاتفاق على توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي في أكتوبر2003 م، كما تم الوصول إلى اتفاقية متكاملة لتسوية الأزمة النووية من خلال المفاوضات في نوفمبر 2004م، والتي عرفت باسم اتفاقية باريس وتضمنت صفقة متكاملة ، تقوم من ناحية على التزام إيران بالوقف الكامل والشامل والنهائي لأنشطة تخصيب اليورانيوم ، بينما تتضمن من ناحية أخرى التزام الدول الأوروبية الثلاثة بتقديم مكاسب محددة لإيران، مثل بيع مفاعل نووي متطور لإيران، تسهيل انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية، وتعزيز علاقات التبادل التجاري بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي[1].

لكن جاء الرد الإيراني سلبيا حيث أكدت القيادة الإيرانية على حقها القانوني في تخصيب اليورانيوم طبقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي . وفي محاولة منها للظغط على ايران ، لجات الدول الأوروبية إلى تهديد إيران بإحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن ، إذا لم تتجاوب هذه الأخيرة مع المطالب الدولية . وكان ذلك حيث قدمت الترويكا الأوروبية ما يعرف بسلة الحوافز باسم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا في جوان 2006 م . وبعد الرد الإيراني، أيدت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل فرض عقوبات على إيران، مع رفض اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة رغم إقرارها بأن الرد الإيراني غير مرض إن لم يتضمن عبارة إيقاف تخصيب اليورانيوم [2]. وعلى أساس هذا الرد ، أحيل الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي بموافقة أوروبية.

ويبقى موقف الترويكا من البرنامج النووي الإيراني محكوما بالمصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارات التي تغذي التباين الملموس في مواقف الدول الاوروبية للتعامل مع الملف النووي الايراني . فرغم العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على إيران ، فالملاحظ ان اوروبا ليست موحدة بهذا الشأن ، وهو ما انعكس في التردد الأوروبي في رسم سياسة شاملة اتجاه إيران . و رغم رغبة الاتحاد الأوروبي في أن يكون طرفا فاعلا في النظام الدولي إلا انه كان يخضع للظغوط الامريكية في اصدار قراراته ناهيك عن الإرشادات التي تقدمها له من اجل رسم طريقه الذي ينبغي السير فيه [3].

---

[1] حسام سويلم ، **الدإيرانية،أو القوة في حل معضلة الملف النووي الإيراني؟** ، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2007م ، المجلد الثامن ، العدد 67 - يناير 2007 م .

[2] المرجع نفسه .

[3] عبد الحق بوالسعيد ، المرجع السابق ، ص 92 ، 93 .

3.1.موقف روسيا

يعتبر الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية واحدا من أبرز الأدوار على الإطلاق التي تميزت بالفاعلية والديناميكية بحكم متانة علاقات روسيا مع إيران. فمند تفكك الاتحاد السوفياتي ، تربط روسيا بإيران علاقات جيدة ومتينة ، فبالإضافة إلى كونها المزود الرئيسي لإيران بالأسلحة منذ عام 1989 م، تعاونت روسيا مع طهران في كل من طاجاكستان ، وأفغانستان ضد طالبان ، وأرمينيا ضد أذربيجان. كما لاقت مشتريات إيران من الأسلحة بالعملة الصعبة ترحيبا كبيرا في روسيا ما بعد المرحلة السوفييتية ، حيث المصانع متوقفة عن العمل . وقد افضى التعامل التجاري الى الاتفاق من اجل بناء مفاعل بوشهر النووي و الذي عقده الطرفان في عام 1989 م. ومن جهة اخرى تعززت العلاقة الروسية-الإيرانية الشبه من خلال معارضتهما لتوسيع حلف الناتو شرقا وقلقهما المشترك من النزعة الأحادية للولايات المتحدة بعد احداث 11 سبتمبر إضافة إلى امتلاكها قواعد عسكرية في المنطقة[1].

وفي اطار حل الازمة النووية الايرانية ، قامت روسيا في العديد من المرات باقتراح مبادرات لتسوية الوضع ، فضلاً عن اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشان ملف ايران النووي. ولا ينفي ما سبق أن الدور الروسي كان منطلقا بالأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا السياسية والاقتصادية والإستراتيجية ، مما دفعها للقيام بخطوات متعددة للحفاظ على مصالحها في سياق تطور تلك الأزمة. فعلى مدار العشرين عاماً الماضية ، لعبت روسيا بورقة إيران من أجل كسب النفوذ في تعاملاتها مع واشنطن . وتجدر الإشارة إلى أنه في أوقات التقارب والتوترات الشديدة مع الأمريكيين، عمدت روسيا إلى تجميد أو تعزيز تعاونها مع طهران و شهد الموقف الروسي تحولا حيث تزايدت احتمالات تقارب موقفي موسكو وواشنطن حول الملف . و في عام 1995م، وفي أعقاب المصالحة مع واشنطن، وقعت موسكو على اتفاقية غور- تشيرنوميردين، التي ألزمت الحكومة الروسية بوقف تنفيذ تعاقدات صادرات الإمدادات العسكرية إلى الجمهورية الإسلامية[2].

في عام 2000 م، تخلت روسيا عن اتفاق غور- تشيرنوميردين وأعادت إحياء علاقة الأسلحة مع إيران . ودلك لان روسيا تقدر قدرة إيران الكامنة كحليف إقليمي وتقدر استقلالها المتحدي والعنيد في وجه الولايات المتحدة. وهدا ما عبر عنه بوتين نفسه : " من الناحية الاقتصادية ، روسيا مهتمة بالتعاون ... ومن

---

[1] شاهرام تشوبين ، **طموحات إيران النووية** ، ترجمة بسام شيحا ، الطبعة الأولى ، 2007 م، ص 173 .

[2] كوزهانوف ، **موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني** .

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-position-on-irans-nuclear-program

الناحية السياسية ، ينبغي على إيران أن تكون دولة متمتعة باكتفاء ذاتي و مستعدة لحماية مصالحها القومية "[1].

ان رفضت روسيا امتلاك إيران للسلاح النووي فهذا لا يعني انها قبلت بالشكوك والهواجس الهائلة التي اثارتها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول الاتحاد الأوروبي بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما كانت تحتفظ لنفسها بتقويمها الخاص لهذه المسألة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج النووي الايراني بحكم مشاركتها فيه بصورة أساسية ، حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيدا عن إطار التعاون النووي مع روسيا. وقد تأثر الموقف الروسي أيضاً بحقيقة أن هناك أزمة ثقة تحكم موقف روسيا إزاء التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الانتشار النووي ، وهي أزمة تعود إلى بدايات الأزمة النووية لكوريا الشمالية في منتصف التسعينيات[2].

في منتصف عام 2002 م و مع انكشاف أنشطة إيران النووية السرية تغيرت نظرة روسيا للقضية . فتحول إيران الى دولة نووية قد يتسبب في إخلال التوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام ، والإخلال بالاستقرار الاستراتيجي في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا بشكل خاص مما يؤدي لتغيير موازين القوى هناك ، هذا ما قد يلحق الضرر بنفوذ موسكو في منطقة الشرق الاوسط [3]. و في عام 2006 م أقر وزير خارجية روسيا لافروف للمرة الأولى في تصريح له عبر فيه عن حقيقة الموقف الروسى من الأزمة الإيرانية عندما قال إن المصالح الاقتصادية الروسية ليست هى العنصر الأهم في العلاقات الروسية-الإيرانية، مشيراً بذلك إلى ارتباطات سياسية أخرى لروسيا مع الدول الغربية أهم، في النظرة الروسية، من المصالح الاقتصادية مع إيران، وإلى الضغوط التى تتعرض لها موسكو من قبل واشنطن والعواصم الأوروبية نتيجة المساندة الروسية لطهران، خاصة وأن الرئيس بوتين في آخر اجتماع له مع الرئيس الأمريكى بوش كان قد وعد الأخير بأنه إذا أقدمت إيران على استئناف عمليات التخصيب فإن روسيا لن تحول دون عرض الملف النووى على مجلس الأمن. ولم ينس لافروف أن يشير إلى تصريحات الرئيس الإيرانى نجاد الشهيرة ضد إسرائيل باعتبارها تسبب إحراجاً لموسكو[4].

وهكذا عانى الموقف الروسي كثيرا في تعامله مع الأزمة النووية الإيرانية بين محاولة الاستفادة بقوة من التعاون النووي الإيراني من الناحية المادية ، حيث لم تكن روسيا مستعدة قط لوقف هذا التعاون و التخلي

---

[1] شاهرام تشوبين ، المرجع السابق ، ص 174 .

[2] أحمد إبراهيم محمود ، **الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية** ، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2007 م ، العدد 145- يناير 2007م.

[3] شاهرام تشوبين ، المرجع السابق ، ص 173 .

[4] حسام سوالسابق.**دبلوماسية أو القوة فى حل معضلة الملف النووى الإيراني؟** المرجع السابق.

عما يحققه لها من مكاسب متنوعة ، وفي الوقت نفسه كانت تتفادى الاصطدام مع الولايات المتحدة والدول المؤيدة لها في مواقفها التي ترفض ايران نووية ، وتداخلت أيضا في هذه المسألة حسابات الأمن القومي الروسي . فمنذ ذلك الحين تحاول روسيا الموازنة بين حاجتها للحفاظ على علاقاتها الجيدة مع شريكتها القوية والمستقرة وبين ضرورة الحيلولة دون امتلاكها أسلحة نووية.

و عملا في هذا السياق، وجدت روسيا نفسها تستخدم الوكالة الدولية كمرجعية للسياسات التي قد تجدها إيران غير مستساغة ، وفي سياق دلك كانت تقترب أكثر فأكثر من موقف الترويكا الأوروبية . ولأن موسكو تعرف أن مصلحتها تقتضي منع إيران من إمتلاك أسلحة نووية فقد خطت عدة خطوات في هذا الإتجاه ، و صوتت في 2009 م على تأييد العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة و راحت تمارس على إيران ضغوط بطرق أقل جلاء من ذلك. وبهذا نجد ان الموقف الروسي اتجاه البرنامج النووي الإيراني كان محكوم منذ البدا بعدة محددات لعبت دورا أساسيا في توجيه خيارات روسيا خلال كافة مراحل تطور الازمة ، سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران. وهناك قدر كبير من التداخل فيما بين هذه المحددات ، بما يعني أن تتكامل فيما بينها، على نحو يساعد صانع القرار الروسي على التحديد الدقيق لحدود سياسته إزاء هذه الأزمة .

لذلك بلورت السياسة الروسية معادلة دقيقة للتعامل مع هذه الأزمة ، تقوم من ناحية على التعبير عن القلق من بعض الأنشطة النووية الإيرانية التي تشير لها تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ودعوة إيران للتعاون الكامل مع الوكالة من ناحية أخرى ، لاسيما في الفترات التي يزداد فيه التوتر بين إيران والوكالة ، ولكن مع تشديد روسيا في المقابل على أنها لن توقف تعاونها مع إيران في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية[1].

4.1.موقف الصين

اعتبرت الصين أهم مورد نووي لإيران في فترة التسعينات من القرن الماضي ، لكنها قامت بخفض تعاونها فيما بعد نتيجة للضغط الأمريكي علىها . وخدمة لمصالحها عاودت اتصالاتها بإيران من اجل توقيع صفقات خاصة بالطاقة بلغت قيمتها أكثر من 200 مليون دولار. وبحلول عام 2004 م ، كانت

[1] احمد سيد عبد الرحيم عفيفي ، **الصراع النووي وتوازن القوى في اسيا** ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية ، تحت اشراف : أ.دمصطفَى القِي ، أ.د سعيد سالم جويلي ، معهد البحوث والدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق ، ص265، 266 .

الصين أكبر سوق رئيسي لتصدير النفط الإيراني، مما أتاح لها المزيد من الإستثمارات في إستكشاف الطاقة الإيرانية ومشاريع البنية التحتية[1].

و طيلة فترة المفاوضات بدت الصين كرقم صعب في الموقف الدولي حيال الأزمة النووية الإيرانية بإرباكها الجهود الأمريكية الرامية لحشد الإجماع والتأييد الدوليين لتشديد العقوبات على طهران وزيادة عزلتها، أبت إيران إلا أن تندرج ضمن قائمة الملفات والقضايا الخلافية بين بكين وواشنطن. فبرغم رفضها المعلن لامتلاك إيران السلاح النووي، تميل الصين للتمسك بالنهج التفاوضي مع طهران، رافضة أي تصعيد عسكري وغير محبذة أية عقوبات مرتفعة السقف ضدها. ومن جهة اخرى سعت الصين إلى تجنب مواجهة الولايات المتحدة نظرا لمصالحها الاقتصادية معها ، فهي تنظر الى ان الدور الصيني يجب ان يكون عاملا لتأكيد التوازنات العالمية وليس عاملا لصنعها ، ولا يستطيع هذا الدور ان يكون مستقلا ؛ وإنما يتم بالتوافق مع قوى عالمية أخرى. و في ما يخص موقف الصين من حق إيران الشرعي في التخصيب ، فإن المسؤولين الصينيين كانوا حذرين علانية ، متجنبين اتخاذ موقف حول قضية التخصيب . ولقد عبرت الصين عن خيبة أملها و قلقها بشأن استئناف إيران للأنشطة المتعلقة بالتخصيب وحثتها على العودة إلى التعلق ومع هذا كانت ترفض منذ البداية إحالة الملف الايراني إلى مجلس الأمن الدولي وفرض العقوبات على ايران اين تمسكت بضرورة متابعة الحلول الدبلوماسية[2].

ويمكن القول ان الصين تبنت بشكل عام موقف مماثل لروسيا ركزت فيه على خلق توازن دقيق بين علاقاتها السياسية الأكثر أهمية مع الولايات المتحدة و بين روابطها الاقتصادية المتنامية مع إيران. ويمكن تلخيص أهم المحددات التي تربط الموقف الصيني اتجاه إيران كالتالي: المصالح التجارية للصين مع إيران. والى جانب هذا تسعى الى تاسيس علاقات ثنائية قوية مع ايران لزيادة نفوذها الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط والمساعدة في احداث تواظن مع النفوذ الامريكي في المنطقة وترى بكين في تزايد النفوذ الايراني في منطقتي الشرق الاوسط واسيا الوسطى امرا مفيدا لها لان من شان ذلك ان يدفع ادجندتها الاستراتيجية و الاقتصادية والسياسية في المنطقة[3].

---

[1] جداوي خليل ، **أنظمة حظر انتشار الأسلحة النووية إشكالية البرنامج النووي الإيراني** ، رسالة مقدمة ضمن مستلزمات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص :علاقات دولية تحت إشراف الدكتور: ديب عبد الحفيظ ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، الموسم الجامعي :2007م – 2008م.

[2] التقرير الإستراتيجي العربي،" **أزمة البرنامج النووي الإيراني: 2005 – 2006**"، مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، 2005 م-2006م .

[3] وسام الدين العكلة ، **التحدي النووي الايراني حقيقة ام وهم؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج ايران النووي وتداعياته الاقليمية و الدولية** ، المرجع السابق ، ص 291 ، 292 .

2.المواقف الاقليمية من البرنامج النووي الايراني

1.2.موقف الدول العربية

تنظر الدول العربية بقلق للأنشطة النووية الإيرانية السرية ، فحسب رأيهم أن سعي إيران لامتلاك السلاح النووي يندرج في إطار المشروع النووي المتلازم مع المشروع الإمبراطوري القديم من أجل لعب دور إقليمي و دولي، من خلال إعطائها لمبررات سعيها للحصول على قدرات نووية لضمان الدفاع عن نفسها في وجه ما تراه تهديدا عسكريا ضدها، خاصة استعداد إسرائيل لتسخير إمكاناتها النووية لخدمة السياسات الأمريكية ، في حال طلب منها ذلك[1]. و يبدو أن لموقفها اعتبارات منطقية وواقعية ذلك لأنه لو حدث صدام بين الأطراف النووية (أمريكا، إسرائيل و إيران) فستكون هي المتضررة الأكبر فيه، بحيث ستكون بين خطرين نوويين (إسرائيل و إيران). ففي القمة الخليجية التشاورية التي عقدت في الرياض 6 ماي 2006 م طالب القادة الخليجيون إيران بالالتزام بتعهداتها الدولية في شأن ملفها النووي. و لا شك أن المخاوف البيئية بما فيها تلوث مياه الخليج و الثورات الطبيعية هي الأكثر بروزا في تصريحات المسؤولين الخليجيين ، و ذلك نظرا لخطورتها و النتائج الكارثية الناجمة عنها خصوصا و أن إيران بطبيعتها الجغرافية تقع فوق طبقة زلزالية[2].

قد زادت حدة توتر العلاقات بين هذه الدول و إيران في فترة التسعينات ، بسبب الرفض الإيراني للتواجد الأمريكي في منطقة الخليج، و الذي كرسته التسهيلات الممنوحة للقوات الأمريكية من قبل الدول الخليجية بعد حرب الخليج الثانية . و مع تصاعد الوضع فقد زاد البرنامج النووي الإيراني التوتر ما أدى إلى سباق تسلح في المنطقة . من أجل ذلك عقدت دول الخليج صفقة أسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 123 مليار دولار أمريكي، و قد كان الجزء الأكبر هو الصفقة السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي اشترت حزمة أسلحة بقيمة 67.8 مليار دولار أمريكي [3]. و بالتالي يمكننا القول أن البرنامج النووي الإيراني شجع دول أخرى في المنطقة على الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي كخطوة نحو مواكبة إيران.

إن دول الخليج لا تعارض حق إيران في الحصول على تكنولوجيا نووية سلمية، لكنها مثلها مثل بقية دول الجوار ترفض امتلاك إيران للأسلحة النووية لأن ذلك يهدد مصالحها في المنطقة. و يمكن القول أن ثمة

---

[1] وسام الدين العكلة ، **التحدي النووي الايراني حقيقة ام وهم؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج ايران النووي وتداعياته الاقليمية و الدولية** ، المرجع السابق ، ص 319، 320 .

[2] المخاوف الخليجية إزاء ملف إيران النووي .

[3] Alan purkiss, **Gulf states order $123 billion of U.S.Weaponry to counter Iran**,FT Says, at: www.bloomberg.com/news/2010-09-21/gulf-state

اتفاق خليجي عامًا حول وجود مصلحة علنا لدول الخليج في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية، وإيجاد الضمانات الكافية لمنع و إجهاض أي محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية، لكن الاتفاق حول المبدأ لم يمنع وجود اتجاهين للتعاطي مع أزمة الملف النووي:

الاتجاه الأول :تمثله دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عبرت بشكل واضح عن القلق من القدرات النووية الإيرانية، واعتبرت وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط أمرًا ضارًا وخصمًا من أمن واستقرار الخليج.

الاتجاه الثاني :تمثله المملكة العربية السعودية، ويقوم موقفها على أن إيران لابد أن تسير مع دول الشرق الأوسط لإزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وليس الزيادة عليه [1].وبذلك اتخذتموقفًا دبلوماسيًا متوازنًا، ففي حين ترفض استخدام القوة العسكرية تجاه إيران وتضع علامات استفهام حول امتلاك إسرائيل لقوة نووية إلا أنها تدعو إلى التعقل وعدم التسرع، فقد أعلن ولى العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز أنه ليس من مصلحة بلاده أن توضع الآن في موقف ضد إيران بينما إسرائيل تمتلك أسلحة نووي[2].

وقد اتخذتدول الخليج موقفا دبلوماسيا متوازنا فيما يخص الملف النووي حيث ترفض استخدام القوة العسكريةا تجاه إيران وتضع علامات استفهام حول امتلاك إسرائيل لقوة نووية كما تدعو إلى التعقل وعدم التسرع ، وهذا ما نلمسه في تصريح ولى العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز الذي أعلن أنه ليس من مصلحة بلاده أن توضع الآن في موقف ضد إيران بينما إسرائيل تمتلك أسلحة نووي. ومن هنا يعتقد البعض أندعم فكرة منع إيران من امتلاك القنبلة النووية هو إقرار ضمني بأحقية إسرائيل في احتكار امتلاك التقنية النووية وبالتالي السلاح النووي في المنطقة ، وهو ما يعد موقفا سلبيا تجاه إيران . وفي هناك حالة من القلق لدى دول الخليج من الخطوة المقبلة في الملف الايراني فهي كغيرها من الدول العربية، لا تمتلك أدوات أو وسائل إزالة هذا القلق، ولهذا فهي تحاول تهدئة الأزمة وعدم التصعيد مع إيران، لأنه ليس من مصلحتها أن تتصاعد الأمور بين إيران، الولايات المتحدة وإسرائيل ، حيث تدرك هذه الدول أن أي مواجهة إيرانية أمريكية سوف تدور على أرضها وبالتالي ستكون هي الخاسر الأول[3].

لكن جاء الموقف السوري مؤيدا لنجاح إيران في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم ، فقد أعلن وزير الخارجية السوري أن التطورات التي تحدث على الساحتين الإقليمية و الدولية تؤكد صواب النهج الذي تسير

---

[1] سامح همام ، **الملف النووى الايرانى متغير جديد فى معادلة أمن الخليج...** ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2006 م، المجلد السابع ، العدد 72 - يوليو 2006 م.

[2] سمير زكي بسيوني ، **كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية؟!!** مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2006 م ، المجلد السابع ، العدد 71- يونيو2006 م .

[3] جداوي خليل ، المرجع السابق، ص 135.

علىه إيران و سوريا، فقد أشار الرئيس السوري **بشار الأسد** خلال تصريح أدلى به لصحيفة **البايس** الإسبانية في1 /10 /2006 م إلى –أنه من الواضح أن التصريحات الإيرانية –و بحكم علاقتنا مع إيران – تهدف إلى شيء هو حق لها في القانون الدولي، و إيران الآن هي قوة نووية شئنا أم أبينا و نحن نقوم بشرح هذه الفكرة للدول العربية مباشرة ، و إيران تقوم بذلك أيضا هذا من جانب، و من جانب آخر إذا كان القلق من القدرة النووية أو من قنبلة نووية مفترضة فلماذا لا نناقش القنابل النووية الإسرائيلية[1] .

و يستند الموقف السوري المؤيد لامتلاك إيران تقنية نووية إلى عدة اعتبارات منها : أن امتلاك إيران القدرات النووية إنما يعزز من موقف سورية أمام قوة و نفوذ إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك سلاحا نوويا في منطقة الشرق الأوسط.[2] إذ لا يجوز منع إيران من امتلاك السلاح النووي في وقت تواصل فيه إسرائيل الحفاظ على قدراتها النووية و تطويرها، و كذا التأكيدات الإيرانية على الطابع السلمي لبرنامجها النووي ، و أيضا وجود علاقات تاريخية مميزة تربط بين سوريا و إيران و التي تدفعها نحو تحالف قوي في مواجهة الضغوطات و التهديدات الخارجية[3].

2.2.موقف تركيا

تتحرك تركيا في سياق تحسين علاقاتها مع إيران على أرضية المصالح المشتركة ، وإستثمارها ضمن سياسة الإنفتاح على دول الجوار. فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في انتخابات عام 2002 م ، تعمل تركيا على تعميق علاقاتها مع ايران من خلال زيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين في مجال الطاقة خاصة ، فقد شهدت السنوات 1991 م حتى 2011 م زيادة صادراتها لإيران من 87 مليون دولار امريكي إلى 3.2 مليار دولار امريكي، وزيادة وارداتها من إيران من 91 مليون دولار إلى 11.6 مليار دولار امريكي[4].

و بحكم أهمية تركيا في المنطقة ، فلا شك ان يكون لها موقف يتوافق مع مصالحها وأمنها القومي فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني . و يتجلى الموقف التركي في أنه يحق لجميع الدول الإستفادة من الطاقة النووية السلمية طالما أنها تتماشى مع القوانين الدولية ، وتخضع لإلتزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. و

---

[1] وسام الدين العكلة، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم ؟"دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي و تداعياته الإقليمية الدولية**، المرجع السابق، ص 319 ، 320 .

[2] المرجع نفسه ، ص 319 .

[3] فايزة سارة ، **المحيط الإقليمي و مشروع إيران النووي** . http://www.syria.news.com/readnews php ?sy-

[4] شوفي اسماء ، طرودي ليندة ، **الامن الاسرائيلي و الملف النووي الايراني** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : دراسات امنية و استراتيجية ، تحت اشراف : الاستاذة كبابي صليحة ، قسم العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 3 ، السنة الجامعية : 2012م – 2013 م، ص 54 .

لم تشاطر أنقرة باقي دول الجوار الإقليمي أو المجتمع الدولي المخاوف من طموحات ونوايا طهران كما لم تنخرط في الحملة الضارية ضد برنامج إيران النووي. حيث أعاد أردوغان إبان زيارته الثانية لطهران في أكتوبر من العام 2009 م، التأكيد على موقف بلاده الثابت في هذا المضمار، والمتمثل في احترامها لحق إيران في حيازة برنامج نووي سلمى، ورفض معالجة الأزمة النووية الإيرانية من خلال القوة العسكرية ، مشددا على عدم إمكانية استخدام مجال بلاده الجوى أو قواعدها العسكرية لهذا الغرض[1] ، فقد يؤدي هذا لفتح جبهة جديدة على حدودها الجنوبية الشرقية . وبذلك تجد الحكومة التركية أن خطر إيران النووي أقل من تداعيات الخيار العسكري. ويرتكز الموقف التركي في هذا على ان تركيا سبق وان تعايشت مع السلاح النووي السوفياتى وتتعايش الآن مع السلاح النووي الروسي والإسرائيلي والباكستاني والهندي، والكوري الشمالى، ولا ترى في برنامج طهران النووي خطراً فعلىا قائما علىها، بيد أنها تسعى مع الآخرين إلى إبقائه سلمياً، من دون العمل على تغيير النظام في طهران. و قد أشادت بنهج إيران "الإيجابي" في المفاوضات النووية مع الدول الغربية ، اين اتهم إردوغان تلك الدول بالإجحاف في التعامل مع برنامج إيران النووي والتمييز في نظام منع الانتشار النووي عبر السماح لدولة مثل إسرائيل بامتلاك السلاح النووي ومنع إيران من الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية ، حيث رفض سياسة الكيل بمكيالين اتجاه برنامج إيران النووي، وذلك بفرض العقوبات كوسيلة لحل الأزمة وفضل إعتماد الدبلوماسية لتحقيق إنفراج في الموقف المعقد بين إيران والمجتمع الدولي.

غير أن مثل هذا الموقف لم يكن ليسد الطريق أمام بروز الإعتبارات الأمنية التي فرضت نفسها بقوة على صانع القرار التركي ، حيث نلحظ اندلاع جدل سياسي وإستراتيجي داخل الأوساط السياسية والأمنية التركية بشأن سبل التعاطي مع الطموحات النووية الإيرانية وما قد يتمخض عنها من تهديدات ومخاطر محتملة على الأمن القومي التركي على أكثر من صعيد ، يتجلى اساسا في اخلال توازن القوى الإستراتيجي الذي يعد الدعامة الرئيسية لاستقرار العلاقات ورسوخ المصالح الإستراتيجية بين طهران وأنقرة بحيث سيتضاعف التأثير الإيرانى فى منطقة آسيا الوسطى القوقاز، وستتضاعف جهود إيران لنشر الأيديولوجيا الإسلامية، وسيتم قبول دور إيران كزعيم للعالم الإسلامى فى ظل مناخ الصدام الحضارى بين الغرب والإسلام. وفي الاخير يمكن القول، ان الأزمة النووية الإيرانية قد وضعت تركيا فى مأزق لا تحسد علىه ، فهى من ناحية، ترفض الحرب الأمريكية على طهران لما سيترتب علىها من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية فى المنطقة ، ومن ناحية ثانية، قد لا تستطيع تحمل النتائج التى قد تترتب على افتراق سياساتها مع

[1] محمد عبد القادر ، **موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية: مراهنة على عدم التصعيد** ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2006 م، المجلد السابع ،العدد 71- يونيو 2006 م.

الولايات المتحدة إزاء هذه الحرب على النحو الذى بدا قبيل الحرب الأمريكية على العراق اضافة الى ما سيهدد ذلك من امنها القومي .و كانت تركيا مجبرة على ان تنتهج في ذلك منهج وسطى مؤداه أنها مع الجميع وفى الوقت نفسه ضد الجميع ، فهى ليست مع الولايات المتحدة بشكل كامل وليست ضدها أيضا، وكذا بالنسبة إلى إيران فهى تدعم مساعى إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية مدنية متقدمة تسعى هى الأخرى- أى تركيا- لبلوغها، وفى الوقت نفسه ترفض أى توجه إيرانى لامتلاك تكنولوجيا نووية عسكرية[1].

3.2.موقف إسرائيل

منذ الوهلة الأولى اعترضت إسرائيل بشدة على موافقة واشنطن لتنفيذ البرنامج النووي الإيراني على الرغم من صغره وتواضعه الشديد فهي كانت ترى فيه تهديدا إسلاميا للمصالح الغربية للمنطقة في المستقبل القريب خاصة وان النظام الإيراني انذاك كان مضطرب ولم يبدأ بخطواته الإصلاحية التي وعد بها واشنطن والتي كانت ستواجه لا محالة العديد من العقبات مما قد يؤدى ذلك إلى حدوث انقلابات داخله كما حدث في كل من سوريا و العراق و هى مناطق متشابهة دينيا.

ظلت إسرائيل تتخوف دائما من مجرد حصول إيران على المفاعلات النووية لانه سوف يؤمن لها قاعدة تكنولوجية نووية ، و يسمح في النهاية بامتلاكها للسلاح النووي . فالحكومات الإسرائيلية كانت تنظر إلى البرنامج النووي الإيراني على انه مصدر خطر و تهديد لأمن إسرائيل ، وقد جرى تصنيف التهديد الإيراني باعتباره تهديدا وجوديا ، أي انه تهديد يمس صميم وجود وبقاء دولة إسرائيل ذاتها ، بل وذهب رئيس الحكومة ارييل شارون ووزير دفاعه شاؤول موفاز إلى القول بان التهديد يعتبر التهديد الحقيقي الرئيسي الماثل أمام وجود إسرائيل في المستقبل ، استنادا إلى أن إيران تدعو صراحة إلى تدمير إسرائيل ، مما يعني أن امتلاكها للسلاح النووي ربما يسهل علىها تحقيق هذا الهدف[2]. وحسب اراء إسرائيل فأن مجرد توصل ايران الى تخصيب اليورانيوم يعتبر تطورا بالغ الخطورة ، ومؤشرا مهما على ان ايران أصبحت تمتلك الخبرات العلمية البشرية الكافية والتكنولوجيا المتطورة اللازمة ، مايتيح لها لاحقا بالقيام بعمليات التخصيب في مواقع بعيدة عن الرقابة والتفتيش . ومن ثم ، فان التعهدات التي تقدمها إيران بشان التعاون مع الوكالة الدولية لن تمثل عائقا أمام إيران في المستقبل لمواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم ، لأنها يمكن أن تتجه نحو إنشاء محطات سرية جديدة للتخصيب بعيدا عن أعين مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،

[1] محمد عبد القادر ، المرجع السابق .

[2] أحمد إبراهيم محمود أحمد إبراهيم محمود ، **الأزمة النووية الجديدة بين إيران و الولايات المتحدة** ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 30 - يناير 2003 م.

مما قد يتيح لها إنتاج السلاح النووي[1] . و قد تعاملت اسرائيل بهستيريا شديدة مع البرنامج النووي الإيراني مند بدء عملية تطوير هذا البرنامج في منتصف التسعينات[2] . وقد جاء في التقارير السنوية للمخابرات الإسرائيلية ما يفيد أن إيران تشكل أكبر خطر على وجود إسرائيل، وأن برنامجها النووي سيصل إلى نقطة اللاعودة في 2005 م ، وأنه سيكون في مقدور الصاروخ الإيراني الباليستى شهاب 3 القادر على حمل رأس نووي يصيب وسط إسرائيل خلال عامين أي عام 2007 م، ولم يخف كل من الرئيس الإسرائيلي موشى كاتزا فووزير الدفاع شاؤول موفاز رغبتهما في إسقاط النظام القائم في طهران، حيث ذكرت صحيفة هاآرتس أن إسرائيل بدأت حملة دبلوماسية من أجل كسب تأييد الرأي العام العالمي لموقفها من إيران، واعتقادها بأن طهران تحاول إنتاج أسلحة نووية لتدمير إسرائيل[3].

وقد زاد التهديد الإسرائيلي الصريح لإيران بضرب منشآتها النووية من سخونة الأحداث وهو ما ردت علىه إيران بأنها ستمحو إسرائيل إذا تجرأت و هاجمتها[4]. و لعل هذا هو ما ركزت علىه إسرائيل في إداراتها للأزمة النووية الإيرانية بقصف منشآتها وفي هذا السياق قامت بتكليف جهاز الموساد بتولي الملف النووي الإيراني و ذلك بعد أن كانت وزارة الخارجية الإسرائيلية هي التي تتولى التعامل مع هذه المسألة [5] .

وعلى ضوء التوجهات الجديدة في السياسة الامريكية وصعود براك اوباما الحكم وجدت إسرائيل نفسها في مواجهة الإدارة الامريكية القائمة التي اختلفت معها في شان المقاربة الجديدة بين ايران وامريكا .وعملت على الضغط على القيادة من خلال رجالها المتواجدون في السلطة و الكنغرس و مجلس الشيوخ الامريكي. حيث ترى إسرائيل أن أي تقارب أمريكي– إيراني، لا يجب أن ينسجم مع الموقف التقليدي الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني فحسب، بل ينبغي أن تمر العلاقات الأمريكية بالمنطقة عبر المصالح الإسرائيلية. ولكن اسرائيل حث عدد من ديمقراطي مجلس النواب خطيًا أوباما على ضرورة التصدي العاجل للملف النووي

---

[1] أحمد إبراهيم محمود أحمد إبراهيم محمود ، **الأزمة النووية الجديدة بين إيران و الولايات المتحدة** ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 30 - يناير 2003 م.

[2] المرجع نفسه .

[3] حسام سويلم حسام سويلم ، **هل بدأ العد التنازلى لضربة إسرائيلية ضد إيران.....** ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2004 م ، المجلد الخامس ، العدد 50 - سبتمبر 2004 م.
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN44.HTM

[4] Babak Ganji، **Iran & Israel Asymmetric Warfare and Regional Strategy,** united kingdom, Defense academy، 2006، p23 .

[5] محمود سليمان، **الوسواس القهري و الهروب إلى الأمام** ، مجلة الدبلوماسي، النادي الدبلوماسي المصري، القاهرة، العدد 160، جانفي ، 2009م ، ص 21 .

الإيراني . و من خلال تصريح بعض الجهات في اسرائيل نجد انه قد ظهرت ثلاث مستويات حول كيفية التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، ويمكن تلخيصها كالتالي[1] :

المستوى الأول : عبر عنه بعض القادة السياسيون والعسكريون من بينهم : باراك اشكينازي ، اولمرت ، نتنياهو ، ليبرمان ، بان الدولة اليهودية على استعداد للخيار العسكري وعلى استعداد في أي لحظة مناسبة لشن هجوم على منشات النووية الإيرانية ، وهي الإستراتيجية التي يصفها نتنياهو : إيران أولا ، و بالتالي فإسرائيل تنظر للملف النووي الإيراني على انه تهديد ، وتضعه في مقدمة اهتماماتها مقارنة بالقضايا الأخرى الفلسطينية أو السورية أو اللبنانية ، وليبرمان يرى أن إيران هي المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط .

المستوى الثاني : تمثل في تصريح رئيس شعبة الاستخبارات السابق اهرون زنيفي فركش ، الذي يرى بان إسرائيل في حاجة لمساعدة أمريكية للتعامل مع الخطر الإيراني.

المستوى الثالث : يمكن ملاحظته من خلال موقف رئيس الدولة شيمون بيريز الذي قال للمبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل فس 2009/04/17 م: " انه لا نية لجيشه بمهاجمة إيران ، وينبغي أن يكون هناك تعاون دولي واسع حول القضية الإيرانية ، وان كل الأحاديث عن هجوم إسرائيلي محتمل على إيران ليست صحيحة ، فالحل في إيران ليس عسكريا " .

و من هنا يمكن ان نستشف مدى تباين وجهات نظر المسؤولين في إسرائيل. حيث تميز العام الحالي 2013م داخل الأوساط السياسية الإسرائيلية بنوع من التساؤل المستمر ، فعل إسرائيل الاختيار بين الحل الدبلوماسي أو الحل العسكري ، فحسب ميخائيل هيرتسوغ رئيس مكتب وزير الدفاع السابق في إسرائيل وعضو حالي في معهد واشنطن للسياسات الشرق الأوسطية ، على إسرائيل السعي مع الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة منظومة متعددة الأبعاد لتحديد مجال الخيار العسكري من خلال التطرق للقدرات النووية الإيرانية التي يجري تطويرها حاليا.

[1] شوفي أسماء ، طرودي ليندة ، المرجع السابق ،ص 53 ، 54 .

المبحث الثاني: الدوات والأساليب المتبعة لإيقاف البرنامج النووي الإيراني

1.الادوات القانونية

1.1.الوكالة الدولية للطاقة الذرية

هى منظمة حكومية مستقلة وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة تأسست في 29 حزيران 1957م بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية و الحد من التسلح النووي وللاضطلاع بهذه المهمة ، تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لديها منشآت نووية ، مقرها الرئيسي في مدينة فينا بالنمسا ، كما يوجد مكاتب لتنسيق العمليات و مكاتب إقليمية تقع في جنيف – سويسرا ، نيويورك – الولايات المتحدة ، تورنتو – كندا وطوكيو – اليابان. وتدير الوكالة أو تدعم المراكز البحثيه والمختبرات العلمية في فيينا وسايبرسدورف بالنمسا. موناكو وتريستا بإيطاليا. [1]

رغم مهنية الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ إنشائها عام 1957 بغرض نشر التطبيقات السلمية للطاقة الذرية وقيامها بتنفيذ هذا الدور بشكل فني في أغلب دول العالم إلا أن المصالح السياسية لعدد من الدول الغنية والمساهمة بشكل كبير في ميزانية الوكالة قد بدأ في التأثير على التقارير الفنية الصادرة من السكرتارية التنفيذية للوكالة والموقعة باسم مديرها العام وكذا على القرارات التي تتخذ من قبل مجلس المحافظين. ومن أمثلة ذلك ، التقرير الأخير للوكالة بشأن تطورات البرنامج النووي الإيراني.فقد استند تقرير الوكالة إلى أمور قديمة معروفة وتم التحقيق في أغلبها وتجاهل تقرير الوكالة ردود إيران علىها في تقرير من 117 صفحة به تفنيد تفصيلي لكل اتهامات الوكالة . [2]

وبرزت هيمنة الولايات المتحدة على مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية التي مكنتها من تنفيذ سياستها الانتقائية في مجال منع الانتشار خاصة في الشرق الأوسط ، وجعلت مواقف الدول الكبرى أكثر تبعية لها. ففي مؤتمر التمديد والمراجعة 1995 م اعتبرت كل الدول الكبرى أن إسرائيل لها مبرر شرعي لعدم توقيعها على المعاهدة. فالولايات المتحدة تمارس الضغط من خلال حق الفيتو في مجلس الأمن لمعارضة أي قرار لا يستجيب لتوجهاتها، بالإضافة إلى قوتها العسكرية الكبيرة وسيطرتها على هياكل الحلف الأطلسي التي تتيح لها شن أي حملة عسكرية ضد أي دولة تسعى لتطوير سلاح محظور.

ومن جانب آخر فإنها تسيطر سيطرة شبه مطلقة على المنظمة الأساسية التي تهتم بشؤون الذرة المتمثلة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يفتح لها مجالا واسعا لتوجيهها واتخاذ القرارات والتدابير المناسبة التي

---

[1] نورهان وشاش المرجع السابق ، ص 50 .

[2] يسري ابو شادي ، **الملف الإيراني نموذجاً: الوكالة الدولية للطاقة الذرية بين المهنية والسياسة**، مجلة السياسة الدولية، تقارير ، العدد 187 ، 12 ديسمبر 2013 م.

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/112/2074/من-المجلة/تقارير/الملف-الإيراني-نموذجاً.aspx.

تتلاءم مع مصالحها الإستراتيجية، ومن أهم مظاهر الهيمنة الأمريكية المالية والسياسية والإدارية على عمل الوكالة نجد مايلي:

1. حصلت الوكالة لفائدة صندوقها المالي سنة 2004 م على مبلغ 74, 75 مليون دولار من قبل جميع الدول الأعضاء (138 دولة) ، ودفعت الولايات المتحدة وحدها ربع هذا المبلغ (% 25) أي ما يعادل 68,18 مليون دولار، ويشكل أضعاف ما ساهمت به الدول الكبرى الأخرى حيث ساهمت فرنسا ب15,6 مليون دولار، ثم بريطانيا ب 26,5 مليون دولار ثم الصين ب 08,1 مليون دولار ثم روسيا ب 852 ألف دولار.
2. بلغت مجموع الأموال المتاحة للوكالة خارج إطار الميزانية العامة- والتي تمنحها الدول الأعضاء والمنظمات -حوالي27,18 مليون دولار سنة 2004 م ، ساهمت الولايات المتحدة منها بنسبة أكثر من 40 % بمبلغ 8 ,72مليون دولار .
3. ساهمت الولايات المتحدة ب 224 من خبرائها ومحاضريها و متخصصيها في شتى المجالات وهذا من مجموع 2618 خبير، وهي أعلى نسبة وتليها بريطانيا 186 خبير، وهذا يعني أن هناك سيطرة مطلقة للجنسيتين الأمريكية والبريطانية على خبراء وفنيي الوكالة إذا علمنا أن عدد الدول الأعضاء التي تساهم بخبرائها هو 138 دولة.[1]

كذلك فان اكتشاف عمليات تهريب المواد والمعدات التي يمكن ان تستخدم في صناعة الاسلحة النووية و نقلها ، يحتاج الى جهاز استخبارات متكامل ، وهدا ملا تملكه الوكالة ، بل انها تعتمد في دلك على الدول الاطراف في معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية لعام 1968 م ، ونتيجة لذلك ان هده الدول ذات الامكانات الاستخباراتية الكبيرة (كالأقمار الصناعية) سوف تتعاون مع الوكالة ادا كانت الدول المتورطة في التهريب والنقل غير المشروع للمعدات والمواد النووية هي دول غير صديقة ، كما هو الحال في الازمة الحالية الايرانية ، حيث ان من يقوم بتزويد الوكالة بالمعلومات ، والصور من المواقع المشتبه فيها هي الولايات المتحدة الامريكية والعكس صحيح . [2]

---

[1] عرجون شوقي ، **المشكلة النووية في الشرق الاوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية ، تحت اشراف : ا. د بومهدي بلقاسم ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، السنة الجامعية:2006 - 2007 م، ص 151 ، 152.

[2] سعاد بوقندورة ، **الحد من الاسلحة النووية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية ، تحت اشراف : عبد الحميد حسنة ، قسم القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، السنة الجامعية : 2009 م - 2010 م، ص 28 .

فقد لعبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدور المحوري في الازمة النووية الايرانية ، بحكم انها الجهة المنوطة بالتفتيش على البرنامج النووي الايراني ، وهي المكلفة بتحديد مادا كانت ايران قد انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة الانتشار النووي . وليس هناك من شك في ان دور الوكالة في الازمة النووية الايرانية كان الاول من نوعه ، وزاد كثيرا فاعلية دور الوكالة في التفاعلات الدولية المرتبطة بمنع الانتشار النووي ، بدرجة تفوق كثيرا دورها اثناء عملية ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية . ويعود ذلك الى الفارق الكبير في دور الوكالة فيما بين الحالتين ، اذ كان دور الوكالة في الحالة العراقية مرتبطا بتنفيذ قرار مجلس الامن 687 الصادر عام 1991 م، والدي كلف الوكالة بمهمة ازالة البرنامج النووي العراقي ، وكانت الوكالة باتالي ترفع تقاريرها الدورية عن هده العملية الى مجلس الامن ، وليس الى مجلس امناء الوكالة ، في حين ان دور الوكالة في الحالة الايرانية كان اوسع نطاقا ، فهي التي اكتشفت الانشطة الايرانية المحظورة ، وكانت ترفع تقاريرها الى مجلس امناء الوكالة بشان تطورات التعاون مع ايران بشان انتهاء انتهاكاتها ، أي ان التفاعلات الخاصة بالحالة الايرانية كانت تتم داخل الوكالة ، بخلاف الحالة العراقية .[1]

ولت الوكالة الدولية للطاقة الدرية اهتماما خاصا بالحالة الايرانية مند 2002 م ، وجاء الموقف الرئيسي للوكالة في الازمة النووية الايرانية في ان ايران فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة علها بموجب نظام الضمانات ، ويتركز هدا الفشل في اطار فئتين رئيسيتين : هما : عدم تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة انشطتها النووية ، والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم ، ولكن اعنف الضغوط التي تعرضت لها الوكالة في الواقع تتمثل في الضغوط الشخصية التي مارستها الادارة الامريكية على المدير العام للوكالة ، محمد البرادعي ، لدفعه نحو موقف مؤيد للمطالب الامريكية في الازمة، وبالذات فيما تعلق بإدانة صريحة وقوية في تقاريره بشان انتهاك ايران لمعاهدة منع الانتشار النووي ، وتراوحت هده الضغوط مابين رفض التمديد للمدير العام للفترة الثالثة في رئاسة الوكالة ، و اتهامه بالتواطؤ

---

[1] احمد ابراهيم محمود ، **البرنامج النووي الايراني : افاق الازمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد** ، المرجع السابق ص 196 ،197 .

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أبرز المعاهدات في مجال حد من الأسلحة النووية، حيث تلزم الموقعين علها الذين لم تكن لديهم هذه الأسلحة سنة 1968 م بعدم السعي للحصول علها، كما تلزم الدول النووية بعدم مساعدة الدول الأخرى في الحصول علها. أما في منطقة الشرق الأوسط فإن كل الدول هي طرف في المعاهدة باستثناء إسرائيل التي لم توقع علها ولا على اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بسبب موقفها المعروف تجاه المعاهدة على الرغم من وجود بعض التوجهات الداخلية التي تدعو إلى الانضمام إلى المعاهدة على غرار بعض الأكاديميين الإسرائيليين أمثال" افرايم عنبار *"الذي يرى أن هذا الانضمام له عدة مزايا وفوائد خاصة و أن المعاهدة لا تتضمن إفرازات خطيرة على امن إسرائيل، وان توقيعها لن يحرمها من سلاحها النووي أو يفرض علها التخلص منه إضافة إلى انه يمكن أن يقلل من التهديد العربي ويخفف من سباق التسلح غير التقليدي .

مع طهران ، وتجاهله تقارير تبثها اجهزة المخابرات الغربية بشان انشطة ايران النووية السرية ، والتهديد بمطالبة مجلس امناء الوكالة بتنحيته من منصبه ، بل ان اثارة مزاعم بشان قيام مصر الدولة التي ينتمي اليها المدير . بأنشطة نووية محظورة اعتبرت من قبل عدد من المحللين بوصفها ضغوطا على المدير العام للوكالة ، تقف وراءها الادارة الامريكية و اسرائيل ، لإجباره على التجاوب مع المطالب الامريكية اثناء الازمة .[1]

كما كان للتقرير الذي صدر عن الوكالة عن الحالة الايرانية لمجلس امناء الوكالة في يونيو 2003 م ، جرت الاضارة الى جوهر الازمة تنحصر في فشل ايران في الامتثال لاتفاقية الضمانات ، وفي التقرير التالي مباشرة الصادر في 26 اغسطس 2003 م، تبنى التقرير لغة مختلفة تمتنع عن الاشارة لأوجه معينة للفشل في التعاون بين الوكالة و ايران ، كما اشار التقرير ايضا الى ان هناك ضرورة ملحة لانضمام ايران للبروتوكول الاضافي لضمان الشفافية وتسريع التعاون ، حيث ان بموجب هدا التقرير اصدر مجلس امناء الوكالة قرارا في 12 سبتمبر 2003 م يمنح ايران مهلة حتى اكتوبر 2003 م لمعالجة اوجه الفشل مع الوكالة ، هدا القرار دورا حاسما في دفع ايران الى اتخاذ قرار بالتوقيع على البروتوكول الاضافي و لمعاهدة منع الانتشار النووي ، وتوسيع تعاونها مع الوكالة.[2]

[1] احمد ابراهيم محمود ، **البرنامج النووي الايراني : افاق الازمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد** ، المرجع السابق، ص 198 .

[2] المرجع نفسه ، ص 201 .

الشكل رقم(01): فشل المحادثات بين الوكالة الدولية للطاقة و ايران[1]

[1] كينيث كينيث إن .والتزو اخرون ، **إيران والقنبلة** ، المجلة ، 2012، العدد 1577 - سبتمبر ، ص 53 . www.majalla.com

الشكل رقم(02): نموذج عن تقرير الوكالة الدولية للطاقة [1]

[1] جاك إي سي هيمانز ، **القنبلة ..الوهم** ، المجلة، 2012 ، العدد 1573 - يونيو ، ص 56.
www.majalla.com

جدول رقم(01): موقف دول الشرق الاوسط من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية[1]

الدولة	تاريخ الانضمام	اتفاق الضمانات المنعقد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية
سوريا	24 سبتمبر 1969	بدا نفاذه في 18 ماي 1992
العراق	29 اكتوبر 1969	بدا نفاذه في 29 فيفري 1972
ايران	02 فيفري 1970	بدا نفاذه في 15 ماي 1974
الاردن	11 فيفري 1970	بدا نفاذه في 21 فيفري 1978
لبنان	15 جويلية 1970	بدا نفاذه في 05 مارس 1973
ليبيا	26 ماي 1975	بدا نفاذ في 08 جويلية 1980
اليمن	01 جوان 1979	- - -
مصر	26 فيفري 1981	بدا نفاذه في 30 جوان 1982
العربية السعودية	03 اكتوبر 1988	- - -
البحرين	03 نوفمبر 1988	- - -
قطر	03 افريل 1989	- - -
الكويت	17 نوفمبر 1989	تم توقيعه في 10 ماي 1999
الامارات	26 سبتمبر 1995	- - -
عمان	23 جانفي 1997	تمت الموافقة عليه في 20 سبتمبر 1999

[1] فيينا : مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية 1999 . ديسمبر 1999 .

اسرائيل	---	---

جدول رقم (02): الشرق الاوسط و معاهدات الحد من التسلح

	معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية	معاهدة الفضاء الخارجي	معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية	معاهدة قاع البحار	اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية	معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	اتفاقية الاسلحة البيولوجية	اتفاقية الاسلحة الكيمياوية	بروتوكول جنيف
الاردن	R	S	R	R	---	R	R	R	R
الامارات	---	---	R	---	R	R	S	R	---
اسرائيل	R	R	---	---	R*	S	---	S	R**
ايران	R	S	R	R	---	S	R	R	R
البحرين	---	---	R	---	---	R	---	R	R
ليبيا	R	R	R	R	R	R	R	R	R
سوريا	R	R	R	---	---	---	S	---	R
اليمن	R	R	R	R	---	S	R	R	R
العراق	R	R	R	R	---	---	R	---	R
عمان	---	---	R	---	R*	R	R	R	---
قطر	---	---	R	R	---	R	R	R	R*
الكويت	R	R	R	---	R*	R	---	R	R*
لبنان	R	R	R	S	R	---	---	---	R
مصر	R	R	R	---	---	S	S	---	R
السعودية	---	---	R	R	---	---	R	R	R

R : Ratified /acceded دولة مصدقة او منضمة بشكل نهائي .

S: Signed دولة موقعة على الاتفاقية بالاحرف الاولى

* قامت هذه الدول المشار اليها بتقديم تحفظ او تصريح بشان المعاهدة .

** قامت اسرائيل بتقديم تحفظ مفاده ان البروتوكول المذكور ملزم لها فقط في ما يتعلق بالدول التي وقعت و صدقت او انضمت اليه ، و لا يعود ملزما لاسرائيل في ما يتعلق بالدول التي وقعت و صدقت او انضمت اليه ، ولا يعود ملزما لاسرائيل في ما يتعلق باي دولة معادية تتخلى قواتها المسلحة او قوات حلفائها او القوات النظامية او مجموعات او افراد تعمل انطلاقا من اراضيها ، عن احترامي المحظورات التي هي هدف البروتوكول .

2.الأداة الاقتصادية

تعتبر العقوبات إحدى أدوات المجتمع الدولي في تقويم سلوك دولة ما، بما يتفق مع النهج العام للنظام الدولي. ويلجأ المجتمع الدولي/الدولة إلى هذه الأدوات كمرحلة استبدالية للحرب، من باب منح فرصة للدولة المستهدفة بأن تعدل عن سلوكها، على أمل أن تثمر بنتائج إيجابية تقي المجتمع الدولي/الدولة اللجوء إلى فرض الأوامر عن طريق القوة العسكرية. وتستخدم هذه العقوبات إما جماعية من قبل المجتمع الدولي عبر القوى المهيمنة عليه ، سواء عبر شرعنة العقوبات من خلال مجلس الأمن، أو من خارج إطار الشرعية الدولية. كما يمكن أن تكون (فردية) تفرض من قبل دولة منفردة على أخرى وفق قانون القوة في العلاقات الدولية.

ويمكن لهذه العقوبات أن تكون (محدودة) في زمانها أو مجالات تطبيقها، بحيث لا تشمل سوى نقاط محددة قد تكون ذات صبغة سياسية أوامرية بغية الحفاظ على هيبة المجتمع الدولي/الدولة وفقاً لاستجابة الدولة المستهدفة. ويمكن لها في المقابل أن تكون (مفتوحة) ذات مدى زمني واسع، أو أن تشمل قطاعات واسعة. وقد تكون تدريجية غير مباشرة، أو كلية مباشرة.

كما أن للمجتمع الدولي/الدولة أن يفرض تلك العقوبات بشكل سياسي - اقتصادي، دون اللجوء لوسائل القوة لفرض حصار على الدولة المستهدفة، وقد يلجأ لذلك في حال عدم امتثال الدولة للأوامر الصادرة بحقها. لكن استخدام آلية العقوبات، يتطلب فترة طويلة نسبياً من الزمن حتى تعطي نتائجها، كما أن تلك النتائج تبقى مستمرة حتى بعد رفع العقوبات، إذ أن مفعولها الأساس يستهدف بنية الدولة واقتصادها، ويحدث اختلالات هيكلية اقتصادية تستمر حتى على المدى الطويل.

وسعت جميع تلك العقوبات لإجبار إيران على تجميد برنامجها النووي أولاً، والسماح للمجتمع الدولي بالتحقق من طبيعته ثانياً، وخاصة أنه أقّر لها بحقها في برنامج نووي سلمي تحت إشراف الوكالات المختصة. ورغم

كثير من الصيغ المطروحة كحل توافقي بين إيران و المجتمع الدولي، إلا أنّ تلك الصيغ لم تلقَ استجابة فعلة من السلطات الإيرانية، واستمرت في تجميد تعاونها من اللجان الدولية، وفي تطوير برنامجها النووي وبشكل سري، وتوسيع طاقة تخصيبه، بما يتجاوز المعايير الدولية للاستخدام السلمي. حتى أتت تلك العقوبات بنتائج فعلة على البنية الاقتصادية الإيرانية وخاصة في العامين الأخيرين. [1]

1.2.دور مجلس الامن

أصدر مجلس الأمن ستة قرارات ملزمة تفرض عقوبات على إيران، ما بين الأعوام 2006 و2013.تضمنت اربعة منها عقوبات على ايران متدرجاً في فرض تلك العقوبات، وفقاً للموقف الإيراني من أزمة ملفه النووي، واستهدفت هذه العقوبات قطاعات الصناعة العسكرية التقليدية والنووية، والاقتصاد والتجارة والمصارف، والشخصيات والكيانات الإيرانية المرتبطة بالملف النووي.

القرار 1696- بتاريخ 2006/7/31 م :

كان هذا القرار فاتحة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن فيما يتعلق بأنشطة إيران النووية غير السلمية. إذ إنّ شكوك منظمة الأمم المتحدة حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني من جهة، وعدم تعاون إيران في استيضاح سلمية البرنامج من عسكريته، هي الدافع الأساس في سلسلة قرارات مجلس الأمن.

صدر هذا القرار تحت المادة 40 من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، فارضاً جملة من الترتيبات على إيران، أهمها دعوة إيران لاتخاذ إجراءات بناء الثقة عبر الغرض السلمي الخالص لبرنامجها النووي. ودعوتها لتعلق جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب، والتأكيد على أن الحل الدبلوماسي عبر التفاوض مرتبط بشكل أساس بتعلق تلك الأنشطة، ومنه يتم البحث في آليات التوصل إلى ترتيب شامل طويل الأجل.

وشكلت العقوبات المفروضة في هذا القرار، عقوبات تقنية عبر منع جميع الدول من نقل أية أصناف أو مواد أو سلع تكنولوجية قد تساهم في أنشطة إيران النووية. دون أن يوسع دائرة العقوبات مباشرة، على أمل استجابة إيران لهذا القرار، مهدداً في حالة عدم امتثال إيران لهذا القرار، اتخاذ التدابير الملائمة بموج ب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإقناع إيران بالامتثال لهذا القرار ولمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية [2].

---

[1] عبد القادر نعناع ، **العقوبات الدولية المفروضة على ايران** ، مركز المزماة للدراسات والبحوث ، 26 نوفمبر 2013 .
http://almezmaah.com/ar/news-view-3553.html

[2] قرار اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5500 ، المعقودة في 31 تموز/يوليه 2006 م.
http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/arabic/unsc_res1696-2006_ar.pdf

القرار 1737 - بتاريخ 2006/12/23 م :

لم يشكل القرار السابق الصادر عن مجلس الأمن، رادعاً فعلياً للسلطات الإيرانية، كي يدفعها نحو التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو مجلس الأمن، ولم يشكل ضاغطاً يؤدي إلى إيقاف البرنامج النووي غير السلمي، في ظل غياب تعاون إيراني يبرهن على سلمية البرنامج.

لذا كان على مجلس الأمن أن يعيد اجتماعه بعد أقل من خمسة أشهر، ليصدر قراراً أكثر حزما اتجاه السلطات الإيرانية، وفقاً للمادة 41 من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. فاتحاً المجال هذه المرة لاستخدام وسائل القوة عبر الحصار لإنفاذه.مكرراً بعض ما جاء في القرار السابق من جهة، وفارضاً قيوداً وعقوبات على كل الجهات المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني.

إذ طالب القرار السلطات الإيرانية بتعلق جميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب والماء الثقيل. وحظر على جميع الدول توريد أي من أصناف المواد التي تساهم في أنشطة إيران المتصلة بالبرنامج النووي بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم تقديم أي نوع من المساعدة أو التدريب أو الاستثمار وسواها من الخدمات التي تتعلق بالسلع والتكنولوجيا المحظورة في هذا القرار. بل ومنع القرار جميع الدول من تدريس أو تدريب المختصين داخل أراضيها أو من قبل رعاياها لرعايا إيرانيين، في تخصصات ذات صلة بأنشطة إيران النووية. وألزم إيران بإيقاف تصدير جميع الأصناف الواردة في نص هذا القرار والمتعلقة بالنشاط النووي وبالقذائف المتصلة به، وحظر على جميع الدول شراءها.

وقد لاحظ القرار في كثير من تفاصيله الحالات الإنسانية والحالات السابقة على صدور القرار. وخاصة تلك المتعلقة بالأنشطة المالية. بعد أن دعا جميع الدول إلى تجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي يمتلكها أو يتحكم فيها الكيانات والأشخاص المرتبطون بأنشطة إيران النووية. وقد حدد القرار 10 كيانات، و 11 شخصاً مشمولاً بهذا التجميد .لكن لجوء هذا القرار إلى المادة 41، والتهديد باستخدام القوة، لم يعنِ شن حرب على إيران، بل استخدام القوة في فرض الحصار علىها، إذ انتهى نص القرار بالتأكيد على ضرورة التزام الحل السلمي عبر التفاوض لإنهاء أزمة الملف النووي، بعد أن تمتثل إيران لمقررات الأمم المتحدة في هذا الشأن[1].

القرار 1747- بتاريخ 2007/3/24 م :

كعادة القيادة الإيرانية في المناورة والتهرب من مسؤولياتها الدولية، لم تستجب للقرار الثاني الصادر عن مجلس الأمن، مما حدا بالمجلس بعد أشهر قليلة، إصدار قرار آخر تحت المادة 41 من الفصل السابع،

[1] قرار تخذه مجلس الأمن في جلسته 5612، المعقودة في 23 ديسمبر 2006 م.
http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/arabic/unsc_res1737-2006_ar.pdf

يؤكد الترتيبات التي فرضها في قراريه السابقين، ويضيف إليهما ترتيبات جديدة .حيث حظر هذا القرار على الدول السماح لدخول أو عبور الأفراد المرتبطين في أنشطة إيران النووية، كما حظر عليها الدخول في التزامات جديدة لتقديم منح ومساعدات مالية وقروض إلى حكومة إيران، إلا لأغراض إنسانية أو تنموية.

وقد وسّع هذا القرار دائرة الحظر على إيران لتشمل معظم منظومة الأسلحة التقليدية من دبابات ومركبات وطائرات قتالية وقذائف ومدفعية. كما وسع من نطاق المستهدفين بالحظر عبر إضافة 13كياناً إيرانياً جديداً و15 شخصاً آخرين. ليطال لأول مرة وبشكل مباشرة مؤسسات الحرس الثوري وقياداته. ووضع القرار إطارا لمجالات التعاون المستقبلي التي ستشملها المفاوضات بشأن اتفاق طويل الأجل، في حال التزام إيران بجميع تلك الترتيبات المفروضة عليها. [1]

القرار 1803- بتاريخ 2008/3/3 م :

اتسمت السنة الفاصلة بين القرارين الأخيرين، بمماطلة كبيرة من إيران وتعلقها التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جانب واحد، وإنكار حق الوكالة في التحقق من المعلومات المتعلقة بالتصاميم والمعلومات التي قدمتها إيران. مما حدا المجلس لتوسيع قائمة الحظر والعقوبات من جديد.

إذ وسّع المجلس الحظر على المعدات والسلع التكنولوجية المتعلقة بالنشاط النووي الإيراني، كما قام بتوسيع قيود التعاملات التجارية، ففرض قيوداً على تعامل المؤسسات المالية مع جميع المصارف التي تتخذ من إيران مقراً، وقد خصّ بالذكر مصرفي "مللي" و "سديرات" وفروعهما وتوابعها خارج إيران. كما طالب القرار جميع الدول بتفتيش الشحنات المتجهة من إيران أو إليها عبر طائرات أو سفن تمتلكها أو تشغلها شركة إيران للشحن الجوي وشركة جمهورية إيران الإسلامية للملاحة.

وقد أضاف القرار 13شخصاً إيرانياً إلى قائمة الذين يطالهم الحظر، إضافة إلى 12 كياناً إيرانياً آخرين، ضمهم إلى تلك القائمة. [2]

القرار 1835- بتاريخ 2008/9/27 م :

لم يضف هذا القرار أي جديد للقرارات السابقة، سوى مطالبة إيران بالتزام ما فرض عليها، والتأكيد على ضرورة التوصل إلى حل مبكر عن طريق التفاوض حول المسألة النووية الإيرانية. [3]

---

[1] قرار اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5647، المعقودة في 24 مارس 2007 م.
http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/arabic/unsc_res1747-2007_ar.pdf

[2] القرار الصادر عن مجلس الامن .
http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/arabic/unsc_res1803-2008_ar.pdf

[3] القرار الصادر عن مجلس الامن .
http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/arabic/unsc_res1835-2008_ar.pdf

القرار 1929- بتاريخ 2010/6/9 م :

بعد جملة طويلة من التقارير التي رفعها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال خمسة أعوام، تثبت أن إيران لم توقف بشكل كامل ودائم جميع الأنشطة ذات الصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، ولم تستأنف تعاونها مع الوكالة، ولم تمتثل لأحكام قرارات مجلس الأمن. بل قامت بتعلق تعاونها عدة مرات، كما قامت بإنشاء مرفق جديد في قم لتخصيب اليورانيوم وبشكل سري. ووصلت مستوى 20% من التخصيب.

وخلال هذه الفترة تقدمت عدة دول من أهمها تركيا والبرازيل بمقترحات عملية لإيجاد حل تفاوضي شامل وسلمي في صالح كافة الأطراف، دون أن يلقى كل ذلك أية استجابة من القيادة الإيرانية.

لذا جاء هذا القرار الأخير، موسعاً عن كل ما سبقه، تحت المادة 41 من الفصل السابع، موسعاً بشكل كبير جملة العقوبات المفروضة على إيران. حيث حظر هذا القرار على إيران المشاركة في أي نشاط تجاري في دولة أخرى ينطوي على استخراج اليورانيوم أو إنتاج أو استخدام المواد التكنولوجية النووية، كما حظر على الدول قبول مثل تلك الاستثمارات على أراضيها.ووسع القرار الحظر على الأسلحة التقليدية ليشمل قطع الغيار وكل أشكال التدريب علىها، كما وحدّث قوائم المواد المحظورة ذات العلاقة بالنشاط النووي .

كما سمح القرار لكافة الدول بتفتيش السفن الإيرانية أو المرتبطة بجهات إيرانية خارج مياهها الإقليمية وفي أعالي البحار، بموافقة دول العالم، في حال الشك بنقلها مواد محظورة، ومصادرة تلك المواد والتخلص منها.

كما فرض حظراً على تقديم الخدمات المتصلة بوقود السفن إلى الجهات الإيرانية التي تحمل موادا محظورة.

كما حظر تقديم خدمات التأمين أو تمويل أية أصول أو موارد مالية إلى أراضيها أو عبرها أو منها، إذا كانت تسهم في أنشطة إيران النووية.

كما حظر القرار افتتاح فروع أو مكاتب تابعة للمصارف الإيرانية، وحظر على المصارف الإيرانية إنشاء أية مشاريع مشتركة جديدة خارج إيران، ومنع تزودها بالخدمات المالية، كما حظر على الدول القيام بأنشطة مصرفية في إيران ، وقد أضاف القرار إلى قائمة الحظر 40كياناً جديداً، كثير منها مرتبط بالحرس الثوري الإيراني، إضافة إلى فرد واحد . [1]

القرار 1984- بتاريخ 9/حزيران/2011 م :

لم تتضمن عقوبات ، وانما مددت ولاية فريق الخبراء المنصوص علىها في الفقرة 29 من القرار 1929 بتاريخ 2010 الى 9 يونيو 2012 م، ويطلب الى الامين العام اتخاد التدابير اللازمة لدلك .

[1] القرار الصادر عن مجلس الامن .

http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/arabic/unsc_res1835-2008_ar.pdf

القرار 2105 - بتاريخ /حزيران/2013 م :

لم تتضمن عقوبات ، و انما مددت ولاية فريق الخبراء الى 9 تموز 2014 م.

2.2.العقوبات الانفرادية الامريكية

أما بالنسبة للعقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران ،ففي البداية كان للعقوبات المفروضة من قبل بلد غني وقوي كالولايات المتحدة نتائج قاسية على إيران، لكنها مفروضة من قبل بلد واحد ولم يكن لها طابع دولي. سمح هذا في أحيان كثيرة لإيران بأن تجد وسائل أخرى للالتفاف علىها ، فالعقوبات الاقتصادية تشكل الإجراءات المنتظمة للسياسة الأمريكية تجاه إيران منذ أكثر من ثلاثة عقود ، وفرضت أولا بسبب استيلاء الطلبة على السفارة الأمريكية في طهران ، حيث لم تكن قبل ذلك أية عقوبة مفروضة على إيران و فرض الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وإدارته سلسلة من العقوبات المتصاعدة عام 1979 م تجاه إيران، وتم رفعها بعد إطلاق سراح الرهائن في عام 1981 م، وبعد تفجير ثكنات مشاة البحرية الأمريكية المار ينز العاملة ضمن قوات حفظ السلام في لبنان عام 1983 م أعلنت إدارة الرئيس رونالد ريغان أن إي ا رن دولة ا رعية للإرهاب الدولي، وفي عام 1984 م فرضت واشنطن قيوداً مختلفة مثل المعارضة الأمريكية لمنح قروض البنك الدولي لإيران ، وأثناء الحرب العراقية الإيرانية تم فرض المزيد من العقوبات على الصادرات لإيران من المواد ذات الاستخدام المزدوج والتي يمكن استخدامها للأغراض العسكرية وفي عام 1987 م تم فرض حظر على جميع الواردات الأمريكية من إيران بما فيها النفط .

اضيف المزيد من التوتر عند استلام بيل كلينتون مقاليد الرئاسة في الولايات المتحدة، حيث أتت بعض التصريحات والتقارير تؤكد على محاور الخلاف، فقد صرح توماس مكنمار -منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية -بأن إيران أخطر الدول الداعمة للإرهاب كذلك صرح وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكية، بوصف إيران دولة خارجة عن القانون الدولي بسبب علاقاتها مع حركات الإسلام السياسي وتصميمها على حيازة أسلحة الدمار الشامل ، وفي مارس 1995 م حظر كلينتون جميع المشاركات الأمريكية في تطوير النفط الإيراني ، وبعد شهرين وسع نطاق العقوبات لتشمل حظرا تاماً على التجارة مع إيران والاستثمار فيها، وأصدر قانون داماتو ومع تولي محمد خاتمي الرئاسة في إيران لجأ الأمريكيون لطرح فكرة الحوار مع إيران ، وكان الرد الإيراني بأن على الولايات المتحدة أن تغير من مواقفها فلن تقبل إيران سوى علاقة قائمة على أساس المساواة والاحترام المتبادل ، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل.

وفي مقدمة العقوبات التي خضعت لها إيران كانت معارضة الاستثمار فيها، و تم تفعيل النفوذ الأمريكي داخل المنظمات الاقتصادية والنقدية والتجارية الدولية بهدف إعاقة حصول إيران على مكانة اقتصادية عالمية، مثل :معارضة انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية، والسعي من أجل الحد من نقل تكنولوجيا متقدمة لإيران خاصة من الجانب الروسي، وإبعاد إيران عن المشاركة في مشروعات النفط في دول

بحر قزوين، ومنع مرور خطوط نقل نفط وغاز بحر قزوين عن طريق إيران إلى الأسواق العالمية، استمرت هذه السياسة ثابتة للضغط على إيران وحشد القوى السياسية الدولية ضد إيران، وهددت الولايات المتحدة الدول التي تقدم المساعدة لإيران بتعلق الاتفاقيات الخاصة بتبادل التكنولوجيا معها، والامتناع عن تصدير المعدات الأمريكية لها، وقطع المساعدات الأمريكية عنه [1].

و قد تغير الوضع في العام 2003 م انطلاقا من اللحظة التي أعلنت فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن الجمهورية الإسلامية حاولت بشكل خفي تصنيع الوقود الذي يمكن استخدامه في صناعة السلاح النووي. و نجحت الولايات المتحدة تدريجيا بجر المجتمع الدولي إلى المشاركة في وضع العقوبات على إيران، وبالتوازي السلوك الثوري والاستفزازي للرئيس الإيراني زرع القلق والحذر في قلب العالم الغربي فيما يتعلق بسياسات الجمهورية الإسلامية.

و تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر مع وصول الرئيس جورج وولكر بوش و أحمدي نجاد إلى الرئاسة في البلدين، حيث تم تشديد الحصار الاقتصادي الأمريكي على الجمهورية الإسلامية .

في نهاية العام 2005 م أجرت وزارة العدل الأمريكية تحقيقا هاما حول استثمارات بعض البنوك العالمية في إيران وذلك في خرق للأحكام القانونية الأمريكية. قامت الوزارة من جراء ذلك بفرض عقوبات قاسية ضد مؤسستين ماليتين إيرانيتين وأعلنت عدم قانونية كل الصفقات التي تتم بالدولار مع هذه المؤسسات: بنك صادرات Saderat إيران في سبتمبر 2006 م وبنك سيباه Sepah خامس مؤسسة مالية في الجمهورية الإسلامية في العام 2007 م و كذلك فرعه في لندن .المؤسسة الأولى تم اتهامها بتقديم الدعم المالي وتحويل أموال لصالح حزب الله في لبنان وحماس في المناطق الفلسطينية .أما الثانية فتم اتهامها بالتعاون مع مؤسسة الصناعات العسكرية الإيرانية وبالقيام بصفقات مالية لحساب مؤسسة الصناعات الجوية والفضائية في إيران، وبالتعاون مع مجموعتين صناعيتين هما "شهيد هيمات" و"شهيد باكري" (كلاهما مرتبطتان بالمؤسسة المذكورة وناشطة في البرنامج الإيراني لصناعة الصواريخ) .علاوة على المؤسسات المالية، وزارة الخزانة الأمريكية قاطعت أيضا أربع مؤسسات إيرانية في شهر يوليو تموز من عام 2008 م: صناعات "شهيد ساتاري" و"هافت تير" والمجموعة الصناعية "محمد و ميتالورجي "والصناعات الكيميائية " Partchin"و ذلك بحجة التعاون في البرنامج النووي وصناعة الصواريخ. بالإضافة إلى هذه الشركات فقد تمت مقاطعة عدد من الشخصيات الإيرانية ومنها داؤود آجا جعفري ومحسن حوججاتي ومهرداد أخلاجي وكيتبتشي وناصر مالكي، وكل السلطات التي لها علاقة مع الشركات التي تتدخل في القطاع النووي وقطاع صناعة الصواريخ .

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين ، المرجع السابق ، ص 72 ، 73 .

ان المقترحات الإيرانية للتفاوض مع الولايات المتحدة في إطار مقترحات باراك اوباما. إذ ان مسألة التفاوض وقبل أن تكون حاجة إيرانية فهي حاجة أميركية مبرمة وأكيدة ، و هي حاجة أميركية مبرمة . فالجمهورية الإسلامية الإيرانية وعلى مدى 30 سنة مضت تعرضت لشتى أنواع الحصار الأميركي وحتى هذه اللحظة الحصار ساري المفعول. وبناء عليه فإن الجمهورية الإسلامية قد وصلت إلى ما وصلت إليه حتى الآن وهي تحت الحصار، وهي النقطة التي تعتقد أميركا أن إيران وصلت فيها إلى أوج القدرة في المنطقة ، في المقابل، تعتبر أميركا أن استمرار سياسية حشر إيران في الزاوية والضغط علىها سوف يعرض المصالح الأميركية في الشرق الأوسط لتحدٍ جدّي، كذلك فإن إقامة معاهدات ثنائية مع دول المنطقة، واستراتيجية المحاور، وتقسيم الدول إلى معتدلة ومتطرفة والتهديدات الأخرى، كل ذلك كان له نتائج معكوسة. وفي المحصلة فإن باراك أوباما وأثناء الإنتخابات الرئاسية في أميركا وعد أن يفتح صفحة جديدة مع إيران فيما يتعلق بعلاقة البلدين[1].

والملاحظ ان العقوبات الامريكية بعد احالة الملف النووي على مجلس الامن اخدت طابع التصدي لروسيا والصين اللتان عارضتا العقوبات اوافرغتاها من صفتها العقابية ، و يمكن اجمال العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران كما يلي :

- في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 1979 م : جمدت واشنطن الأرصدة الإيرانية في المصارف الأميركية وفروعها، بعد احتجاز رهائن في السفارة الأميركية في طهران.
- فرض حظر اقتصادي تام في 1995 أعقبته في 1996 م عقوبات على الشركات مهما كانت جنسيتها والمستثمرة في قطاعي النفط والغاز في إيران. ويتم تعديل هذه العقوبات بانتظام.
- في 2008، منعت الولايات المتحدة المصارف الأميركية من أن تكون وسيطاً في تحويل أموال مع إيران.
- في تموز (يوليو) 2010 م ، استهدف قانون إمدادات الوقود إلى إيران، التي تعتمد كثيراً على المنتجات المكررة ونص على اتخاذ إجراءات رد على المجموعات الأجنبية التي تستثمر في القطاع النفطي الإيراني.
- في تشرين الثاني (نوفمبر) 2011 م شددت واشنطن عقوباتها على الأشخاص الذين يقدمون دعماً لتطوير القطاع النفطي الإيراني .
- في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 م تم تجميد أرصدة مؤسسات مالية أجنبية تقيم علاقات تجارية مع البنك المركزي الإيراني في قطاع النفط.
- في 31 تموز (يوليو) 2012 م تم تشديد العقوبات على القطاعات النفطية والبيتروكيماوية الإيرانية.
- في الثالث من حزيران (يونيو) 2013 م ، تم استهداف قطاع إنتاج السيارات والعملة المحلية.

[1] سيد حسين موسوي ، **الملف النووي الإيراني والتحديات المقبلة** ، المركز العربي للدراسات و الابحاث ، دت .

– في 31 تموز (يوليو) 2013: تصويت مجلس النواب الأميركي على فرض عقوبات جديدة. [1]

3.2.العقوبات الانفرادية الاوروبية :

تعمد البنوك الإيرانية من أجل الالتفاف على العقوبات المفروضة من المؤسسات المالية الأمريكية إلى تنفيذ تعاملاتها من خلال وساطة نظيراتها الأوربية. لكن التوتر الناتج عن سياسات الرئيس أحمدي نجاد لم يؤد فقط إلى برود في العلاقات بين إيران والاتحاد الأوربي بل نجم عنه أيضا مساهمة الأوربيين في العقوبات الاقتصادية ضدها. في الحقيقة، القرارات ذات الأرقام 1737 و 1747 و 1803 تم وضعها بشكل لا يمكن معالجته من قبل الأوربيين. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن العقوبات الأوربية تجميدا لأصول وتعاملات بعض البنوك الإيرانية (صادرات وميللي) كما تدعو الدول الأخرى إلى "مزيد من الحيطة عندما توقع على التزامات جديدة بتقديم دعم مالي عام للمبادلات التجارية مع إيران" وخاصة في مجال assurance-crédit أي عمليات التأمين على التعاملات التجارية . كذلك أجبر الاتحاد الأوربي، وهو شريك تجاري أساسي لإيران حيث بلغ معدل التبادلات بينهما 25 مليار دولار في العام 2006 ، البنوك الأوربية (تحت ضغط العقوبات الأمريكية) على خفض مستوى تعاملاتها مع البنوك الإيرانية. تم تطبيق هذه السياسة بفعالية حيث قام عدد من البنوك الأوربية بوقف تعاملاتها مع إيران كالبنك السويسري UBS الذي قطع علاقاته معها في يونيو 2006 وتبعه بنك سويسري آخر هو Crédit Suisse ثم قامت مؤسسات أوربية عالمية أخرى كالبنك البريطاني HSBC والبنك الهولندي ABN AMRO بخفض تعاملاتها وخاصة بالدولار مع الجمهورية الإسلامية.

لقد وضع البنك الألماني الرئيسي Deutsche bank نهاية لتعاملاته مع الجمهورية الإسلامية بحجة أن " تكاليف العمليات البنكية لا تتماشى أو لا تتوافق إلا قليلا مع المداخيل الموجودة في إيران". وفي الخامس من ديسمبر أعلن ثاني أكبر بنك في ألمانيا Commerzbank ، والذي كان مكلفا بالقيام بتنظيم كل المعاملات الدولية للبنوك العامة الإيرانية بالدولار وباليورو، عن إيقاف التعاملات بالدولار بين الجمهورية الإسلامية وشركائها التجاريين . كان لهذه المؤسسة أهمية كبيرة لدى الجمهورية الإسلامية لأنه كان من المتوقع في عام 2003 أن يقوم كونسوريوم بنكي برعاية هذه المؤسسة بجمع مبلغ 1،75 مليون دولار في العام من أجل تحقيق المرحلة التاسعة والعاشرة من مشروع الحقل البترولي فارس الجنوبي Pars Sud. في 21 مايو 2007 أعلن ثالث بنك ألماني خاص Dresdner bank بدوره عن رغبته بإنهاء علاقاته البنكية الرئيسية مع إيران . أما البنك الايطالي San Paolo SPA فقد أعلن في نهاية العام

[1] مقال منقول عن شبكة ا ف ب بتاريخ 25 نوفمبر 2013 . http://alhayat.com/Details/575696

2006 عن انخفاض حجم تعاملاته مع إيران. ايطاليا تعتبر من أكبر أهم الشركاء التجاريين للجمهورية الإسلامية في أوربا والعالم حيث بلغ معدل التبادل بينهما 6 مليارات دولار. كنتيجة للعقوبات الدولية قامت بنوك أوربية أخرى ذات صلة وثيقة بالشبكة المالية الأمريكية بخفض تعاملاتها مع إيران، من هذه البنوك Crédit Lyonnais و Société Générale الفرنسيين وكذلك Barclays LC و HSBC Holding PLC البريطانيين .

أدى رفض البنوك والمؤسسات المالية الدولية التعاون مع إيران كنتيجة للعقوبات إلى أضرار كبيرة بالتجارة الخارجية الإيرانية وخاصة بالاستثمارات الضرورية في مشاريع الغاز والبترول. فمثلا كان من المنتظر أن يقوم بنك Société Générale بالضمان المالي للمرحلتين 17 و 18 لمشروع "فارس الجنوبي" ضمن صفقة قدرت بحوالي 2،7 مليار دولار . تضمنت الاتفاقية أن يقوم الجانب الإيراني بدفع الضمانات المالية للمشروع من خلال بيع منتجاته من الغاز في المرحلتين المذكورتين. أدى رفض البنك القيام بالاستثمارات المتفق علىها إلى تعلىق هاتين المرحلتين . هكذا كان مصير المرحلتين 15 و16 حيث كان من المنتظر أن يقوم بنكان أوربيان عملاقان، يعملان كمستشارين ماليين للشركة الوطنية للبترول في إيران، بالمشاركة بالبحث عن تمويل وفي تأسيس كونسوريوم مالي ضمن سوق الائتمان الأوربية. مقدار الائتمان الذي ليس له نظير في تاريخ العلاقات الاقتصادية مع إيران كان من المتوقع ليس فقط أن يقرب اقتصاديا بين إيران وأوربا لكن أيضا كان سيسمح بتحقيق مشروع ضخم قابل لإنتاج 27 مليون متر مكعب من الغاز يوميا من أجل الاستهلاك المحلي، وحتى 80000 برميل من الغاز السائل المعد للتصدير. الشركة الوطنية الإيرانية للبترول التزمت بدفع الاستحقاقات المالية المترتبة من خلال تصدير المنتجات الغازية والبترولية ، كنتيجة للعقوبات الدولية تم تعلىق المشروع . في يوليو 2008 قامت شركات Shell و Repsol و Total بالانسحاب من المرحلة 11 من مشروع الاستثمار المذكور أعلاه معللة ذلك بالأخطار السياسية المتنامية في الخليج الفارسي . فيما سبق قامت شركة Conoco الأمريكية وشركات أوربية منها Philips و British Petroleum بإنهاء تعاملاتها مع إيران. علاوة على ذلك خسرت البنوك الإيرانية تدريجيا إمكانية التجارة مع أوربا.

لقد وافقت بلدان الاتحاد الأوربي في يونيو 2008 م على فرض عقوبات جديدة على إيران، وخاصة على التعاملات المنفذة من خلال ثلاثة فروع لبنك "ميللي" الإيراني في لندن وفرانكفورت وباريس، وتم إضافة أسماء 20 شخصية و15 مؤسسة إلى قائمة غير المرغوب فيهم في الاتحاد الأوربي والممنوعة من الحصول على فيزا الدخول إلى بلدانه. لم تكشف السلطات في الاتحاد الأوربي عن هوية هؤلاء الأشخاص وتلك المؤسسات الناشطة في البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية. بالطبع يشكل منع نشاطات بنك "ميللي" في أوربة ضربة جديدة للاقتصاد الإيراني. هذا البنك ، الذي تم تأسيسه في العام 1923 م ، لديه 4500 موظف في 3100 فرعا ، 16 منها في الخارج ، يعتبر من أهم البنوك الإيرانية برأسمال قدره

32 مليار دولار في العام 2008 م . خصص هذا البنك في العام 2005 م مبلغ 32 مليار دولار كاعتمادات مخصصة للواردات في إيران. السلطات في الاتحاد الأوربي أعلنت أيضا أنه إذا لم تمنع العقوبات على إيران هذا البلد من مواصلة برنامجه لتخصيب اليورانيوم فإنها ستضع قيد الدراسة عقوبات ضد قطاعات الغاز والبترول .

الشكل رقم(03): **وضع المخزون النووي في العالم**[1]

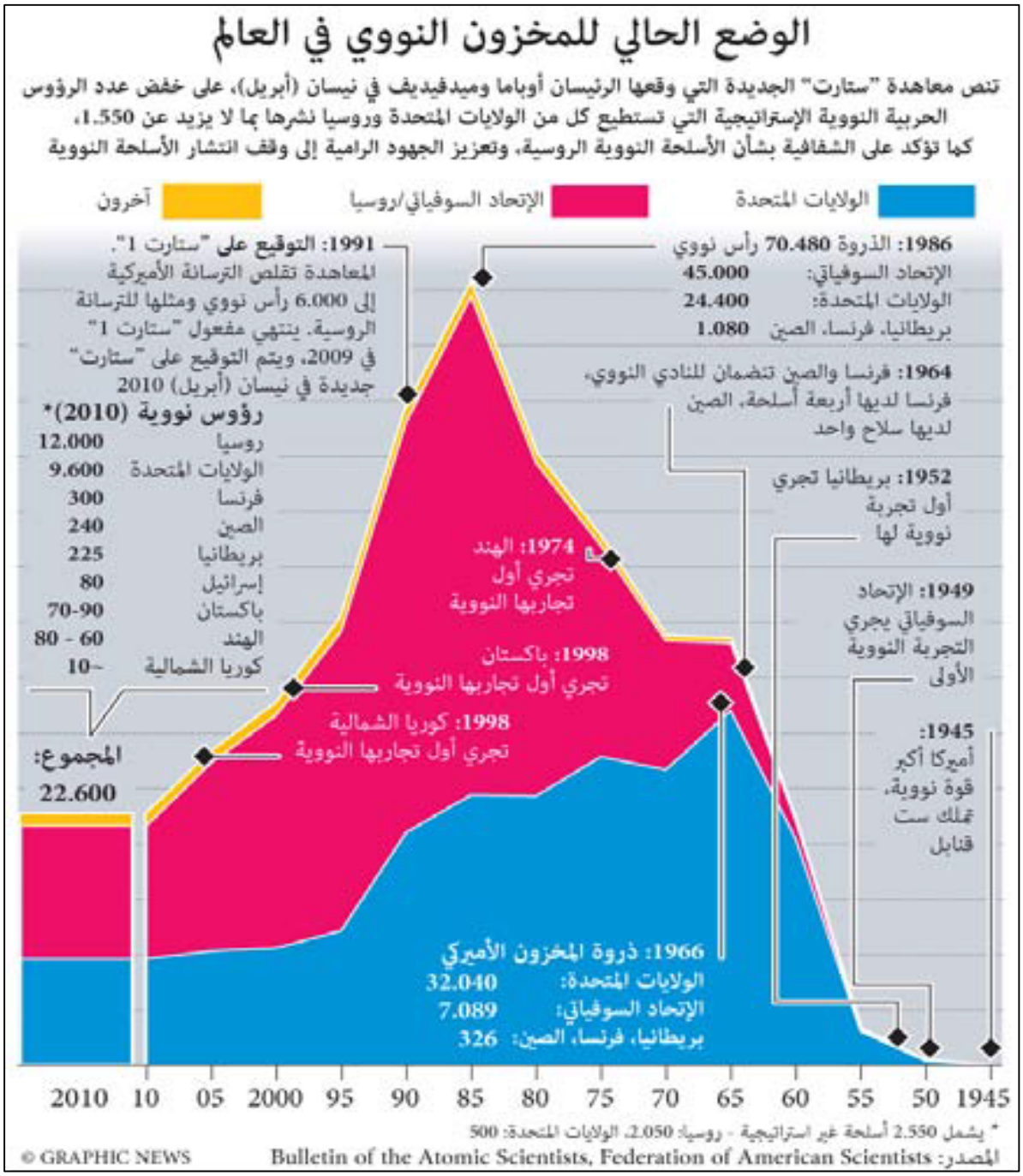

[1] جاك إي سي هيمانز ، المرجع السابق ، ص55.

قبل فرض هذه العقوبات وتحديدا في سبتمبر 2007 م طالب 130 عضوا في البرلمان الأوربي وكذلك بعض برلمانيي الدول الأعضاء في إعلان رسمي بمقاطعة اقتصادية لإيران .

بالإضافة للحصار المباشر من قبل المؤسسات الأوربية على إيران، فقد قرر ممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في 8 اوت 2008 م تجديد القيود المالية والتجارية علىها. هذه الأخيرة تأخذ شكل توصيات للشركات المالية للدول الأعضاء لكي تظهر قدرا كبيرا من الحذر في مجال الدعم المالي وفتح الحسابات والضمانات وتأمين أي بمعنى ضمان الصادرات في المعاملات التجارية مع إيران، خاصة ما يتعلق ببنك "صادرات". بالتزامن مع ذلك تم إعطاء الأوامر للجهات العسكرية والأمنية في الدول الأعضاء بتفتيش البضائع المتوجهة إلى إيران عبر البر والبحر والجو، مع إلحاح خاص على الحاويات المنقولة عبر شركة Iran Air Cargo والشركة الإيرانية للنقل البحري . كما تبنى الاتحاد الأوربي فعلىا إجراء التدقيق الشامل في العام 2009 م ، حيث وضع قيد التطبيق نظاما لضبط أم تنظيم تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج. هذا النظام يسمح برفع مستوى التدقيق والضبط على المنتجات أو المشتريات المنفذة من قبل طرف ثالث وتتجه تاليا إلى إيران[1] .

وتنص العقوبات الأوروبية الجديدة على فرض حظر شامل على استيراد دول الاتحاد الأوروبي ال 27 للنفط الإيراني بداية من أول شهر يوليو 2012 م ، وبمنع شركات التأمين البحري الأوروبية من القيام بتأمين الناقلات التي تقوم بشحن البترول الإيراني .

وقد اتخد الاتحاد الأوروبي قرارا في هدا ذا الشأن في 23 يناير من 2012 م ، وأعطى بذلك مهلة زمنية لدول الاتحاد الأوروبي التي تقوم باستيراد النفط من إيران لإيجاد مصادر بديلة لها، وللانتهاء من العقود التي تم إبرامها مع إيران قبل هذا التاريخ .وكما يظهر من الشكل رقم(04) في الصفحة التالية، فإن ما يقرب من % 20 من صادرات النفط الإيراني تذهب إلى دول الاتحاد الأوروبي وخاصة إلى إيطاليا وإسبانيا وفرنسا واليونان (الذي تمثل دوله مجتمعة ثاني أكبر سوق للنفط الإيراني بعد الصين .من ناحية ثانية، فإن شركات التأمين الأوروبية تقوم بتغطية 85 % من الناقلات الشاحنة للنفط الإيراني [2].

ويمكن اجمال العقوبات الاوروبية كما يلي :

---

[1] البروفسور جامشيد أسدي ، **العقوبات الاقتصادية : هل يمكنها ان تغير الاستراتيجية النووية للجمهورية الاسلامية ؟** ترجمة : ممدوح نيوف ، الحوار المتمدن ، العدد: 3337 ، 2011 / 4 / 15 - 18:59 ، المحور : مواضيع و ابحاث سياسية http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=255069.

[2] محمد السمهوري ، **هل تؤدي العقوبات الاخيرة الاوروبية و الامريكية الجديدة الى تراجع ايران عن برنامجها النووي** ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، يوليو 2012م ، ص 3.

- في 26 تموز (يوليو) 2010 م ، منع الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدة فنية أو نقل تكنولوجيا نفطية إلى إيران، وأنشطة بعض المصارف الإيرانية، كما وسع نطاق لائحة الأمم المتحدة للشخصيات المحظورة من السفر.
- في أيار/مايو ثم في كانون الأول (ديسمبر) 2011 م : جمد الاتحاد أرصدة 243 كياناً إيرانياً ونحو أربعين شخصية إضافية منعت أيضاً من الحصول على تأشيرات دخول.
- في 23 كانون الثاني (يناير) 2012 م : فرض الاتحاد الأوروبي حظراً نفطياً تدريجياً لا سابق له على إيران دخل حيز التنفيذ في الأول من تموز (يوليو) 2012م ، وجمد أرصدة البنك المركزي الإيراني.
- في 15 تشرين الأول (أكتوبر) 2012 م : حظر الاتحاد الأوروبي التعاملات بين المصارف الأوروبية والإيرانية مع بعض الاستثناءات، ووضع على القائمة السوداء وزير الطاقة الإيراني و34 إدارة وشركة.
- في 21 كانون الأول (ديسمبر) 2012 م : وسع الاتحاد الأوروبي قائمته السوداء التي شملت 105 إيرانيين و 490 شركة.

الشكل رقم(04): **الاسواق العالمية الرئيسية المستوردة للبترول الايراني(جانفي- جوان)2011**[1]

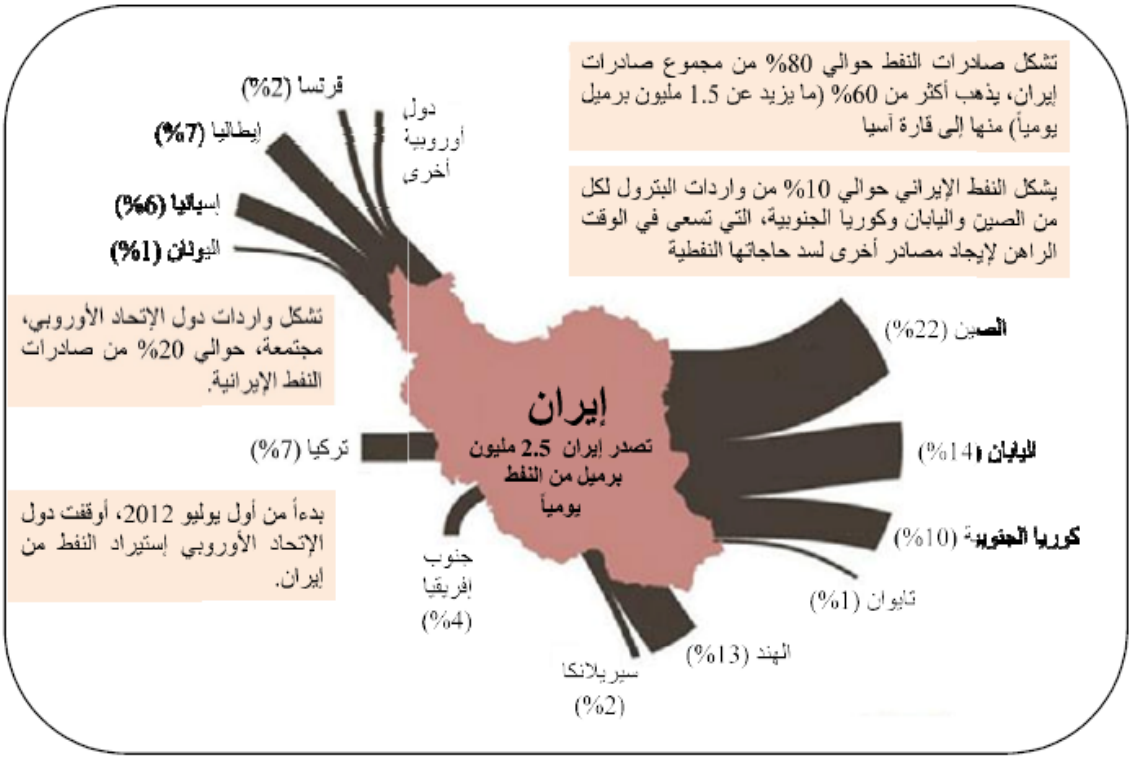

[1] ورقة متابعة وتحليل : محمد السمهوري ، المرجع السابق ، ص 3.

3.الأداة العسكرية والأمنية :

يمكن حصر الادوات العسكرية والامنية في مواجهة البرنامج النووي الايراني ، في دولتين هما الولايات المتحدة الامريكية وحليفتها اسرائيل التي ترفض وجود ايران نووية علنا ، اما الحلفاء الاخرين كاوروبا وبعض دول الخليج فينحصر عملها ضمن المجال الاستخباراتي ، وعدم المجابهة مع ايران .

فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر بناء قدرة عسكرية إيرانية هدفاً لبسط السلطة المركزية لإيران خارج رقعتها الجغرافية وعلى الإقليم ككل، مما يشكل ذلك ردعا مستمراً للولايات المتحدة ولحلفائها؛ الأمر الذي يعد تهديدا للأمن القومي لهما مستغلة بذلك الأزمات وحالة الأنظمة الخليجية التي لا تستطيع أن تقوم بدور مناهض لإيران في المنطقة، بالإضافة إلى الإشكاليات المتعلقة بالأنظمة حول النزاع على الحدود والحركات الراديكالية، الأمر الذي ترتب عليه تواجد دائم للقوات الأمريكية في المنطقة.

يعد هذا التواجد في العراق وأفغانستان، وانتشار الأساطيل في المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر والمتوسط، وفي تركيا وجمهوريات آسيا الوسطي أهم وسائلها لإكمال الطوق العسكري والسيطرة على إيران ، وعقد اتفاقيات وتفاهمات مع دول المنطقة ومد حلف الناتو إليها، واستخدام المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية للتأثير على دول المنطقة؛ بهدف حماية مصالحها وتأمينها، ومنع نهوض قوة إقليمية تؤثر على التوازنات في المنطقة ألزمت الولايات المتحدة نفسها بمساندة إسرائيل سياسياً واقتصادياًوأمنياً لها، و رادعا لأي خطر عليها، وعليه فلن تسمح أمريكا لأية دولة بإعاقة توجهاتها في المنطقة، حيث نجد أن إسرائيل ترى في إيران ألد أعدائها وأخطرهم على مصالحها في العالم ويقول بول وولفوفيز، Paul Wolfowitzأحد منظري تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، ":إن أمن إسرائيل وديمومتها لن يكون متيسرا ومضموناً إلا بشرط الإطاحة بالطغم الحاكمة في الدول العربية وإيران " كما تؤكد إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي " أن الولايات المتحدة ملتزمة بإبقاء أخطر أسلحة العالم بعيدة عن أيدي أكثر الأشخاص خطورة في العالم" ، وعليه تم إدراج الخيار العسكري ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي،وأحيت ما سمي بعقيدة بوش وحق الولايات المتحدة بضربة عسكرية وقائية ضد أي تهديد حالي أو مستقبلي وخلال زيارة الرئيس الأمريكي بوش الابن للقدس في عام 2008 م أعلن بأن أي هجوم إيراني على إسرائيل سيكون معناه اندلاع حرب عالمية ثالثة، وشدد على أنه سيتدخل للدفاع عن تل أبيب في حال تعرضها لمثل هذا الهجوم .

وفي خطاب الوداع الذي ألقاه بوش في 28 يناير 2008 م أمام الكونجرس، قرر فيه تأكيد التصدي لمن وصفهم بالقوى المتشددة التي تحكم طهران، ووجه مجموعة من الاتهامات لهم منها ما يتعلق بحقوق الإنسان، ودعم الحركات الراديكالية لتقويض عملية التسوية في الشرق الأوسط، وتطوير الصواريخ البالستية، وتواصل تطوير قدراتها على تخصيب اليورانيوم الذي يمكن استخدامه لصنع أسلحة نووية، ووجه رسالة للشعب الإيراني أكد فيها عدم وجود خلاف معه، وأنه يتطلع لليوم الذي سينال فيه حريته، وطالب قيادة إيران بوقف التخصيب والانضمام للمجتمع الدولي إن الموقف الأمريكي حيال إيران يمكن وصفة بسياسة الكيل

بمكيالين فمن جهة تضغط على إيران وتنعتها بكونها تساند الإرهاب وتضعها ضمن محور الشر، ومن جهة أخرى نجدها تغض النظر عن حليفتها إسرائيل ، و تقدم لها الدعم اللازم، وهى التي لم توقع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ، وتعرض الولايات المتحدة صفقات بمليارات الدولارات على دول الخليج ومنطقة بحر قزوين وإسرائيل لإعادة التوازن بين القوى في المنطقة، كما هدأت من مخاوف إسرائيل بإعلان زيادة ما نسبته% 25 من المساعدات العسكرية التي تحصل علىها لتبلغ 30 مليار دولار خلال العشر السنوات القادمة[1] .

وتخصيص مبلغ 20 مليون دولار من قبل الكونجرس بغرض ممارسة أعمال استخباري سرية لزعزعة النظام، بالإضافة إلى دعم مشروع الدرع الصاروخي المشترك بين الولايات المتحدة وإسرائيل مثل مشروع السهم حيتس، وابتياع إسرائيل طائرة35 F الشبح حيث تم تدريب طيارين من سلاح الجو إسرائيلي في إحدى المنشآت السرية التابعة لسلاح الجو الأمريكي بواسطة جهاز المحاكاة ، وتتميز هذه الطائرة بالإفلات من الإرادات ، وهي الأكثر تطورا في العالم، ومن المتوقع أن تتسلم إسرائيل طائرة الشبح الأولى في عام 2015 م ، وتشمل المرحلة الأولى منها عشرين طائرة من هذا الطراز كما ان الولايات المتحدة الامريكية و اسرائيل تشن حربا سرية على ايران من خلال :

1.3.الخطف والاغتيال للعلماء الايرانيين

تتمتع اسرائيل بخبرات واسعة في مجال الحروب السرية العالمية ، فمنذ عقد الأربعينيات في القرن الماضي وهي تمارس أسلوب الاغتيالات وكان أبرز عملياتها اغتيال الوسيط الدولي السويدي الجنسية فولكا برناودت ، واستمر مسلسل عمليات الاغتيال، التي تقوم بها اسرائيل لتطول الجانب الفلسطيني والعربي و الدولي ، والتي تُعلن عنها أحياناً بصراحة ، والبعض الآخر من عملياتها بقى في ظل الكتمان ، كما تنفي احيانا اية مسؤولية لها عن عمليات الاغتيال والخطف، رغم المؤشرات التي تدل على قيامها بذلك، وفي هذه الآونة تتبع اسرائيل نفس الأسلوب ضد ايران ، بهدف إعاقة برنامجها النووي، وذلك بالاشتراك أحياناً مع اجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية وغيرها وتجلت ظاهرة اختفاء علماء الذرة الايرانيين أو اغتيالهم كاختفاء نائب وزير الدفاع على رضا عسكري في تركيا في فبراير عام 2007 م وروجت وسائل الإعلام أنه ربما فر باحثاً عن ملجأ سياسي ، وفي 2011/5/7 أكدت مصادر صحفية أن الموساد قام/ باختطافه، غير أن الرقابة الاسرائيلية على الاعلام (تسنزورا) منعت الصحافة من نشر معلومات عن تواجد الجنرال في سجن أيالون في اسرائيل حيث عُثر علىه ميتاً داخل السجن، بحجة أن ذلك يضر بالأمن القومي الاسرائيلي، ويؤكد ذلك توجه وزير الخارجية الايراني الجديد على أكبر صالحي إلى أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون بطلب إعادة جثة الجنرال على رضا عسكري إلى ايران ، بعد أن تأكدت المصادر الايرانية من أنه قد تم

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين ، المرجع السابق ، ص 72 ، 73 .

اختطافه في تركيا، ونقله إلى اسرائيل ، وهناك تم استجوابه وقتله ، ولكن اسرائيل أنكرت صلتها بموضوع الاختطاف والقتل للجنرال وكذلك في عام 2009 م تم اختفاء العالم النووي شهرام أميري في أثناء تأديته فريضة الحج في مكة،ويُعتقد أنه تم تسليمه للولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الأجهزة الاستخباراتية السعودية.[1]

اما في ميدان الاغتيالات ففي 29 نوفمبر 2010 م استهدفت الانفجارات اثنين من العلماء النوويين، وقد أدت هذه الانفجارات إلى مقتل أحدهما وهو ماجد شهرياري، وهو عضو هيئة تدريس في كلية الهندسة النووية ، ومشارك في مشروع كبير في وكالة الطاقة النووية الرئيسة الايرانية والانفجار الآخر استهدف العالم الفيزيائي فيريدون عباسي داواني، الذيُوصف بأنه خبير ليزر في وزارة الدفاع، وهو أحد المتخصصين القلائل في فصل النظائر النووية ، غير أنه نجا من ذلك الانفجار وهذا الهجومُ فِّذ عبر مجهولين يقودون دراجتين ناريتين، استطاع المنفذون من خلاله إلصاق القنابل بالسيارات قبل اللوذ بالفرار، ونشرت الصحيفة اليومية الإسرائيلية يسرائيل هيوم صور الاعتداء في طهران، وعنونت إلى جانبها ضربة داغان الاخيرة ، وهذا الهجوم يشبه في طبيعته هجوم يناير 2010 م ، والذي أودى بحياة عالم الفيزياء الايراني مسعود على محمدي الذي يعمل محاضرا في جامعة طهران ، وهو من المقربين إلى آية الله على خامنئي المرشد الأعلى للثورة الايرانية ، وأحد مستشاريه في البرنامج النووي الايراني ، حيث استهدفته دراجة نارية كانت متوقفة أمام سيارته ، وقبل ذلك لقي العالم النووي الايراني أردشاير حسين أحد العلماء المشهورين على المستوى الدولي حتفه جراء تسممه من الغاز في ظروف غامضة ، حيث عمل في مفاعل أصفهان لتخصيب اليورانيوم ، وفاز في عام 2006 م بأرفع جائزة في العلوم التكنولوجية بايران ، كما فاز قبل ذلك بعامين بأهم جائزة في ايران بمجال العلوم العسكرية ، وقد أكد مائير داغان ، رئيس الموساد السابق ، أدلة يدعم فيها نجاح أسلوب الاغتيالات هذا وقد قال ":إن موت العلماء النوويين الايرانيين أبطأ تقدم البرنامج النووي الايراني ، وزرع الخوف في قلوب زملائهم، و إن كثيرا منهم لم يذهب للعمل في الأيام التي تلت الاغتيالات للعلماء" .[2]

2.3.الأعمال التخريبية

تتعاون دوائر الاستخبارات الأمريكية والبريطانية مع الموساد الاسرائيلي في تخريب البرنامج النووي الايراني ، فمنذ عدة سنوات قامت هذه الاجهزة الاستخباراتية بالعديد من الأعمال والتى تنوعت ما بين العمل التخريبي باستخدام الوسائل التكنولوجية في الحرب الالكترونية، وما بين الأعمال التخريبية التقليدية

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين ، المرجع السابق ، ص 80 .

[2] رائد حسين عبد الهادي حسنين ، المرجع السابق ، ص 181 .

كالانفجارات من خلال تجنيد العلماء و افراد من الحرس الثوري الايراني لتخريب المعدات التي ترسل إلى ايران [1]، حيث نشرت صحيفة " ايران " الرسمية يوم السبت 19 نوفمبر 2011 لقاء مع شقيق حسن طهراني مقدم الذي لقي حتفه في انفجار وقع في احدى القواعد العسكرية غرب طهران لم تعرف اسبابه الحقيقية حتى الان بسبب تعدد الروايات الرسمية .وفي رده على سؤال حول ضلوع اسرائيل في التفجير الدي وقع في القاعدة العسكرية قبل اسبوع ، قال : " يمكنني ان اقول في جملة واحدة فقط ان مشروع الصاروخ كان في مراحل تجاربه النهائية . وكان المشروع يتعلق بصاروخ باليستي عابر للقارات وكان في مراحله النهائية ، كذلك ان هد العملية كانت سرية للغاية ". [2]

3.3. الحرب الالكترونية على البرنامج النووي الإيراني

كما تضمن تنفيذ أعمال تخريب داخل المنشآت المستهدفة تضمنت الهجوم بفيروس دودي يدعى ستاكسنت ، ويعتقد الخبراء الأمريكيون بحسب ما ذكرته صحيفة النيويورك تايمز في عددها الصادر يوم 19 نوفمبر 2010 م أن الفيروس يستهدف البرنامج النووي الايراني ، وذلك استناداً إلى تحليل شيفرة الفيروس ، وقد سبب الفيروس عطلاً في محركات تابعة لأجهزة الطرد المركزي عن طريق اثارة تغيرات حادة في سرعة دوران هذه الاجهزة ، حيث تم إيقاف مئات الاجهزة في معامل تخصيب اليورانيوم الايرانية وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية اضطرار ايران إلى تغيير مئات الاجهزة بعد تعطلها[3] .

كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الجمعة ان الرئيس الاميركي باراك اوباما يقف وراء ازدياد الهجمات الالكترونية ضد البرنامج النووي الايراني وذلك حتى بعد اكتشاف امر الفيروس المعلوماتي القوي ستاكسنت في 2010 م .

وقالت الصحيفة ان هذه الهجمات التي بدأت في عهد جورج بوش تحت الاسم المرمز "اوليمبيك غيمز"، هي الاولى بهذا الحجم التي اطلقت في الولايات المتحدة ضد بلد ما.واستخدم البرنامج رموزا مؤذية وضعتها اسرائيل ، كما اضافت الصحيفة التي اوضحت ان مقالها يستند الى سلسلة من المقابلات اجريت طيلة 18 شهرا مع مسؤولين اميركيين و اوروبيين و اسرائيليين سابقين و حاليين ، وانه مستوحى من كتاب الصحافي ديفيد سانغر الذي يتناول "حروب اوباما السرية". [4]

---

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين ، المرجع السابق ، ص 183.

[2] نجاح محمد على ، **التهديد مقابل التهديد !** ، المجلة ، 2011 ، العدد 1568 - ديسمبر ، ص 12 . www.majalla.com

[3] رائد حسين عبد الهادي حسنين ، المرجع السابق ، ص 183 .

[4] **فيروس ستاكسنت يغزو مفاعل بوشهر ويهدد بتشرنوبيل اخر** ، جريدة الشرق الاوسط ، 30 ديسمبر 2010 ، العدد 11720 . http://aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=11720&article=601652

فيما يخص فيروس ستاكسنت *، فان التصميم فائق القدرة يشير إلى مهارات عالية لأخصائيين ومهنيين يعملون لحساب وكالة الاستخبارات المركزية رسموا نطاق عمله بعناية لاستثمار أربعة ثغرات تعد مواطن ضعف منفصلة متأصلة في برنامج ويندوز المستخدم على نطاق واسع للاختراق والسيطرة على أجهزة التحكم الصناعية المصممة من قبل شركة سيمنز الألمانية. الأمر الذي يؤشر على قابلية الاختراق وإحداث عطب لبرامج الكمبيوتر التجارية التي تتحكم بإدارة المصانع المختلفة المنتشرة عبر العالم. و حذرت عدد من الدول أن وجهة الحروب القادمة ستتضمن شن هجمات على المنشآت الصناعية والاقتصادية للخصوم، ومن ضمن الأهداف المرشحة مفاعلات ومحطات توليد الطاقة وأنابيب نقل النفط وأجهزة التحكم بالطيران.[1]

استمر الفيروس ستاكسنت هجماتها ضد أنظمة الكمبيوتر الصناعية في إيران ، وفقا ل حميد على بور ، نائب رئيس شركة تكنولوجيا معلومات الايرانية ، نقلتها وكالة الانباء الايرانية ، الاثنين 27 سبتمبر . "اننا نرصد ونراقب تطور الفيروس ، ونحن قد خططنا للقضاء علىه في شهرين ، لكن ليس مستقرا ، و ظهرت ثلاث نسخ جديدة منذ أن بدأنا عمليات التنظيف "، قال السيد علىبور.

وفقا لمسؤولين إيرانيين ، الذين تحدثوا يوم الاحد في الصحافة "حرب إلكترونية " ، وهذا البرنامج الخبيثة ، ومع ذلك ، لم يخلف أي اضرار صناعية الكبرى و خا محطة استثنى بوشهر للطاقة النووية ، وتقع في جنوب البلدان. احصي ثلاثين ألف جهاز كومبيوتر ستاكسنت المصابة حتى الآن في إيران ، وفقا Liayiمحمود ، رئيس تقنية المعلومات في وزارة الصناعة . اكتشف ستاكسنت في حزيران ، يبحث في الكمبيوتر فإنه يصيب نظام إشراف سيمنس WinCC الألمانية ، والذي يستخدم لمراقبة خطوط الأنابيب و منصات النفط ومحطات الطاقة و المنشآت الصناعية الأخرى. وستتمثل مهمتها لإحداث التدمير المادي للمنشآت المتضررة ، وفقا لبعض الخبراء قد اقترح " التخريب الكمبيوتر " . وفقا لمسؤول من الولايات المتحدة

* بمعنى ان هناك فيروسات اخرى ، انظر في هذا الصدد :

Pascal Lacorie, L'Iran attaqué par "Flame", un nouveau virus informatique. à Jérusalem | 29/05/2012 ,16:51.

http://www.latribune.fr/actualites/economie/international/20120529trib000700859/l-iran-attaque-par-flame-un-nouveau-virus-informatique.html

[1] منذر سليمان ، **تصاعد الحرب السرية الأميركية – الإسرائيلية على إيران** ، 2013/12/10 .

http://neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=50300

شركة سيمانتيك ، 60 ٪ من المصابين بهذا الفيروس أجهزة الكمبيوتر في إيران. ولكن الهند واندونيسيا و باكستان و ستتأثر كذلك .[1]

وبسبب اقتناع إسرائيل بأنها فقدت تفوقها على إيران وتحالفها الشيعي، والتي جاءت كبديل ممكن للمواجهة العسكرية المباشرة بين الدولتين نتيجة لـ"توازن الرعب" الذي صار يقينا داخل الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي.... وقد نتج عن ذلك إدراكاً إسرائيلياً بأن تعطيل المشروع النووي الإيراني وليس خوض مواجهة عسكرية مباشرة سوف يحقق لإسرائيل أهدافها المنشودة، بحيث تكون خسائرها في أضيق الحدود، وذلك يتطلب تفعيل أدوات الحرب الاستخبارية. [2]

4.3.تكسير الاطراف والمناورات العسكرية والبحث عن محاور إقليمية جديدة

ادركت الولايات المتحدة الامريكية و اسرائيل بالإضافة الى حلفائها ان البرنامج النووي الايراني نجح بمساعدات خارجية ، حيث بدا بمساعدتها واستمر بمساعدات دول اخرى اختلفت اسبابها في استمرار البرنامج النووي الايراني وتعددت مصالحها بين البعد الاقتصادي والاستراتيجي ، لدلك توجهت الاستراتيجية الجديدة للحلف المعارض للبرنامج نحو ادخال دول المساعدة في مرمى العقوبات ، واستعملت نفس الوسائل التي استعملت مع ايران معها من فرض دبلوماسية الى عقوبات والى ضغوطات على صانع القرار للحد منها، حيث يمكن ذكر بعض منها على سبيل الذكر لا الحصر من خلال الضغط على الحلفاء الدوليين المؤيدين للبرنامج روسيا والصين ومحاولة تحجيم دورهما ، او الحرب على الحلفاء الاقليمين لإيران .

فبدات بالضغط على روسيا , حيت ان التعاون الروسي الايراني في مجال الطاقة النووية بدا ببناء مفاعل بوشهر مند نهاية الثمانينات القرن العشرين ، بعد انسحاب الجانب الالماني من الصفقة مع ايران ، هدا التعاون الذي لاقى مند الوهلة الاولى معارضة دولية خاصة من طرف الولايات امتحدة الامريكية ، بالإضافة الى معارضة داخلية سواء من اليهود الروس او من طرف قيادات بالأمن القومي للأمن البيئي في روسيا .

تنوعت الادوات والآليات لتي اعتمدت علىها الادارة الامريكية في الضغط على ايران ، وعلى الدول المتعاونة معها في برنامجها النووي ، حيث مزجت الادارات الامريكية مند بداية التسعينيات القرن العشرين ، في هدا الاطار فيما بين الادوات الدبلوماسية والاقتصادية والتشريعية ، بل والتلويح بالأداة العسكرية ، فقد

---

[1] Le virus informatique Stuxnet continue de toucher l'Iran , **Le Monde.fr avec AFP، AP et Reuters | 27.09.2010 à 12h25 • Mis à jour le 27.09.2010 à 20h36**
http://www.lemonde.fr/technologies/article/2010/09/27/le-virus-informatique-stuxnet-a-touche-l-iran-sans-degats-serieux_1416389_651865.html

[2] حمدي السعيد سالم ، **ماذا يجرى خلف الستار في الحرب الخفية بين إيران و إسرائيل ؟** الحوار المتمدن ، 2012/11/17 ، العدد: 3914 . http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332711

ركزت الادارات الامريكية على استخدام قدرات الولايات المتحدة الهائلة كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية ، وهددت الدول المتعاونة نوويا مع ايران بفرض عقوبات اقتصادية علىها ، وهو تهديد جسيم بالنسبة للعديد من تلك الدول في ضوء ان جميع دول العالم ترتبط بصورة او باخرى بعلاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية .

و بدأت هذه التوجهات للإدارة الامريكية منذ اللحظات الاولى لمسيرة البرنامج النووي الايراني ، حيث قامت في ديسمبر 1998 بفرض عقوبات على معهد البحوث والتصاميم العلمية لتكنولوجيا الطاقة ، وجامعة مندليف التكنولوجية الكيميائية في روسيا ، بحجة المتاجرة في مواد محظورة مع ايران وبموجب هده العقوبات، يتم حرمان تلك الجهات من شراء معدات وسلع امريكية ، او تصدير أي سلع للولايات المتحدة الامريكية ، وهو ما دفع بالجانب الروسي الى وصف هده الاجراءات بأنها مضرة للعلاقات الامريكية الروسية ، لاسيما ان تلك الجهات لم تنتهك قانون الصادرات الروسي . وقد عرض الجانب الروسي على الادارة الامريكية انهاء العقوبات المفروضة على كل من معهد البحوث والتصاميم العلمية لتكنولوجيا الطاقة ، وجامعة مندليف التكنولوجية الكيميائية في مقابل ايقاف التعاون بين المؤسستين وايران .[1]

وفي مسعى منها لاحتواء الصين على تغيير موقفها، تبنت واشنطن إستراتيجية مزدوجة، شقها الأول تصعيدي ترهيبي ينطوي على التلويح بممارسة الضغوط على بكين ومساومتها في ملفات أخري مزعجة لها كقضايا التبت وتايوان، فضلا عن العلاقات الاقتصادية، وتنامي نفوذ الصين على الساحة الدولية علاوة على أوضاع حقوق الإنسان في الصين.

وفي هذا السياق، لم تتورع واشنطن عن تنفيذ صفقة أسلحة جديدة مع تايوان قبل أسابيع قلائل. وهو ما ارتات فيه بكين تجديدا لأجواء الحرب الباردة وتهديدا للعلاقات الثنائية بين البلدين. كذلك، أصر الرئيس الأمريكي باراك أوباما على استقبال الزعيم الروحي للتبت الدالاي لاما في واشنطن، وذلك برغم حث الرئيس الصيني هو جينتاو له خلال لقائهما ببكين في نوفمبر الماضي على عدم استقباله وبرغم تنامي الاستياء الصيني من استقبال أيه دولة للدلاي لاما بعد الاضطرابات العنيفة التي اجتاحت مناطق التبت في مارس2008.

أما الشق الآخر من الإستراتيجية الأمريكية إزاء بكين، فتفاوضي ترغيبي حيث بعثت وزيرة الخارجية الأمريكية بعضوين في مجلس الأمن القومي الأمريكي إلي بكين، لتحذيرها من تضرر مصالحها حالة فشل الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة النووية الإيرانية بما يدفع إسرائيل للقيام منفردة بضربة عسكرية ضد إيران. وخلال جولتها بدول الخليج العربية، منتصف الشهر الحالي سعت وزيرة الخارجية الأمريكية لإقناع قادتها

[1] احمد ابراهيم محمود ، **البرنامج النووي الايراني : افاق الازمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد** ، المرجع السابق ، ص 140 ،141 .

بتوظيف علاقاتهم الاقتصادية القوية مع بكين لإقناعها بتغيير موقفها من إيران عبر طمأنتها بتزويدها باحتياجاتها من الطاقة حالة موافقتها على حزمة العقوبات الجديدة ضدها.

ومابين مد وجزر يكتنفان سبل تعاطي كل من واشنطن وبكين مع البرنامج النووي الإيراني، يبدو أن اختلافهما بشأن التعاطي مع برنامج طهران النووي لم يصل بعد إلي المستوي الذي يهدد ثوابت علاقاتهما ومصالحهما الإستراتيجية الراسخة، إذ لم تتضمن صفقة السلاح الأمريكية لتايوان مقاتلات من طراز إف 16 كانت تايوان قد طلبتها مرارا من واشنطن، كما تلاشي أوباما تسيس استقباله للدالاي لاما، مؤكدا أنه استقبله بوصفه قيادة دينية وثقافية محترمة دوليا. على الجانب الآخر، يبدو أن بكين، التي تؤثر تلافي الاصطدام بالقوي الكبرى، في المرحلة الحالية، لا تميل إلي إجهاض الإجماع الدولي سواء تعلق الأمر بإيران أو سواها، وقد بدا ذلك واضحا من قبل في حالة العراق، التي لم تسفر العلاقات الاقتصادية القوية لنظامه السابق مع بكين عن حض الأخيرة على عرقلة أي قرار تصعيدي ضده في المنظمة الدولية. ومن ثم، ستظل بكين حريصة على ثوابت علاقاتها مع واشنطن والتي تنأي عن المواجهة أو الصدام وإن أفسحت المجال لمساحة من الاختلاف المرحلي حول إيران[1] .

اما فيما يخص الحلفاء الاقليمين لايران ، تمثل في الحرب ضد سوريا وحزب الله وحماس ، حيث ادركت القيادات الغربية ضرورة حصر المد الايراني داخل رقعة الدولة الجغرافية ، ودلك من خلال ادراج حزب اله وحماس ضمن المنظمات الارهابية التي يجب محاربتها ، كما انها قامت بمحاولة تضييق الخناق على مصادر التمويل لهاتين الحركتين من خلال العمل الاستخباراتي في مجال الجريمة المنظمة كما أدركت اسرائيل خطورة الأذرع العسكرية التي تدعمها ايران على حد ودها الجنوبية في غزة من خلال حماس وبعض الفصائل الفلسطينية المسلحة ، وحدودها الشمالية من خلال حزب الله، وتعتبر حربا عام 2006 م على لبنان وعام 2008 م على غزة بمثابة حرب استباقية بين ايران واسرائيل ، وفصل من فصول الصراع على البرنامج النووي الايراني ، كما كانت هناك رسالة من ايران إلى الولايات المتحدة تشير فيها إلى نقل الصراع معها حول برنامجها النووي إلى الصراع حول طموحها الإقليمي وتوسيع نفوذها في المنطقة ، كمحاولة من ايران خلال هذه الحروب لكسب الوقت ، وابعاد الأنظار الدولية عن برنامجها النووي ، غير أن اسرائيل استخدمت في حربها ضد غزة ولبنان قوة عنيفة كمحاولة منها إلى تحطيم قوة حزب الله في لبنان، وحماس في غزة، وهي بمثابة رسالة تثبت فيها قدرتها على تحطيم اطراف ايران والتي امتدت في شمال وجنوب اسرائيل.[2]

---

[1] بشير عبد الفتاح ، **الملف الإيراني في العلاقات الصينية – الأمريكية** ، جريدة الأهرام اليومي ، 25 فيفري 2010 .
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=32444&eid=165

[2] رائد حسين عبد الهادي حسنين ، المرجع السابق ، ص 183 .

وعقب الحراك الشعبي في سوريا ، وانتقال ما يسمى الربيع العربي اليها حاولت الدول الغربية من جديد الدخول في مواجهة مع سوريا من دعم الثوار عسكريا ، ومحاولة تطبيق سيناريو ليبيا والتدخل لحلف الشمال الاطلسي ، حيث بات واضحا ان الغرب زاد حماسته و تاييده لفكرة شن ضربة عسكرية ضد سوريا وسط مخاوف في موسكو وطهران ان تكون الخطوة مقدمة لضربة عسكرية طال انتظارها ضد ايران ، كما اعتبر السفير الروسي تلميح بعض اعضاء الناتو من احتمال تدخل الناتو عسكريا في كل من سوريا واليمن مقدمة لشن ضربة عسكرية على ايران من اجل ثنيها عن الاستمرار في برنامجها النووي او اسقاط النظام الحاكم فيها.

كما صاحبت هذه الاستراتيجية ، محاولة خلق قوى اقليمية موازية لإيران تعمل على محاربة ايران من خلال محاربة ما سمته الارهاب او استقطاب بعض الحركات التي تريد الخروج من دائرة الاتهام الامريكي كالدور السعودي والتركي لاستقطاب حماس خاصة الاخيرة ، كذلك تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتزيدهما بالأسلحة المتطورة بالإضافة الى التنسيق الامني وا لاستخباراتي ، ما يجعل اليوم ايران في حصار مستمر من طرف جيرانها .

كما تستعرض اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية بين الفينة والأخرى قوتها و جاهزيتها العسكرية من خلال المناورات التي تبدو بالشكل و كأنها استعدادٌ عال من قبل اسرائيل لهجوم محتمل على المنشات النووية الايرانية ، وقد قامت بمناورات جوية قطعت فيها مسافة توازي المسافة التي تفصل اسرائيل عن موقع ناتانز النووي الايراني ، حيث أجرى سلاح الجو الاسرائيلي تدريبات مع سلاح الجو اليوناني، مثلما كان يجري تدريبات في الماضي مع أسلحة جوية أخرى، وشدد مسئولون عسكريون اسرائيليون على أن الغاية من هذه المناورات التدرب على التحليق في أماكن غير معروفة مسبقا وتوثيق التعاون مع سلاح الجو اليوناني كجزء من الحاجة الاستراتيجية لتطوير علاقات مع دول أجنبية، وكانت اسرائيل واليونان قد بدأتا مناورات عسكرية في تشرين الأول عام 2010 م إثر تدهور العلاقات العسكرية بين تركيا واسرائيل خصوصا بعد مجزرة سفينة مرمرة ، وقامت طائرات حربية اسرائيلية بالتدرب مع الطائرات اليونانية لمدة أربعة أيام، وقد سبق لتركيا في تموز 2010 م أن ألغت مشاركة اسرائيل في المناوا رت التركية السنوية المشهوررة ب" نسر الأناضول"، وهذه المناورات تأتي كاستعراض تعبر فيه اسرائيل عن استعدادها لعمل عسكري أحادي، في حال أخفقت الجهود الدبلوماسية في وقف برنامج إي ا رن النووي في ظل عدم موافقة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على الخيار العسكري .[1]

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين ، المرجع السابق ، ص 183 .

5.3. حملات إعلامية واسعة حول المخاطر الناجمة عن قدرات إيران الصاروخية :

ضمن الحملات الاخرى التصعيدية نجد التصعيد الإعلامي يسبق هذه المرة التصعيد السياسي، ودعاة «مهاجمة النووي الإيراني» من الصحافيين أكثر إلحاحاً من المسؤولين.

ففي عددها الصادر في 8 آذار (مارس) الحالي، نشرت صحيفة USA Today خبراً رئيسياً عن وكالة «أسوشييتد برس» بعنوان: «صور التقطتها الأقمار الاصطناعية تظهر عمليات تنظيف للسلاح النووي الإيراني». الصحيفة الأكثر مبيعاً في الولايات المتحدة ، لم تتردد في اعتماد تلك الصور دليلاً على وجود السلاح النووي الإيراني و«السلطات تقوم بتنظيف آثاره من المكان بعد تجربته على الأرض»، تماماً كما حصل مع الصور المزيفة لأسلحة الدمار الشامل العراقية.

معظم الكتّاب الصحافيين يرددون أيضاً ما يقوله المسؤولون الإسرائيليون في اتهاماتهم لإيران. إيثان برونر في «نيويورك تايمز» يقول مثلاً «إذا كانت إيران وراء تفجيري جورجيا و الهند ، فذلك ليس الا دليلاً آخر على أن القيادة في طهران تنوي نقل هجماتها ضد أعدائها الى خارج حدودها، وتوسيعها لتطاول المدنيين». برونر لم يتردد في تأكيد ضلوع إيران في محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن، ويعدّه مثالاً آخر يثبت نظريته.

تهويل آخر من برونر تكرر في مقال نشرته «وول ستريت جورنال» يشير الى «إمكان استهداف إيران لأماكن العبادة اليهودية في الولايات المتحدة». «وول ستريت جورنال» صعّدت حدّة التخويف عندما نقلت عن أحد المسؤولين في شرطة نيويورك تحذيره من أنّ «إيران وحزب الله قد يستهدفان مدينة نيويورك» . القنوات التلفزيونية تعيش أجواء الحرب ذاتها، وصور الصواريخ الإيرانية لا تغيب عن الشاشات. قناة NBC Newsتربط مصير العالم كلّه بالحرب على إيران، في محاولة مكّررة لتصوير أميركا كحامية لأمن العالم بأسره. كبير مراسلي المحطة في البنتاغون قال إنّه «إذا دخلت الولايات المتحدة في حرب مع إيران، فإن الأسطول الخامس للبحرية الأميركية سيمثّل خط الدفاع الأول للعالم». القناة الأميركية ومعظم القنوات الأخرى تبني تقاريرها على واقع أنّ «إيران تملك أسلحة نووية»، لكن لا أحد يشير الى أن الأمم المتحدة لم تؤكد بعد وجود ذلك السلاح ABC .و FOX و NBC تعمّدت التهويل على المواطنين الأميركيين، وخصوصاً بعد إعلان إيران أنها سترّد على الهجوم الإسرائيلي بآخر يطاول أهدافاً أميركية. العناوين التلفزيونية ركّزت على أنّ «إيران تعلن حرباً شاملة» و«الأميركيون في خطر» و«الأمن القومي مهدد» من دون الإشارة الى أنّ كل ذلك مشروط بمهاجمة إسرائيل لإيران أولاً.

كما تقوم بتدبير حملات إعلامية واسعة حول المخاطر الناجمة عن قدرات إيران الصاروخية والعسكرية لاسيما النووية، وتشغيل شبكات تلفزيونية وإخبارية بالفارسية موجهة ضد ايران[1] ، حيث اكد الدبلوماسي الايراني سيد هادي سيد افقهي ان قطع بث القنوات الايرانية على قمر هوتبرد يتزامن مع تأسيس قنوات ثبت ضد الجمهورية الاسلامية ، وان هده الامور تندرج ضمن الحرب الناعمة ، وان ايران قادرة على تلافي مثل هده الممارسات ، و انها تستطيع ارسال قمر اصطناعي ينافس هده الاقمار .

و اوضح ان الحرب الناعمة لها تأثير اليوم اقوى من الرصاص كما اشار الى دلك سماحة الامام الخميني الراحل ، قائلا انهم يواجهون الان هده الحقائق العلمية التي تخترق قلوب وعواطف وعقول الغرب ، حيث بدا يتضح لهم حقيقة التقدم العلمي في ايران التي اتهموها بالتخلف والرجعية ، واتهموها بالتخريب والارهاب واتهموها بالقنبلة النووية ، والان يشاهد العالم كله انهم يخافون حتى من ايصال صوت هده الكلمة وهده الحقيقة .[2]

كما ان الحرب الإعلامية شملت محاولة إدخال أطراف آخرين إلى اللعبة كالسعودية والعرب ، حيث اتهمت الولايات المتحدة الامريكية ايران بمحاولة اغتيال السفير السعودي لدى واشنطن في اكتوبر 2011 ، ويمكن تفسير الإقدام على هذا الاتهام وكيفية التعامل الأميركي معه من خلال توريط السعودية ومن يمكن توريطه من الدول العربية والإسلامية في مشاركة أميركا فتح معركة جديدة مع إيران، فالقضية تستهدف التصعيد ضدّ إيران وإعادة الصراع معها إلى الواجهة. ولكن هذه المرّة بتحويلها إلى معركة سعودية إيرانية ، بدلاً من أن تكون معركة إيرانية أميركية صهيونية حول البرنامج النووي الإيراني.

و عندما تتحوّل المعركة الأميركية الصهيونية مع إيران إلى معركة سعودية إيرانية ومن ثم عربية إيرانية، وإن أمكن إسلامية إيرانية، تكون أميركا قد أخذت تحقق ما لم تستطع تحقيقه حين كان مركز المعركة حول البرنامج النووي الإيراني.وذلك استنادًا إلى اتهام بمحاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن من دون تقديم دلائل وصدور قرار محكمة يثبتها، ثم الانتقال بالقضية إلى مجلس الأمن من أجل فرض عقوبات جديدة على إيران .[3]

---

[1] صباح ايوب ، **الاعلام الامريكي اعلن الحرب على ايران** ، شبكة اخبار، الاربعاء 14 مارس 2012 ، مقال العدد 1609 http://www.al-akhbar.com/node/45458.

[2] دبلوماسي سابق ، **ايران قادرة على تلافي الحرب الاعلامية** ، شبكة اخبار ، قناة العالم ، الثلاثاء 16 اكتوبر 2012 ، مقال العدد 1609 على الموقع : http://www.alalam.ir/news/1346794

[3] منير شفيق ، **اوباما واتهام إيران** ، الجزيرة .
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/33b6e869-e3b5-4882-8fef-254f4478555b

الفصل الثالث

رهانات البرنامج النووي الايراني

الفصل الثالث: رهانات البرنامج النووي الإيراني

المبحث الأول :آثار العقوبات على إيران و أدواتها لمواجهة الضغوطات

1. آثار العقوبات على الاقتصاد والمجتمع الإيرانيين

كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن النشاطات النووية السرية لإيران والسياسات التحريضية للرئيس أحمدي نجاد التي أدت إلى زيادة العقوبات الدولية. كما يخشى أيضا احتمال توجيه ضربات ضد المنشآت النووية الإيرانية، كل ذلك أدى إلى تدهور مناخ الأعمال كما خفض من الميول إلى الاستثمار في البلاد.

بداية يجب الاتفاق على ضرورة التمييز بين آثار العقوبات على الاقتصاد الإيراني وعلى سلوك الأشخاص في السلطة السياسية. وتتمثل التكاليف الأساسية للعقوبات على الاقتصاد الإيراني فيما يلي:

• تجفيف الاستثمارات الأجنبية حتى في قطاع الهيايدروكربور (النفط والغاز) تتردد الشركات الأجنبية في الاستثمار و/أو التدخل في إيران بسبب العقوبات. فأول المشاريع التي تم انخفاضها في إيران هي مشاريع الاستثمارات الأجنبية في الصناعات البترولية والغازية[1]. حسب خطة التنمية الثالثة للبلاد، كان يجب أن ترتفع القدرة على إنتاج البترول إلى 5,9 مليون برميل في العام 2004 م، لكن الإنتاج الفعلي كان أدنى من ذلك بحوالي 1,5 مليون برميل في العام 2005 م، ذلك بسبب تمديد العقوبات وغياب الاستثمارات المالية والتكنولوجية الأجنبية.

و خلال صيف 2008م مثلا استمرت صفوف الانتظار من أجل التزود بالبنزين حتى منتصف الليل. ما يمكن أن يوضح الصورة السلبية لمناخ الأعمال في إيران أن البلاد لم تنجح في استغلال إلا خمس مراحل من أصل أربع وعشرين متوقعة من مشروع حقل غاز فارس الجنوبي وإنتاجها 125 مليون متر مكعب منه، ذلك بسبب النقص في الاستثمارات الأجنبية، برغم الطلب العالمي من المادة. للمقارنة فان قطر تنتج 8 مليار متر مكعب في اليوم من حقل بالحجم ذاته، هذه الأخيرة تطمح إلى استغلال 400 بئر إضافي في العامين 2010 م و 2011 م. لقد انخفض المقدار الكلي للاستثمارات الأجنبية في إيران بمعدل 30 % في العام 2006 م بالغا 800 مليون دولار، في حين تجاوز 4 مليارات دولار في العام 2004 م.

---

[1] محمد السمهوري، **هل تؤدي العقوبات الأوروبية و الأمريكية الأخيرة إلى تراجع إيران عن برنامجها النووي**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجي،جويلية 2012.

في الحقيقة، إن كانت العقوبات قد أضرت بشكل كبير ،و بما لا يقبل الشك، على الاقتصاد الإيراني (إلغاء مشاريع استثمارية أجنبية في الصناعات الثقيلة، بل البترولية والغازية، الوصول الصعب بل المستحيل إلى التكنولوجية المتقدمة، قيود بنكية كبيرة متعلقة بالعمليات النقدية والمالية وارتفاع تكاليف الواردات)، إلا أن هذه العقوبات لم تؤثر على موقف السلطات السياسية للبلاد فيما يتعلق برغبات المجتمع الدولي حول الملف النووي[1].

لقد ظهرت عدم قدرة حكومة الرئيس نجاد على جعل الصناعات البترولية والغازية تعمل بشكل كامل في ديسمبر 2008 م وقد ظهر ذلك في انخفاض الضغط في أنابيب الغاز التي تعبر شمال وغرب البلاد.بالإضافة للصعوبات التي تلاقيها الحكومة الإيرانية في جذب الاستثمارات والتكنولوجية اللازمة لاستغلال الغاز والبترول فإنها لم تستطع تحت رئاسة أحمدي نجاد الاستفادة من ارتفاع أسعار البترول في 2006م -2007 م من أجل إقامة مصافي حديثة على العكس مما قامت به السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. و لو استمر الوضع الراهن بها رابع منتج للبترول في العالم، ستستورد نصف ما تستهلكه من البنزين و ستكون مجبرة على استيراد ليس فقط البنزين لكن أيضا البترول اعتبارا من عام 2015 م وذلك بسبب انخفاض إنتاجية الآبار ونقص في تكنولوجيا استغلال المصادر وغياب الاستثمارات الجديدة. و سترتفع كلفة الاستيراد بسبب رفض التمويل من جانب البنوك الأجنبية ، و ما يعقد هذه المشاركة كون البنوك العالمية الرئيسية ترفض إجراء التعاملات بالدولار مع الجمهورية الإسلامية.

ولصعوبة الحصول على التكنولوجية العالية فان إيران بحاجة إلى التكنولوجية المتقدمة من أجل اللحاق الاقتصادي في عصر العولمة-خاصة بالمقارنة مع جارتها تركيا-، حيث أصبح بيع معظم أنواع التكنولوجيا غير قانوني حاليا في إطار القرارات العقابية التي فرضها مجلس الأمن. لقد تأثرت القطاعات التي تعتمد على استيراد التجهيزات و- أو المنتجات شبه الجاهزة أو الوسيطة الضرورية لعملها. تلحق الآثار غير المباشرة للعقوبات بفئات عدة من الصناعات العادية. أدت صعوبة الحصول على بعض المواد الأولية إلى نقص وارتفاع كبير للأسعار في السوق الوطنية الإيرانية، وبالنتيجة إغلاق مصانع عدة أي تسريح العمال والموظفين فيها . حتى الشركات العامة لم تكن بمنأى عن الآثار السلبية للعقوبات. مثال حول مترو طهران: على الدولة وبلدية طهران تقديم 1555 مليار تومان (1 يورو يعادل 1200 تومان تقريبا) في العام من أجل الأنفاق وطرقات المترو، أو 6 مليار تومان لكل كيلومتر. مثل هكذا

[1] احتمالات الحرب على إيران ،معهد الدوحة،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات .

تمويل غير ممكن عمليا في النطاق الوطني، كذلك من الضروري اللجوء إلى التمويل الدولي بشرط تقديم ضمانات من الحكومة الإيرانية وبلدية طهران تمتد من 10 إلى 15 عاما. علاوة على ذلك، وبسبب العقوبات فان بلدان العالم لا تقبل الضمانات التي تقدمها الجهات الإيرانية من أجل التمويل على المدى الطويل، كذلك فان شركات التأمين العالمية ترفض ضمان هكذا تمويل مع إيران، بالتالي فان مترو طهران، غير المستهدف بالعقوبات الدولية، متضرر بالنتائج غير المباشرة للأخيرة . شركة إيران-خودرو، أكبر شركة إيرانية لإنتاج السيارات في البلاد وأحد فروع مؤسسة التنمية وتجديد الصناعات الإيرانية، تصنع السيارات بواسطة قطع مقدمة من شركة بيجو Peugeot الفرنسية . حسب بعض المصادر فان الشركة الإيرانية لم تدفع نقدا إلا 5 إلى 10 بالمائة من ثمن القطع اللازمة لها قبل العقوبات. حاليا الشركة لا يمكنها أن تقوم بعمليات الشراء من خلال القروض ونتيجة للعقوبات دائما يجب أن تدفع مقدما من 50 إلى 60 بالمائة وأحيانا أن تدفع ثمن مشترياتها كاملا.

• شلل بعض القطاعات كقطاع النقل الجوي حيث التزود يبقى تحت سيطرة الولايات المتحدة الأسطول الجوي الإيراني تم تجهيزه بطائرات بوينغ قبل الثورة الإسلامية. كان من المستحيل بعدها أن تتزود إيران بطائرات أو بقطع تبديل من المنتج الأمريكي. لا يمكن للجمهورية الإسلامية التزود بالقدر الكافي من شركة ايرباص الأوربية حيث العديد من قطعها مصنوع في الولايات المتحدة.

إن نقص بعض المنتجات المطلوبة للاستهلاك بشكل كبير أثر الحصار الاقتصادي على الواردات من المنتجات التي لا تظهر على لائحة العقوبات. السبب بسيط: بما أن التعاملات النقدية والمالية مع إيران خاضعة لقرارات صادرة عن الجهات السياسية الوطنية والدولية فان البنوك الرئيسية لا يمكنها أن تدعم المشتريات التي ترغب الجمهورية الإسلامية القيام بها في السوق الدولية وحتى فيما يتعلق بالمنتجات غير الخاضعة للعقوبات. المؤسسة الرسمية تشتكي من ذلك علنا في الجهات الإعلامية الإيرانية . توجد أمثلة عدة على تضرر الصناعات غير الخاضعة للعقوبات ، فصناعات الأدوية مثلا تواجه مشاكل تتعلق بالتزود مما أضر كثيرا بالصحة العامة. لا تستهدف عقوبات الأمم المتحدة حسب القرارات الصادرة عنها قطاعي الأدوية والمنتجات الغذائية. لكن تماما بعد العقوبات لم تعد المؤسسات المالية الإيرانية كبنك "سيباه" و"صادرات" و"ميللي" تستطيع الحصول على ائتمانات بنكية لحساب الصناعات الدوائية في البلاد، بالنتيجة أصبح هناك نقص في الأدوية الحيوية كالأنسولين وأدوية معالجة مرض السكري، وفيتامين (ب6) ومضادات التقيؤ وأدوية أمراض الأعصاب وغيرها. كما أصبح ممنوعا بيع مضادات الالتهاب وبعض المسكنات إلا بوصفة طبية ذلك من اجل خفض الاستهلاك . نشير إلى أن بنك "ميللي" المسؤول عن 60 إلى 70 بالمائة من النشاطات البنكية للشركات الدوائية ، خاضع للعقوبات الاقتصادية الدولية .

قاد العزل الدبلوماسي والاقتصادي لإيران حكومة الرئيس نجاد إلى أن تغرف بانتظام من الاحتياطات النقدية للبلاد. لقد فعلت ذلك ليس في إطار الميزانيات المقدمة إلى البرلمان (المكون من أنصاره الذين أصبحوا ينتقدونه تدريجيا) لكن أيضا من دوم علم البرلمان نفسه. ومن الواضح مما أن العقوبات قد أثرت على الاقتصاد والمجتمع والسكان في إيران ولم تؤثر على سلوك السلطة السياسية. في الأشهر القادمة سيعاني الشعب أيضا من البطالة والتضخم ومن مزيد من القمع والمجتمع الدولي سيقلق أكثر من استمرار هذا الوضع. السلطة الإسلامية ستتعامل مع ذلك بعدم اكتراث – قمع في الداخل واستفزاز مع الخارج. الرئيس نجاد مهتم بقناعاته الإيديولوجية أكثر من المصالح الموضوعية للبلاد. واستفزازاته المستمرة على المسرح الدولي ليست إلا مثالا من بين أمثلة أخرى على ذلك. لكن لدى الرئيس نجاد وحلفائه في العسكريين في الجيش والحرس الثوري مداخيل بترولية وقوات ما يكفي لمواجهة العزل الدولي والاحتجاجات في الداخل.

2.أدوات المواجهة الإيرانية اتجاه المعارضة الدولية لملفها النووي

حاولت دول الغرب و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و بشتى الطرق و الوسائل ، تعطيل البرنامج النووي الإيراني بل و إيقافه في أحسن الأحوال ، و لكن إيران رغم المواقف المعارضة لبرنامجها استطاعت أن تصمد وتستمر في برنامجها النووي .ولقد تطلب ذلك استعمال مجموعة من الأدوات والآليات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الأداة السياسية

1.1. استراتيجة إيران التفاوضية

نجح أسلوب المفاوضات الإيراني في تفادي العديد من الأخطار التي هددت برنامجها النووي ، وهو يمثل الأداة السياسية من خلال نجاح المفاوضات التي تبنى فيها إحدى الإستراتيجيتين في التفاوض،أحدهما استراتيجيات تعتمد على المصالح المتبادلة والتعاون بين كل أطراف التفاوض، تستفيد من خلالها كل أطراف التفاوض، أما النوع الثاني لهذه الاستراتيجيات فيركز على الجانب الصراعي من المعادلة بحيث يحاول كل طرف مفاوض أن يجعل من الآخر عاجزا على تحقيق أهدافه ، ويحقق هو اكبر قدر من أهداف من خلال المفاوضات ، أي يحاول الإضرار بالطرف الآخر لحسابه ولمصلحته . و قد حاول الطرف الأوروبي أن يضغط على الطرف الإيراني من خلال تخويفه ليكبده خسارة في مصالح كثيرة إذا ما استمر في تطوير برنامجه النووي ولا يستجيب للمطالب الأوروبية. كما أن الطرف الإيراني من جانبه حاول أن لا يصل الامر إلى حد تجمد فيه العلاقات مع أوروبا، نظرا لما تحققه من مصالح

خلال هذه العلاقات، خاصة في الجانب الاقتصادي، فقد تراوحت المواقف الإيرانية بين المرونة والتشدد دون أن تصل أبدا إلى نقطة اللاعودة رغم التصريحات النارية والمواقف المتشددة للرئيس الإيراني "احمدي نجاد" والتي وصفها البعض بأنها تمثل سياسة على حافة الهاوية. وكان يركز على إنهاك الطرف الأوروبي لتحقيق أهدافه قبل تقييده باتفاقيات أو تعهدات ملزمة ، وذلك من خلال سلسلة من العمليات، أهمها [1]:

1. القيام بأعمالهم تحت ستار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في الوقت الذي تبذل فيه جهودا لإبقاء المفاوضات حية مع الترويكا الأوروبية ،

2. تجنب الأزمة بطرق عديدة منها :اجتهدت إيران في عرض أعمالها(التي نظرت إليها الترويكا الأوروبية على أنها خرق لالتزامات إيران اتجاهها)على أنها رد فعل على عدم التزام أوروبا بجانبها من الاتفاقات ،

3. تبرير إيران أعمالها على أساس أنها مقبولة وفق تفسيرها لما تم إقراره ، ومن هنا كان إصرار إيران على معاودة الأنشطة في منشأة تخصيب اليورانيوم لا تشكل انتهاكا لاتفاق باريس في 2004 م، لان التعليق كان طوعيا من جانب إيران وليس التزاما . وكذلك خطوة تخصيب اليورانيوم على نطاق صناعي، كانت ردة فعل على قرارات مجلس الأمن المطالبة بتعليق أنشطة التخصيب الإيرانية ،

4. على المستوى الكلامي، يواصل الإيرانيون في كل مناسبة ، تأكيد نيتهم الواضحة في متابعة المفاوضات.

5. الإستراتيجية المتعلقة بالعمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحرص إيران على تقديم نفسها كلاعب دولي متعاون، باعتباره أفضل وسيلة لتمرير ما تراه هاما جدا،

6. إستراتيجية كسب الوقت ويمكن تحديد أبعاد المناورة السياسية الإيرانية في ثلاثة أبعاد هي : رفض إيقاف التخصيب وتغليفه بالتفاوض، لا وقف للتخصيب قبل انتهاء المفاوضات وأخيرا لا مفاوضات بشروط مسبقة.

ولذلك فقد كانت استراتيجة إيران التفاوضية ولحد الآن، - في جزء منها- استثمار المفاوضات لكسب الوقت وتحصيل أكبر قدر من المكاسب التقنية بازدياد قدراتها وخبراتها وإمكاناتها ، على خلفية التناقض في مصالح الأقطاب الدولية . وكل هذا يدلّ على أن الشخصية الإيرانية وبالتالي المفاوض

[1] حسام سويلم **ماذا بعد الرد الايراني على (سلة الحوافز) و ما هي الخيارات المتاحة ؟** مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2006 م ، المجلد السابع ، العدد 75 - اوكتوبر 2006 م.

الإيراني يتمتع بموهبة الصبر والانتظار وطول النفس، وموهبة أخرى متعلقة بالتأجيل و والمناورة .وما يلاحظ أيضا في هذا المجال هو أن الطرف الإيراني قد أتقن اللعبة مع الطرف الأوروبي، فمن ناحية انه يسعى للحصول على اعتراف أوروبي أولا، ودولي ثانيا، بحقها في تخصيب اليورانيوم، كما في البرازيل وجنوب أفريقيا.

2.1.استراتيجية استثمار الأخطاء[1]

وفي خضم مواجهة التصعيدات الامريكية ،انتهجت ايران استراتيجية استثمار الأخطاء أساسا لانها تدرك عدم قدرتها على مواجهة الولايات المتحدةالامريكية ، وتفاديا لهذا سعت إلى استثمار أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة والحصول على المكاسب دون دفع أي مقابل. وهذا ما نلحظه في التقارب الأمريكي الإيراني في العراق الذي لم يعد سرا وأصبح واضحا بعد أحداث 11 سبتمبر. وإبان أزمة" مقتدى الصدر" في العراق أعلن وزير الخارجية الإيراني" كمال خرزاي"أن الولايات المتحدة طلبت من طهران مساعدتها في تسوية الأزمة العراقية، وقد أرسلت هده الأخيرة بالفعل وفدا إلى العراق بهدف التأثير على الشيعة العراقيين من أجل قبول التهدئة.

وقد استثمرت إيران غزو الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق والتخلص من أعداء إيران في المنطقة ، ليصبح العراق ورقة من أهم الأوراق الإيرانية التي تستخدمها في إدارتها مع الولايات المتحدة ، وهي الورقة التي جعلت القوى الكبرى في العالم تسعى إلى إقامة حوار مع إيران بخصوص العراق، فلا تستطيع أي قوة إقليمية أو دولية ممارسة هداالدور في العراق دون التنسيق مع ايران، ومن جهة أخرى فان هذه المسألة من الممكن أن تقلل من تراجع الطاقات السياسية والأمنية الإيرانية ، وتوفيرها لأجل خدمة أهداف المجتمع. ولهذا سعت هذه الدول لإيجاد توازن جديد للقوى بين إيران والعراق، و إيجاد ائتلاف يضم كل الحكومات السنية في المنطقة ضد إيران ، ودعم إسرائيل في الضغط على إيران، واستمرار المعارضة للأنشطة النووية السلمية الإيرانية، كمحاور للضغط على إيران ومنع تزايد نفوذها في المنطقة. ومن هنا

[1] عبد الحق بوسعيد ، **المقاربة الإيرانية في إدارة ملفها النووي.** رسالة مقدمة ضمن مستلزمات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:دبلوماسية ،تحت إشراف الدكتور: مصطفى ينون، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، الموسم الجامعي : 2010 ،ص114.

تأتي الاتفاقية الأمنيةالسياسية العراقية مع الولايات المتحدة كخير دليل لتضعيف الدور الاستراتيجي لإيران في المنطقة.[1]

3.1.إستراتيجية خلط الأوراق[2]

بالا ضافة الى هذا، اتبعت ايران إستراتيجية خلط الأوراق، فرغم حالة التشدد التي يبدو عليها الطاقم الحكومي في الآونة الأخيرة ، إلا أن الدبلوماسية الإيرانية حققت مكاسب سياسية عدة ، فقد حققت رسالة" أحمدي نجاد" إلى الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في 8 ماي م مكاسب عدة للدبلوماسية الإيرانية، من بينها أنها نجحت في خلط أوراق الملف النووي الإيراني وتغيير الحسابات الإقليمية والدولية بشكل أضعف الموقف التفاوضي الأمريكي داخل مجلس الأمن، كما أتت بثمارها مع الأوروبيون حيث أنهم قدموا عرضا لطهران يتضمن مزايا تكنولوجية وتجارية وضمانات إقليمية مقابل امتناعها عن تخصيب اليورانيوم، وهو الاقتراح الذي لم تجد الولايات المتحدة بدا من ان تقبله، وبالتالي نجحت إيران في تكريس الانقسام بين تحالف لندن، باريس و واشنطن وتحالف موسكو وبكين، ثم نجحت في تحويل مواقف الأطراف كلها باتجاه الحل الدبلوماسي وليس العسكري.

فقد استثمرت إيران الخلافات الموجودة بين القوى الكبرى، وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة، وبالتالي نجحت إيران من خلال تمسكها بالدورين الروسي والصيني في تحقيق مكاسب عدة، حيث منع هذا إنفراد الولايات المتحدة بالملف النووي الإيراني، كما استفادت من وجود دور فعال لروسيا يساهم في إيجاد أزمات بين موسكو والولايات المتحدة ، هذه الأخيرة التي تسعى لمنع أي دور لروسيا يسمح لها بإعادة طرح نفسها كقوة عالمية موازنة لها. وقد ساعدت هذه الإستراتيجية إيران على إحراز موقع قوة أثناء المفاوضات حول برنامجها النووي، كما أن هذه التناقضات سمحت لإيران بالتقدم خطوات أكثر ليس في أنشطة التخصيب فقط، بل وكذلك في تدعيم وجودها في المنطقة كقوة إقليمية.

4.1.الظهور بمظهر القوي

استبقت إيران تنفيذ قرار أوروبي بحظر استيراد النفط من طهران ، كان من المنتظر أن يدخل حيز التنفيذ ، حيث قررت الأخيرة وقف بيع النفط للشركات الفرنسية والبريطانية ، كما وجهت إنذارا لعدد

---

[1] احمد حمود إبراهيم حمونة ، **السياسة الإيرانية اتجاه احتلال العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2010/2003 , دراسة في المتغيرات الجيوسياسية**،رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، إشراف عبد الناصر سرور و صبحي الاستاد، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر و غزة ، ص 60.

[2] عبد الحق بوسعيد ، المرجع السابق ،ص115.

من الدول الأوروبية الأخرى ، حال استجابتها للقرار الأوروبي، في خطوة تصعيدية لم تكن متوقعة من حيث السرعة والجدية ، إذ لم يسبق لإيران استخدام سلعتها الإستراتيجية "النفط" كأداة سياسية في مواجهة الغرب.

وينطلق القرار الإيراني بوقف بيع النفط لبعض الدول الأوروبية من حسابات عدة أهمها:

-إمكانية التعويض: ترى إيران أن الاتحاد الأوروبي هو صاحب الخسارة الأكبر جراء تنفيذ قرار حظر النفط الإيراني، ذلك القرار الذي تبنته العديد من الدول الأوروبية ، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، حيث إن حجم الصادرات النفطية الإيرانية لدول أوروبا مجتمعة لا يتجاوز الـ 18 %، أي ما يبلغ 600 ألف برميل يوميا، وهي نسبة يمكن تعويضها من خلال فتح أسواق جديدة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، في حين أن النفط الإيراني يمثل 30% من الواردات اليونانية، و13% من الواردات الإيطالية ، و12% من استهلاك إسبانيا وتحصل عليه باعتمادات مؤجلة.

في حين أن ارتفاع سعر برميل النفط الإيراني من 102 إلى 123 دولارا ، منذ أن بدأت الدول الأوروبية الحديث عن إمكانية فرض حظر على نفط إيران ، من شأنه أن يعوض الكمية المقلصة من حجم التصدير حاليا. كما اعتمدت إيران في هذا الإطار على تحذير صندوق النقد الدولي من تداعيات فرض الحظر على النفط الإيراني الذي سيؤدي إلى رفع سعر برميل النفط بنسبة قد تصل إلى 30 % ، الأمر الذي سيهدد استقرار الاقتصاد العالمي، وبصفة خاصة إذا ما عجزت إيران عن إيجاد بديل لشراء نفطها، حيث ستُجبر على تخزين النفط غير المبيع في ناقلات نفطية ، أو تخفيض الإنتاج ، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعار النفط.

2. الأداة العسكرية والأمنية

تملك ايران من القوات العسكرية الجوية والبرية واليحرية ما يسمح لها بحماية نفسها ضد أي عدو خارجي .فهذه القوات تشكل درع واقيا اضافة الى ما تملكه من السلاح البالستي.ومع هذا فهي تعمل على تطوير دقاعاتهل كلما سمح لها ذلك.اضافة الى هذا فهي تسعى الى تقوية نفوذها في المنطقة من خلال تدخلاتها في العراق من اجل التقليلمن مخاطر أمنها القومي ، ومساعدتها في كسب الهيمنة في منطقة الخليج .فقد استغلت حزب الدعوة وفيلق بدر و غيرها من الاحزاب و الجماعات المسلحة في المنطقة كأدوات للمناورة ومحاصرة المقاومة العراقية الحقيقية للاحتلال، وذلكل أن انتصار هذه المقاومة يعنالإطاحة بمكتسبات الطبقة السياسية ، التي أتت في ظل تحقيق اهداف الأمريكية والموالية بطبيعة الحال لإيران، وسقوطها يمثل خسارة كبيرة للنفوذ الإيراني المتمثل فيها . و ايران تقوم بتمويل بعض

الجماعات من اجل تدريبها وتأهيلها للقيام بأعمال عسكرية (مثل هذه الجماعات حزب الله العراقي وجماعات موالية للصدر وجيش المهدي) . فايران من خلال هذه الجماعات تقود الفوضى في العراق لمنع تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وهو ما يعني بالتالي تصعيب المهمة على الأمريكيين بدرجات مضبوطة ، و التفاوض معهم ومقايضتهم على ملفات ومطالب إيران المحلية والإقليمية و تكون ايرانبهذا قد نقلت خطوط دفاعاتها الى خارج جدودها.

كما تورطت شبكات الاستخبارات الإيرانية في العراق بعمليات خطف ، تصفية واغتيال الكادر العسكري العراقي، ومئات الضباط العراقيين خاصة الذين كانوا يعملون في سلاح الجو والقوة الصاروخية والعلماء وخبراء التصنيع العسكري العراقيين .وبعد أن خاضت حربًا قاسية وموجعة لمدة ثماني سنوات مع العراق في عقد الثمانينات من القرن الماضي، فقد أصبحت وكالاتها الأمنية على اطلاع كبير بالتضاريس الطبيعية والسياسية لأرض العراق، كما أصبحت قادرة على الاحتفاظ بوجود استخباراتي نشط في جنوب العراق وفي بغداد وكردستان. وتشتمل أذرع النفوذ الإيراني على شبكة واسعة الانتشار من المخبرين المدفوعي الأجر وفيلق الحرس الثوري الإيراني(IRGC اوPasdaran) والدعاية الدينية الممولة بواسطة دولار النفط) .

3. التحالفات

1.3.التحالفات الدولية

اعتمدت إستراتيجية إيران في هذا الإطار على البحث عن حلفاء والتقرب من بعض الأطراف التي يعتمد عليها بشكل أو بآخر في مواجهتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك من خلال الارتباط معها باتفاقيات اقتصادية او امنية يكون من شأنها رفع تكلفة توجيه ضربة عسكرية أو فرض حصار اقتصادي على إيران بالنسبة لهذه الدول المرتبطة مع إيران والتي ستكون مضطرة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية مع إيران. ونجد اساسا التحالفات الدولية مع روسيا و الصين ، اذ تعتبر إيران التعاون الروسي و الصيني أحد البدائل القليلة المتاحة أمامها في ظل الحملة الإعلامية الغربية ضدها، والتي تهدف إلى عزلها دولياً و إقليميا، حيث لم تحقق الحملة نجاحاً على الصعيد الاقتصادي ولكنها آتت اكلها على الصعيد العسكري، حيث امتنعت معظم الدول المالكة للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة عن توقيع صفقات تسليحية مع إيران ، وبناء عليه تبقى روسيا والصين وكوريا الشمالية القوى الرئيسة التي يمكنها

تأمين الاحتياجات التسليحية لإيران، كما ترى إيران أن روسيا ضمانة إستراتيجية لها من أجل تقليل احتمالات التعرض لضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية أو كلتيهما معاً تحسباً لرد فعل روسي [1].

2.3.التحالفات الإقليمية

كما قامت إيران ببناء روابط مع مجموعة من القوى السياسية المتنوعة وفي بعض الأحيان المنافسة -- الأحزاب الإسلامية الشيعية، بالطبع، ولكن أيضًا الأحزاب وجماعات العنف الكردي, وبقيامها بذلك، تستطيع طهران الاحتفاظ بدرجة من النفوذ، بصرف النظر عن التطورات السياسية، والمساعدة في توجيه تلك التطورات في اتجاهات أقلّ عدائية[2]. كل هذا يصب في محاولة هيمنتها على الساحة للتفوق على دول الغرب المتواجدة في المنطقة. وتشمل هذه التحالفات :

التحالف مع سوريا : عمدت ايران الى مد جسورها مع سوريا وعقد اتفاقيات معها، حيث أن دمشق تشكل بالنسبة لطهران نافذة على الدول العربية والصراع العربي الإسرائيلي، بينما توفر طهران لدمشق عمقا استراتيجيا بديلا للعمق العربي الذي بدأ في التراجع بعد الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة .

التحالف مع حركة حماس الفلسطينية : حيث تعتبر إيران التحالف مع حماس[3] ورقة جديدة بعد فوز هذه الأخيرة بالانتخابات التشريعية الفلسطينية ، بحكم التوجهات والعدو المشترك. واتضح هذا التحالف بعد زيارة" خالد مشعل" لطهران.

التحالف مع حزب الله اللبناني : من خلال تطورات الملف النووي الإيراني يتضح للعيان، أن طهران اختارت المواجهة من خلال جبهات خارجية، كان أبرزها الساحة اللبنانية توقيت الحرب الإسرائيلية على لبنان2006 م الذي يتزامن مع المباحثات بين أعضاء مجلس الأمن حول الملف النووي الإيراني (بحكم التأثير الإيراني البالغ على حزب الله من خلال الترابط الفكري والعقائدي بين الحزب والنخبة الحاكمة في طهران والدعم العسكري) .

---

[1] أحمد السمان ، **الحصار التكنولوجى والتوجه الخارجى الإيرانى** ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة 2002 ، المجلد الثالث ، العدد 28- نوفمبر 2002.

[2] انترناشونل كرايسز جروب, إيران في العراق :ما مدى النفوذ؟ , التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط 21 – مارس2005 ص29,30

[3] Sam Razavi , **La relation stratégique entre le Hamas et l'Iran .** SURVOL STRATÉGIQUE, Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques – UQAM , Janvier 2009 ,p .1- 3 .

وقد استطاعت إيران وسوريا توجيه حزب الله وفق مصالحهما من خلال إقناع قادته بالهجوم الشامل بالتعاون مع سوريا ضد العماد" ميشيل عون" في بيروت الشرقية في سبتمبر 1989 ،ومن أهم ا لعوامل التي ساهمت في نجاح التغلغل الإيراني في المنظومة العربية عبر محورها المرتبط بالجنوب اللبناني:

-خروج إيران بصورة القوة التي ستدافع عن الجماهير المحرومة واستحضار صورة الثورة الإسلامية في انتصارها على القوى الظالمة.

-تشجيع فكرة الاستشهاد وتقديم المساعدات المادية لعائلاتهم، ففي أحد تصريحات" محسن رفيق" رئيس الحرس الثوري قال : "نحن مفتخرون بالقيم التي زرعناها في الشيعة اللبنانيين، ولو أن الولايات المتحدة تدخلت في لبنان ستجد نفس المصير الذي وجدته في الفيتنام."

و قد كشفت الحرب اللبنانية الإسرائيلية عامل 2006م إسرائيل أن السلاح الأمريكي غير قادر على ردع القدرة التدميرية لصواريخ حزب الله فما بالها بالقدرة الصاروخية لإيران الأبعد في المدى، حيث هدد" خاتمي"عضو هيئة الرئاسة في مجلس الخبراء الإيراني، بأن إيران قادرة على قصف تل أبيب بصواريخ (شهاب3) بمداها الذي يتراوح بين1800 م و 2000 م كيلومتر إذا ما هاجمتها إسرائيل والولايات المتحدة، إضافة إلى تعطيل عملية السلام باعتبار حزب الله وسوريا من أهم أطراف عملية السلام، أما القوة المعنوية فقد حصلت عليها من خلال انتصارات الحزب في حروبه مع إسرائيل.وقد اطهرت القراءات الأمريكية لحرب صيف 2006 ، ان إيران هي التي خططت لخطف الجنديين الإسرائيليين، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الآتية:

-صرف نظر المجتمع الدولي عن تطورات الملف النووي الإيراني، قبيل انعقاد اجتماع الدول الثماني للتباحث في بطرسبرغ خاصة بعد رفض" علي لاريجاني" مشروع الدول الخمس في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، كما عجزت إيران على الرد على تساؤلات الدول الثماني.

-إحراج الأنظمة العربية بوضع إيران في الصف الأمامي الداعم لحركات المقاومة الإسلامية، وإضفاء الصبغة الإسلامية على الصراع مع إسرائيل بدل الصبغة القومية التي بدت متواطئة مع إسرائيل لكسر الحركة السياسية الإسلامية المعارضة في النظام الشرق أوسطي.

4. الأداة الاقتصادية

1.4. النفط

يعد النفط الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الإيراني، إذ تعتمد عليه إيران اعتمادا كبيرا في علاقاتها الخارجية ، وتؤثر تقلبات أسعاره تأثيرا كبيرا على السياسات الخارجية الإيرانية ، لذلك فإن التوتر

الذي تشهده العلاقات الإيرانية – الإماراتية فيما يخص الجزر المتنازع عليها، قد يؤثر على إيران كدولة تشترك مع دول الخليج في منظمة الاوبك, لهذا تسعى إيران اليوم للانفتاح على دول الخليج بداية بالسعودية التي تشهد علاقاتها تطورا ساهم في استقرار أسعار النفط .

ولقد استخدمت إيران النفط لإصلاح سياساتها الخارجية ودعم هذه السياسة، حيث كانت تحرص دائما على الضغط سلبا وإيجابا بسلاح النفط للخروج من عزلتها السياسية مع كسر الحصار الاقتصادي، ولتحقيق مكاسب اقتصادية مثل اتفاقها النفطي مع روسيا الاتحادية الذي جعل لها حليفا سياسيا قويا يصمد أمام الضغوط الأمريكية لصالحها، كذلك استخدمت النفط لتوثيق سياساتها الخارجية تجاه الدول المختلفة مثل تركيا والهند وعملت على تحقيق المصالحة مع بعض الدول التي توترت علاقاتها معها مثل الباكستان و أرمينيا [1] ، واستخدمته على ساحة الشرق الأوسط لتنفيذ إستراتيجية سياسية خاصة بها في المنطقة العربية من خلال اتفاقاتها النفطية مع كل من سوريا ولبنان ، وتدعيم وجودها الفعال في المنطقة ولكسب التأييد السياسي من الشعوب العربية[2].

2.4. مضيق هرمز

تشهد جغرافية إيران كثيرا من الأهمية في احتوائها على مناطق نفطية هامة غنية بالثروات الغازية والنفطية ، حيث تسيطر على مضيق هرمز، إضافة إلى سيطرتها على الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات العربية . فوجود إيران في هذه المنطقة يسمح لها أن تتخذ من هذا العامل ورقة ضغط في تعاملاتها الخارجية ، وهذا ما يجعل الكثير من الدول تتخوف من استعمال إيران لمثل هذا المتغير.حيث هددت ايران مرار بغلق مضيق هرمز مما سيخلق ازمة اخرى يمكن ان تتسبب في اندلاع

---

[1] احمد حمود إبراهيم حمونة ، **السياسة الإيرانية اتجاه احتلال العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2010/2003 , دراسة في المتغيرات الجيوسياسية**، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، إشراف عبد الناصر سرور و صبحي الاستاد، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة ، ص52.

محمد السعيد عبد المؤمن، مختارات إيرانية / العدد 79 – فبراير 2007م .

[2] http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=16035&lang

حرب هم في غنى عنها[1]. وعليه فإن العامل الاقتصادي بكل ما يحتويه يشكل عنصرا مؤثرا في عملية صنع القرار الإيراني الخارجي[2].

الشكل رقم(01): تجربة ايران لصاروخ " قادر"[3]

[1] عز الدين سنيقرة ،**من يستطيع إغلاق هرمز؟**، المجلة ، 2012 م ، العدد 1569 - يناير، ص26.
www.majalla.com

[2] حسام سويلم ، **مضيق هرمز في بؤرة الصراع** ايراني امريكي، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2007 م ، المجلد الثامن ، العدد 82 - ماي 2007 م.

[3] عز الدين سنيقرة ،**المرجع السابق.**

3.4. أسلوب إيران لتخطي العقوبات بأساليب ملتوية

لقد حاولت الدول الغربية إلحاق الضرر بالاقتصاد الإيراني من خلال تقييد قدراته في قطاعات الطاقة والمال وغيرها. و تذهب بعض دراسات الإسرائيلية أن العقوبات المفروضة على إيران عادت بالفائدة على اقتصاد ايران عكس ما كان متوقعا ان تضعفه ، اين سعت ايران للتخلص من التبعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية بمحاولة نتويع الصادرات وعدم الاتكال على النفط فقط.

وليس من قبيل الصدفة أن نجد على الصعيد الدولي إصرارا على الالتزام بفرض العقوبات ، أكبر بكثير مما كان عليه الأمر قبل سنتين، ليواكبه في الآن نفسه، إحباط دولي من أن العقوبات لا تترك، وبسرعة، التأثير المقصود منها، الذي هو في النهاية دفع إيران إلى التخلي عن طموحاتها النووية العسكرية وانتهاج الشفافية التامة بحيث يمكن التحقق من أن سياستها النووية سلمية ولأغراض مدنية فقط. و الجدير بالذكر انه وإلى حد الآن لم يحدث أن صدر مثل هذا القرار عن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية "آية الله علي خامنئي"، و بالصفة التي تثبت هذه التدابير فعاليتها، تتضاءل بتعاون الشركات متعددة الجنسيات مع الجهود التي يبذلها النظام الإيراني للتحايل على العقوبات كلما سنحت له الفرصة.

و قد أطلعت لجنة خبراء الأمم المتحدة التي أنشئت للتحقق من مدى امتثال إيران للقرار الدولي المجتمع الدولي على الجهود الإيرانية الحثيثة للتهرب من العقوبات. نجم عن هذا تطوير إيران شبكة معقدة من الشركات الوهمية والممارسات التجارية غير المشروعة تستخدمها لإخفاء الشركات الموضوعة على اللائحة السوداء والأفراد الذين يلعبون دورا رئيسا في مساعدتها كي تصبح دولة نووية من شأنها تغيير التوازن العسكري والسياسي في منطقة الشرق الأوسط وربما أبعد منه. وعلى سبيل المثال، حققت إيران فائدة كبيرة في السنوات الأخيرة من أحد المصارف السويسرية الخاصة، وهو عائد لشخصية هندية، وتتركز أعماله بشكل رئيس على الأسواق الناشئة.ان صفقات «متكافئة» من النوع المذكور ساعدت إيران في التغلب على عقوبات المقاطعة من خلال الدفع بالسلع بدلا من المال. و لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله قبل أن تعجز إيران عن القيام بأعمال تجارية مع بقية أنحاء العالم.

إذا المجتمع الدولي قادر على العيش مع احتمال تداعيات قيام إيران نووية ، إذن سيكون مطلوبا إغلاق هذا الملف بالسرعة الممكنة حتى لا يفقد هذا البلد شرعيته تماما إزاء دول العالم. بالمقابل لو هذه التداعيات مقلقة فعلا سيكون مفيدا معرفة أن العقوبات لن تكون فعالة كما هي عليه الآن. تعرف الجمهورية الإسلامية الآن كيف تتجنب العقوبات من خلال ما يسمى إعادة التصدير. تم منع تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج إلى إيران وليس السلع الأخرى، لكن الجمهورية الإسلامية تستفيد في أحيان كثيرة من هذه الثنائية . تقوم بوضع شركات في الواجهة أو وسطاء في البلدان التي تجيز تصدير هذه

السلع وهؤلاء يقومون بتصديرها إلى إيران. في معظم الحالات يجهل البائعون أن اتجاه هذه السلع هو إيران بينما آخرون يعرفون وجهة هذه السلع ولكن يغضون الطرف عن هذه التعاملات. و تعتبر دبي من أهم الأماكن المستخدمة للقيام بعمليات إعادة التصدير تلك ، لكنها ليست وحدها بل هناك أيضا ماليزيا وهونغ كونغ وسنغافورة وتايلاند وكذلك بعض البلدان الأوربية. تسمح هذه الشبكات للنظام الإسلامي بالحصول على التكنولوجيا الأمريكية والأوربية. بداية العام 2010 ، كشف تقرير عن أن شركة صينية قد استخدمت عميلا في تايوان من أجل بيع أكثر من مئة مانوميتر manomètre لإيران (جهاز للتطبيقات التجارية والنووية على حد سواء)، مضللة بذلك البائع السويسري حول الوجهة النهائية لهذه الأجهزة. تمتد شبكات التزويد تلك حتى إلى السواحل الأمريكية[1].

4.4. فشل الحظر

فضلا عن ما اتبعته ايران للتقليل من اثر العقوبات فاننا نلحظ فشل الجهود الأوروبية والأمريكية على كل من الصين وروسيا والهند في إطار حظر شراء النفط الإيراني، فهناك من الجهات من تسعى في الحصول عليه .و لقد أكد وزير الطاقة الهندي أن بلاده ستقوم بشراء المزيد من النفط الإيراني. ومن ثم، ترى إيران أن قرار حظر استيراد نفطها من قبل الدول الأوروبية تصعيد سياسي في إطار حرب نفسية ضدها، وبدافع من الولايات المتحدة، المستفيد الأكبر من القرار الأوروبي، والذي جاء تلبية لرغبة نشدتها منذ وقت طويل، وهى توقيع عقوبات على قطاع النفط الإيراني.

و بالتالي، فقد وجدت إيران نفسها في موقف قوي يمكن أن تنطلق منه لاستباق الضربة الأوروبية، وتحقيق مكاسب سياسية، وإلحاق الضرر بالطرف الآخر. فلم تنتظر مدة الستة أشهر التي منحتها الدول الأوروبية لنفسها كمهلة لتوفيق أوضاعها، وربما الدخول في مفاوضات مع إيران، يمكن أن يكون من شأنها إلغاء قرار الحظر من أساسه، وبالتالي بدت الدول الأوروبية التي تزعمت إقرار خطوة حظر النفط الإيراني كمن أطلق النار على قدميه، و دلك يعكس هشاشة أنظمة حظر السلاح و قوة إغراء المصالح,

[1] ايلي شلهوب، **طهران لا تزال تعتمد على السوق السوداء:ربحت تركيا ما خسرته دبي**، مجلة الاخبار .السبت 27 تشرين الثاني,2010م،العدد 1278، ص22.

الشكل رقم(02):نسب مشتريات النفط الايراني في العالم[1]

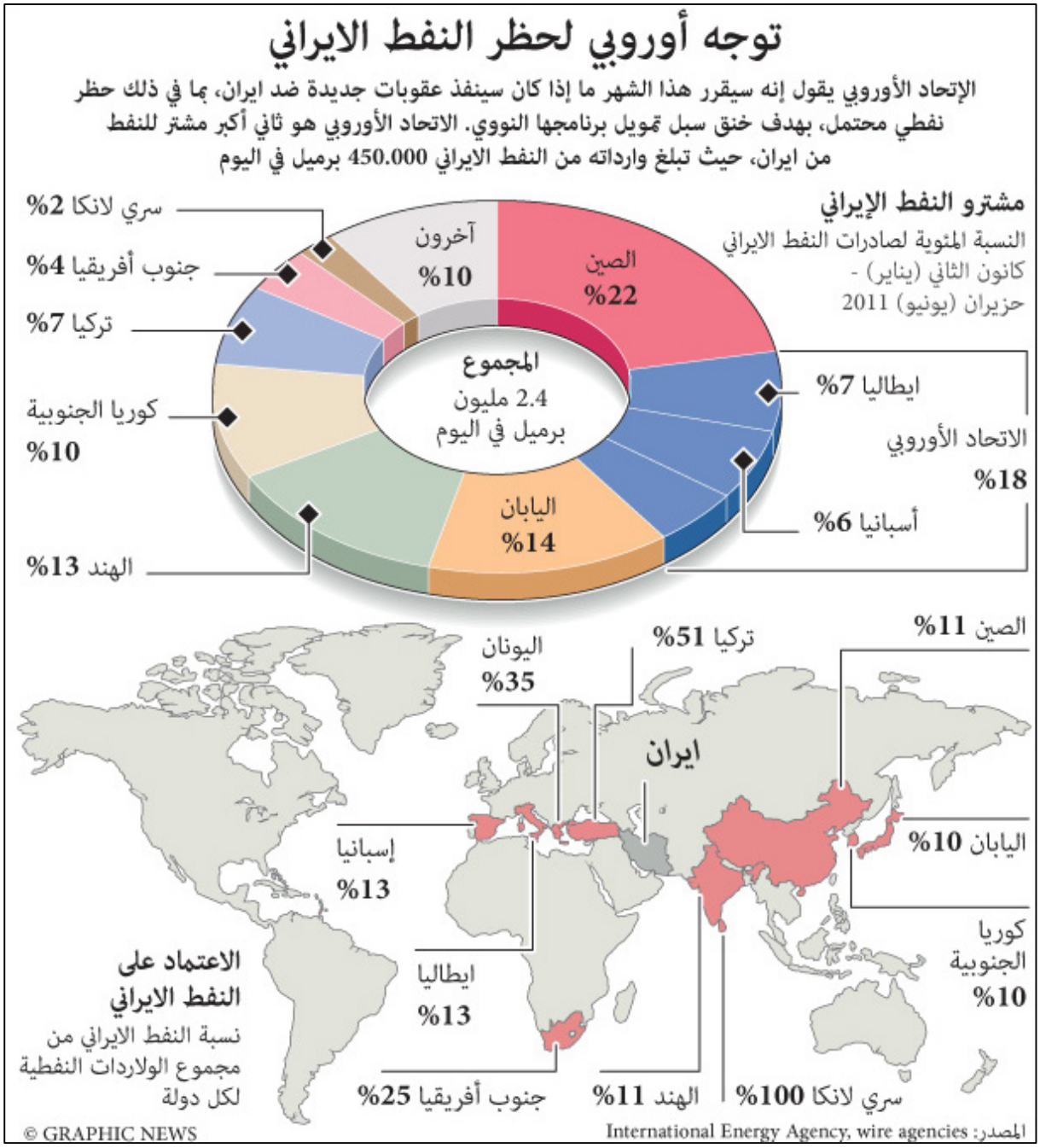

[1] جاك إي سي هيمانز ، **القنبلة .. الوهم** ، المجلة ، 2012 ، العدد 1573 - يونيو ، ص 59 . www.majalla.com

5. الأداة الدينية

تعتبر الأداة الدينية إحدى وسائل التدخل الإيراني، سواء كان ذلك على مستوى الأحزاب السياسية أو المراجع الدينية . فهذه القوى، وان كان يصعب إثبات علاقتها بإيران بالشكل المادي الملموس، إلا أن هناك مؤشرات عديدة من مواقفها وأدائها وتصريحات زعمائها، تدل على وجود علاقة وثيقة بايران، تشكل من خلالها هذه القوى إحدى أبرز أدوات النفوذ الإيراني.

تعد ورقة الشيعة أحد أهم الآليات التي تسعى إيران من خلالها إلى تعزيز دورها الإقليمي ونفوذها في المنطقة حاولت استعراض بعض النشاطات الإيرانية ذات الطابع الدينى، والتي من حيث المضمون هي التوظيف الأمثل للدين في خدمة أهداف سياستها الخارجية. -

ولا شك أن إيران تزرع جذورا لها في كل أرض تنبت فيها بذور التشيع، وهي تتعهدها على الدوام، وفي كل الظروف، وتحت أي مسمى، ولدى أي نوع من الحكومات، منتظرة يوم الحصاد .وفي هذا الصدد يقول هاشمي رافسنجاني ":إننا باعتبارنا دولة شيعية، نساعد الشيعة في كل مكان، حتى لو كانوا أحزابا أو أقلية برلمانية، لقد أصبح للشيعة مركزية الآن في إي ا رن بعد قيام الثورة الإسلامية و إقرار نظام ولاية الفقيه في الحكم، إن الشيعة قوة إسلامية كبيرة، وهم أكثر الفرق الإسلامية اعتدالا، لذلك سوف تجد لها مكانا بين المناضلين في المستقبل،[1] في البلدان التي تعمل فيه التنظيمات التابعة لإيران مشكلة خط دفاعها الأمامي والخارجي، ضد أية تهديدات ربما يصدها مبكرا قبل أن تصل إلى حدود إيران، وتشغل أعداء إيران لأطول فترة زمنية ممكنة عن الوصول إلى قلب إيران وتهديده [2].

فقد دعمت حماس كجزء من دعم القضية الفلسطينية ومحور المقاومة لعدة أسباب منها السبب السياسي من خلال لفت نظر المقاومة ان الدولة التي يمكن أن ترعاهم وتحضنهم هي إيران , كما تطمح إيران إلى أن تكون هده الفصائل ورقة مساومة مع إسرائيل والغرب عموما حيث انها رفضت اتفاقية السلام التي وقعت مع إسرائيل , وعدم الاعتراف بها طمعا في لعب ادوار سياسية مستقبلا في القضية الفلسطينية .

تستعمل إيران ورقة العراق للتفاوض على البرنامج .ويرى المراقبون أنه وبينما ترتفع حدة التوترات بين طهران وواشنطن بسبب الأزمة النووية فإن إيران ستعمد إلى استغلال بعض من نفوذها المتزايد في أفغانستان لإحداث بعض المشكلات للولايات المتحدة على أمل أن تعيد واشنطن دراسة الأمر ومراجعة حساباتها،مثلما حدث مؤخرا داخل الساحة العراقية؛ حيث عمدت طهران إلى اللعب بمجموعة من الأوراق

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، **العلاقات بين إيران والعرب**، رؤية مستقبلية، مختارات إيرانية، العدد 116 –مايو.

[2] محمد السعيد عبد المؤمن، إيران رسم خريطة جديدة، للشرق الأوسط، مختارات ايرانية ، العدد 42 ، يناير ، ص 87 .

التي أظهرت حقيقة نفوذها الشيعي في العراق، يالاضافة إلى الدعم المالي الذي تقدمه إيران لتدريب المجموعات الشيعية المتمردة في العراق من قبل إيران قد تم توثيقه بشكل جيد من قبل مسئولي المخابرات والدفاع الأمريكية، حيث أعلن الجنرال" مايكل هايدن" وهو مدير وكالة المخابرات المركزية للجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في نوفمبر 2013 بأن اليد الإيرانية تؤجج العنف في العراق وتدعم أيضا الفصائل الشيعية المتنافسة .وشاطره هذا التقدير الجنرال" مايكل مابلز"، مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية، في شهادته أمام الكونغرس .وقد قدمت إيران دعما مباشرا للميلشيات الشيعية في العراق بما في ذلك المتفجرات وأجهزة مشغل لصنع قنابل مزروعة على الطريق بالإضافة إلي تدريب الميليشيات المسلحة في إيران والتي اجراها الحرس الثوري الايراني ووزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية.

6. الأداة الإعلامية و الاشهارية

يسعى ايران للظهور بمظهر المدافع عن القضايا والحقوق العربية ، خاصة في ظل القيود المفروضة على القوى العربية التقليدية ، وهي ببساطة تسعى لتصبح نسخة مكررة لمصر الناصرية وذلك عبر وسيلتين:

1. الظهور بمظهر الداعم للقوى المقاومة والتحرر في العالم العربي وحتى الشعوب المستضعفة ، كدعمها القضية الفلسطينية وهذا من اجل كسب تعاطف الشارع العربي والأمة الإسلامية .

2. الإصرار على امتلاك التكنولوجيا النووية لتحقيق التوازن المفقود مع اسرائيل ما يزيد من رصيدها وشعبيتها في الشارع العربي بوصفها قوة نووية إسلامية.[1]

[1] مبروك شريف شعبان ، **القدرات النووي الاسرائيلية بين الخيارات العربية والانحياز الامريكي** . مذكرة تخرج ادارة اوباما.

المبحث الثاني: اتفاق الخطوة الأولى[1]

تمكنت مجموعة الخمسة زائد واحد(5+1) و إيران من التوصل إلى اتفاق لم يتوقعه احد من المراقبين الحاضرين قرب قاعات المفاوضات أو بعيدا عنها، على أن يتم إبرامه في أقل من ثلاثة أسابيع، حول واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وخطورة ، ويتعلق الأمر ببرنامج نووي مشتبه باحتوائه بعداً عسكرياً وفق تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويسِيل الإنجازُ ، على رغم كونه اتفاقا انتقاليا ، الكثيَر من الحبر ، ويفتُح صفحاتِ جدل لن ينتهي قريباً بين الذين يرون في الصفقة اختراقاً سيعزز بعد تنفيذه أمن المنطقة، ويخلصها من خطر الانتشار النووي وربما يشجع دعوات إخلائها من أسلحة الدمار الشامل ،في حين يذهب آخرون إلى التشكيك في حسن نوايا إيران، وتحذر مجموعة ثالثة من الأحكام المسبقة على الطرف الإيراني و الأجندات الخفية لهذا الطرف الدولي أو ذاك[2].

1.دوافع التقارب الأمريكي الإيراني :

1.1 دوافع طهران إلى التسوية مع واشنطن

اشك أن هذا التقارب يحمل في طياته جملة من دوافع التي حملت إيران على تغيير خطابها السياسي، والانفتاح على مسعى التوصل إلى تسوية مع الولايات المتحدة بخصوص مواضيع الخلاف بينهما. وفي العموم يمكن تصنيف هذه الدوافع إلى داخلية وخارجية.

1.1.1 الدوافع الداخلية:

فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال عام 2012م حزمة جديدة من العقوبات ضد إيران، شملت حظر استيراد النفط الإيراني(الشكل رقم 02) ، ومقاطعة البنوك الإيرانية. وكانت هذه العقوبات التي يتعرض لها الاقتصاد الإيراني، هي الأشد في سلسلة العقوبات الغربية منذ عام 1979م نظرا للآثار التي خلفتها على مستوى معيشة الشعب الإيراني، ومجمل الوضع الاقتصادي [3] ، إذ تقلّصت الصادرات الإيرانية بنسب كبيرة وبخاصة الصادرات النفطية، وتقلصت معها موارد الخزينة العامة ، والتي

---

[1] يمكن العودة إلى النص الكامل للاتفاقية في الملحق رقم 1 المرفق بهذه المذكرة

[2] **اتفاق جنيف الانتقالي يكبح جماح البرنامج النووي الإيراني** ، 27 نوفمبر 2013 م .
http://alhayat.com/Details/576004

[3] هشام منور ، **التقارب الأمريكي . الإيراني ..دوافعه.. ومآلاته** ، صحيفة القدس ، 10 نوفمبر 2013 م .
http://www.alquds.co.uk/?p=102028

رافقها حرمان إيران من إمكانية إجراء صفقات من خلال نظام البنوك الإلكتروني. ونتيجة لذلك ، ازدادت نسب البطالة ، وارتفع التضخم المالي، وانخفضت قيمة العملة الإيرانية ، واستشرى الفساد ، وازداد الاستياء الشعبي بفعل العقوبات الاقتصادية والحصار الخانق. وبناء على ذلك ، بات قطاع واسع من الشعب الإيراني يتطلع إلى تبني سياسات جديدة تسهم في إنهاء معاناته الاقتصادية ، وإعادة الانفتاح على العالم. وهو ما كان وعد به "حسن روحاني "خلال حملته الانتخابية ، التي حقق الفوز فيها على أساسه.

بعد وصوله إلى السلطة ، شَخَّص"حسن روحاني"مشاكل البلاد في قضيّتين أساسيتين هما السياسة الخارجية و الاقتصاد ، مشدّدا على الربط بينهما. فرأى أن التوصل إلى تسوية مع الغرب بخصوص الملف النووي يُعد السبيل الوحيد لرفع العقوبات الاقتصادية ، وتحسين الأوضاع الداخلية ومستوى معيشة المواطن الإيراني. وقد تجلت هذه الرؤية في تصريحٍ سابق قال فيه : "ينبغي لأجهزة الطرد المركزي أن تدور، لكن حياة الإيرانيين هي الأخرى ينبغي لها أن تدور"، في إشارة إلى أنّ امتلاك التكنولوجيا النووية لا يتعارض مع تأمين الاحتياجات المعيشية وتحسن أوضاع الشعب الاقتصادية.
لا شك في أن العقوبات الاقتصادية مثّلت العامل الداخلي الأهم في الدفع باتجاه تبني خطاب إيراني أكثر اعتدالًا ودفعًا باتّجاه التقارب مع الغرب ، لكّنه لا يكفي وحده لتفسير هذا التغيير ، فهناك مؤشّرات تدلّ على بدء الانشغال بترتيبات الخلافة على مستوى ولاية الفقيه. فالمرشد الذي بلغ من العمر عتيًّا، يطمح إلى ترتيب بيت النظام الداخلي قبل رحيله ، وبما يؤمِّن سبل دوامه و استمراريته. ويعتقد المرشد أنّ النظام يواجه تحدّياتٍ كبرى، وهو غير قادر على التصدّي للمشاكل الداخلية بالتوازي مع استمرار المواجهة مع الغرب على خلفية البرنامج النووي والخلاف على قضايا إقليمية أخرى. من هذا الباب، ومن منطلقٍ براغماتي بحت، يرى المرشد أنّ أفضل السبل لحماية النظام وضمان استمراره هي إنهاء المواجهة مع الغرب أو على الأقلّ تخفيفها، وبدء عملية قد تكون طويلة لتطبيع العلاقات معه، في إطار ما أطلق عليه اسم "الليونة الشجاعة".

2.1.1 الدوافع الخارجية:

شكل الانسحاب الأميركي من العراق عام 2011 م ذروة نجاح المشروع الإقليمي الإيراني، الذي بدأ في التوسّع والتمدّد بعد سقوط خصمَي طهران الأساسّيين على المستوى الإقليمي ، فقد أطاحت الولايات المتحدة حكم طالبان الذي مثّل تحدًّيا عنيدًا لإيران من جهة الشرق بعد أحداث سبتمبر 2001 م.

ثّم تكّرر الأمر نفسه عندما أطاحت نظام غرب إيران ، هو نظام صدّام حسين عام 2003 م. وقد استفادت طهران من ظروف العمل العسكري الأمريكي ، وتمكنت من إيصال حلفائها إلى السلطة في بغداد.لكن استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق ظل يعطل أحلامها في تحقيق تواصل جغرافي لقوس نفوذها الممتد من هيرات في أفغانستان شرقا ، إلى ساحل البحر المتوسط غربا حيث يسيطر حزب الله في لبنان، ويقبع حليفٌ آخر لها في دمشق.

مع وصول الرئيس أوباما إلى الحكم في البيت الأبيض عام 2009 م ، وإعلان عزمه على سحب كامل القوات الأمريكية من العراق بحلول نهاية عام 2011 م ، ومن أفغانستان بحلول نهاية عام 2014 م ، بدأت طهران تعدّ نفسها لَمْلْء الفراغ الناجم عن الانكفاء الأمريكيغير انه لم يُكتب للحلم الإيراني أن يتحول إلى واقع ، ففي حين كان آخر جندي أمريكي يغادر العراق ، انطلقت الثورة في سورية ضد نظام حكم الرئيس "بشار الأسد" حليف إيران الرئيس في العالم العربي. وعلى الرغم من كل المساعدات التي قدمتها إيران لسحق الثورة السورية ، باءت كل محاولاتها بالفشل ، وأصبح لزاما عليها أن تتخلى عن أحلام الهيمنة الإقليمية التي راودتها ، وذلك مع اهتزاز سلطة" بشار الأسد" في سوريا واضطراب وضع حلفائها في العراق ، نتيجة تدهور الوضع الأمني وتفاقم النقمة الشعبية على سياسات "المالكي"، والانخراط في مواجهة شاملة على مستوى الإقليم مع دول الخليج العربية.

قام هذا العامل بدور أساسي في دفع إيران إلى التفكير في إمكانية تحقيق تسوية مع الولايات المتحدة، قد تقايض بموجبها القبول برقابة دولية صارمة على برنامجها النووي بما تبقى لها من نفوذ إقليمي، قبل أن يتداعى هذا النفوذ بصورة كاملة[1].

2.1 دوافع واشنطن إلى التسوية مع طهران :

هناك دوافع داخلية وخارجية جعلت واشنطن ترحّب بالتقارب مع الإيرانيين ، إذ لم يفوت الرئيس أوباما و أركان إدارته فرصة لتشجيع روحاني على المضي قدما في توجهاته الدبلوماسية نحو الغرب .

1.2.1 الدوافع الداخلية:

ترتبط هذه الدوافع أساسا برؤية الرئيس"باراك أوباما" السياسية[2] التي تنطلق من رغبته في حل المشاكل الدولية بالطرق الدبلوماسية ، والامتناع عن التورط في نزاعاتٍ مسلحة خارجية ما لم تهدد

---

[1] التقارب الأمريكي - الإيراني: أسبابه وفرص نجاحه ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الأحد, 13 أكتوبر 2013 ، 18:02 .
http://www.djazairnews.info/2013-09-28-19-23-11/63102-2013-10-13-17-04-54.html

[2] انظر :

المصالح الأمريكية مباشرة، فقد جاء " أوباما" إلى الحكم بهدفٍ أساسي ، وهو التخلص من آثار التورط العسكري الأمريكي في العالم الإسلامي لنحو عقد من الزمن ، وجمع شتات القوة الأمريكية المبعثرة ، والانطلاق لمواجهة تحديات إستراتيجية في المحيط الهادي وفي ما يتعلق بالصين تحديدا.

ويتفرع مباشرة عن هذه الرؤية انصراف إدارة " أوباما" إلى الاهتمام بالقضايا الداخلية الاقتصادية و الاجتماعية ، بما فيها تمرير برنامجه الصحي المعروف بـ "أوباما كير Obama Care"، وخفض النفقات ، وخلق فرص عمل جديدة ، وإعادة ترميم البنية التحتية المتهالكة. لقد استنزفت الحروب التي شنّتها واشنطن بعد أحداث سبتمبر 2001 م قوة الولايات المتحدة الاقتصادية ، وأدخلتها في واحدة من أخطر الأزمات الاقتصادية التي تواجهها على الإطلاق. و عليه ، لم يعد الرأي العام الأمريكي في يؤيد أي مواجهة خارجية حتى لو كانت محدودة ولا تستلزم نشر قوات برية، بدليل ما حصل خلال أزمة السلاح الكيماوي السوري. لذلك ، من الطبيعي أن نجد " أوباما" يتلقف - وبلهفة - إشارات المصالحة الإيرانية التي تنسجم مع رؤيته لحلّ القضايا الدولية بالوسائل السلمية.

2.2.1 الدوافع الخارجية:

يرى الطرف الأمريكي أن إستراتيجيته في التعامل مع طهران تؤتي أُكُلَها، فقد فعلت العقوبات الاقتصادية فعلها في إنهاك إيران و إضعافها وعملية استنزافها في سوريا والعراق تترك بالمثل تداعيات كبيرة على وضع النظام الإيراني وإمكاناته الاقتصادية*. لقد تمكنت واشنطن من جعل تكلفة البرنامج

سعيد الحاج ، **أمريكا وإيران على طريق التقارب** ، 29/09/2013 ، مجلة الديمقراطية ، العدد - 51 يوليو 2013 . http://democracy.ahram.org.eg/NewsQ/516.aspx

و انظر أيضا في هذا الشأن :

باراج خانا ، **الشرق الأوسط عام على أوباما في البيت الأبيض** ، المجلة ، العدد 1541 - 15 يناير 2010 ، ص 22 ، 23 . www.majalla.com

* تسببت العقوبات في ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 30 %،وفقاً لأرقام البنك المركزي الإيراني، و 35 %وفقاً لخبراء وأساتذة اقتصاد إيرانيين ، و 42 %وفقاً لتصريحات صدرت عن الرئيس الإيراني .ورافق ذلك ارتفاع نسبة البطالة إلى 13 % وفقًا لبعض الإحصاءات التي تعكس وجهة النظر الرسمية ، بفعل تراجع الاستثمارات الحكومية والخاصة بصورة أساسية .وإن كان متوسط معدل البطالة في العالم يصل إلى 9.7 % وفي المنطقة 6.9 %، فإن خبراء اقتصاديين إيرانيين يتحدثون عن معدل يتجاوز 25 % في وقت يجب فيه أن ينخفض إلى 7 %.

ولم يكن لاقتصاد يعتمد بصورة أساسية على عائدات النفط أن يفلت من التأثر بعقوبات ذات صبغة دولية ؛ حيث انخفض تصدير النفط من 2.5 مليون برميل يوميًا عام 2011 إلى1.1 مليون برميل في عام 2013 ، بنسبة تتجاوز 60 %.

النووي أكبر من فائدته بالنسبة إلى إيران فقد أنهك هذا البرنامج مقدرات البلاد ، وأخضعها لحصار اقتصادي وضغوط وعقوبات غير مسبوقة في تاريخ النزاعات الدولية. يستتبع ذلك أن البرنامج النووي قد تحول عن غرضه الأساسي وهو تعزيز نفوذ إيران الإقليمي إلى سبب في إضعاف هذا النفوذ ، بل في إضعاف إيران نفسها. وفقا للقراءة الأمريكية ، تعد الظروف الإقليمية و الدولية ، خاصة بعد بروز سابقة تخلي النظام السوري عن سلاحه الكيماوي في مقابل الامتناع عن ضربه عسكريا ، ملائمة للتوصل إلى تسوية تحقق الأهداف الأمريكية لجهة تخلي إيران عن برنامجها النووي في مقابل رفع العقوبات عنها ، وتطبيع العلاقات معها. ومن هنا أيضا ، يدرك أوباما رغبة طهران في التوصل إلى حلٍّ سريع للملف النووي. وهي رغبة عبّر عنها روحاني صراحة في أكثر من مناسبة ، لأن رفع العقوبات يحتاج إلى وقت طويل ستكون تكاليفه باهضة بالنسبة إلى الاقتصاد الإيراني. ويحاول أوباما أن يتفاعل مع هذه الرغبة التي تتيح له بالمقابل التوصل سريعا إلى تسوية تضع البرنامج النووي الإيراني تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية ، وذلك لقطع الطريق على إيران إذا كانت تحاول شراء الوقت باتجاه الاقتراب من امتلاك القنبلة النووية من جهة، وبما يحيد الضغوط الإسرائيلية المتزايدة عليه ، وينزع أي ذريعة قد تستخدمها حكومة "نتانياهو" لتوريط واشنطن في مواجهةٍ عسكرية مع إيران من ناحية أخرى[1].

3.1 إستراتيجية إيران من أجل التقارب مع أمريكا:

مع الأزمة الاقتصادية العميقة التي تسببت فيها العقوبات على إيران ، وكذلك مع تعقيدات الملف السوري واللبناني المتتالية ، يبدو أن الإدارة الإيرانية في عهد "روحاني"- المحسوب على معسكر الاعتدال[2]- و إستراتيجيتها المرنة الشجاعة تراهن على تقارب مع الغرب والولايات المتحدة ، إذ أعلن

وقاد ذلك إلى انخفاض عوائد إيران من النفط من 100 مليار دولار عام 2011 إلى 35 مليار دولار في عام 2013 . كما تراجع الإنتاج الإجمالي من النفط من 4 مليون برميل إلى 2.7 مليون برميل يومياً؛ وصاحب ذلك تراجع كبير في قيمة العملة الإيرانية أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى .وبينما تشير مصادر إيرانية إلى أن نسب النمو الاقتصادي لم تتجاوز صفر بالمائة خلال العامين الماضيين، تقول مصادر غربية :إن الاقتصاد الإيراني انكمش بما يزيد عن 5 بالمئة خلال العام الأخير. (تمت الإشارة إلى هذه الإحصائيات في : **النووي الإيراني :أرباح اتفاق إيران و تكاليفه** ، تقدير موقف ، مركز الجزيرة للدراسات ، 28 نوفمبر 2013 ، ص 3، 4 .

(http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/11/20131128124318392745.htm

[1] التقارب الأمريكي – الإيراني : أسبابه وفرص نجاحه ، المرجع السابق .

[2] انظر في هذا الشأن : شهير شهيد ثالث ، **هل بإمكان روحاني التوصل إلى حل بشأن برنامج إيران النووي ؟ الاعتدال المنحاز** ، المجلة ، 2013 ، العدد 1587 - سبتمبر ، ص 11 .www.majalla.com

المرشد الإيراني الأعلى" آية الله خامنئي"- بتاريخ 17 سبتمبر - في اجتماعه بقادة الحرس الثوري الإيراني، قبوله بالمرونة الشجاعة والتحركات الدبلوماسية من أجل الحوار والتفاوض مع الولايات المتحدة والغرب، وأنه قد فوض "روحاني" تفويضا كاملا في دبلوماسية مرنة تشمل الملف النووي الإيراني،وهو ما اعتبره المراقبون بمثابة الضوء الأخضر للرئيس الإيراني" حسن روحاني" للتفاوض مع المجتمع الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الملف النووي من جهة والعلاقات الثنائية من جهة أخرى ، و يمكن تقديم تنازلات خلاله بنفس طريقة إنهاء الحرب الإيرانية العراقية ، كتنازلات مؤقتة يمكن من خلالها الاستفادة منها في الحفاظ على النظام كما صرح "روحاني" نفسه في ورقة أكاديمية له في يناير سنة 2013 م ، وقبل شهور قليلة من ترشحه للرئاسة.

نشرت مجلة(دير شبيجل الألمانية) تقريرا -كتبه إريك فولاث- ويشير فيه مصادر استخباراتية تؤكد استعداد روحاني لتقديم تنازلات عن منشأة (فوردو) النووية الإيرانية – بوقف أنشطتها أو إزالة أجهزة الطرد المركزي منها تحت مراقبة المفتشين الدوليين- مقابل تخفيف العقوبات على الاقتصاد الإيراني ، و التي وصفها التقرير بأنها خطيرة للغاية ، رغم أنه لم يتم تشغيلها إلا أواخر 2011 م ، لكنها تقع تحت الأرض بعمق 696 وتشمل جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم بنسبة 20% ، وتقع أجهزتها على عمق 70 مترا ، مما يجعل عملية تدميرها صعبة بشكل كبير، وتبدو الأقرب لإنتاج اليورانيوم المخصّب اللازم لتصنيع قنابل نووية.و هو ما تنفيه طهران دوما. و الأكيد أن إيران لن تتنازل عنها بالمطلق، ولكن موقف "روحاني"- حسب هذا التقرير يأتي- بهدف رفع العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية، ورفع الحظر عن الصادرات النفطية الإيرانية والسماح لمصرف إيران المركزي بالعودة إلى العمل على المستوى الدولي، ويرى التقرير أنه قد تكون خطوات "روحاني "التقاربية مع الولايات المتحدة والغرب ناتج عما فوجئ به بعد استلامه الرئاسة من وضع للاقتصاد الإيراني، الذي وصفه التقرير بأنه في وضع كإرثي على مختلف مستوياته.

كما يذكر أنه أثناء الزيارة حرص الرئيس الإيراني والوفد المرافق له على تجنب الحديث عن اليهود وإسرائيل، وما يتعلق بهما، كما سبقها عرض من الحكومة الإيرانية بالتوسط للتفاوض بين "بشار الأسد" ومعارضيه، وأظهر روحاني لهجة متسامحة وأكثر لينا تجاه مختلف القضايا الشائكة، و لجا إلى خطاب الوعود المألوفة.

و الجدير بالذكر هنا أن دوائر صنع القرار الخليجي تخشى من إمكانية قيام الولايات المتحدة بإبرام صفقة مع إيران عاجلاً أم آجلاً ، مما قد تضر بالمصالح والحقوق الخليجية ،حيث إن الدول الخليجية لها مشكلات ونزاعات متعددة مع إيران تعود أسبابها إلى عوامل الجوار الجغرافي ، أو التنافس

الاستراتيجي ، أو الاختلاف المذهبي ، أو غيرها. لذلك فإن أي قرار أميركي للتوصل إلى إبرام أي اتفاق مع طهران يجب ألا يكون على حساب الحقوق والمصالح الخليجية. خاصة وأن المفاوضات الأمريكية الإيرانية غالبا ما تتم بشكل سري وبعيدة عن الشفافية ولا يطلع الخليجيون عليها.

ويؤكد على أنه كان ينبغي على واشنطن" أن تقدم ضمانات ذات مصداقية إلى دول الخليج، وتعهدات بعدم تقديم تنازلات إقليمية من دون التشاور مع حلفاء واشنطن في منطقة الشرق الأوسط؛ فلا ينبغي ان يؤدي السلام أو الوفاق الأميركي - الإيراني إلى تأثيرات ونتائج سلبية على أمن واستقرار ومصالح الأطراف الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، و لا يجب ان يتحقق ذلك على حساب حقوق الدول الخليجية ومصالحها ،فعلى دول الخليج " الاستعداد والتفكير في البدائل يجب أن يكون واحدة من أهم أولويات التفكير الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي حتى لا يفاجئها تغير التحالفات وموازين القوى في المنطقة.

وفي حال تحول التقارب الحذر بين إيران والولايات المتحدة لاتفاق منعقد وموثوق به، ستحدث حالة إعادة اصطفاف إقليمي، فبينما تقترب إيران من الغرب رغم أنف إسرائيل التي تؤكد كل يوم على رفض هذا التقارب، وتؤكد على خطورة أي علاقة مع إيران النووية والداعمة للجماعات المسلحة في كل دول الجوار من أفغانستان حتى لبنان وإسرائيل، ولا زالت تصر على رفض التحكيم الدولي في قضية الجزر الإماراتية المحتلة، وهي القضية التي لم يطرحها روحاني ولم يتطرق إليها رغم كل شعاراته التقاربية والحوارية من الولايات المتحدة حتى السعودية، قد تركّز دول الخليج العربية على تطوير علاقاتها مع الصين الحليفة لإيران.إذ غدا من المتوقع أن تصبح الصين أكبر شريك تجاري لدول الخليج العربية ، لتحلّ بذلك محلّ الإتحاد الأوروبي. "أما الولايات المتحدة ، فهي سادس أكبر الشركاء التجاريين لمنطقة الخليج" .

ويرى بعض المراقبين إن صناع القرار الصينيين على يقين تام بأن التقارب الأمريكي– الإيراني هو مسألة وقت ، ولهذا السبب ، يريد العملاق الاقتصادي الصيني التركيز على علاقاته مع السعودية ،وسائر دول الخليج العربي "لكيلا يضع جميع بيضه في السلة الإيرانية.

فيما قد تستغني الولايات المتحدة عن ارتباطها بالخليج، حال الارتباط بإيران، في حين قد تعتمد بلدان الخليج على حلفائها الأوروبيين في حماية الممرات البحرية، ويشير بعض التقارير الحديثة إلى إمكانية عودة بريطانيا إلى "شرقي السويس"، بالإضافة إلى تأمين تواجد عسكري دائم في مياه الخليج. وشاع استخدام عبارة "شرقي السويس" في عام1968 م ،عندما أعلنت بريطانيا عزمها على إنهاء تواجدها العسكري في شرقي قناة السويس بحلول عام 1971 م . وبالتالي، منحت بريطانيا دول الخليج العربية

عملياً كامل السيادة على أراضيها، ولكن تظل كل هذه الهواجس هواجس لتقارب دبلوماسي حذر بين الإدارة الأمريكية وإيران برئاسة روحاني الحذر هو الآخر لا يمكن اليقين بأي نتائج لها في النهاية [1].

2. اتفاق الخطوة الأولى نقطة تحول في المسألة النووية الإيرانية:

يعدّ اتّفاق جنيف اتفاقًا مرحليًّا موقّتًا يمتدّ لستّة أشهر قابلة للتجديد بموافقة الطرفين ، ويمنح الفرصة لاتّخاذ إجراءات لبناء الثقة ، وإطلاق مفاوضات جّدية للتوصّل في نهاية المطاف إلى اتّفاق شامل بخصوص البرنامج النووي الإيراني . وبحسب منطوقه ، يهدف الاتفاق إلى ضمان سلمية البرنامج النووي الإيراني[2].و اعتُبر هذا الاتفاق ، الذي راوغ المفاوضين طوال سنوات من المباحثات ، أحد أهم نجاحات الدبلوماسية الدولية منذ بداية القرن .وقد وُصف الاتفاق في واشنطن بأنه أبرز إنجاز لإدارة الرئيس" باراك

أوباما" في حقل السياسية الخارجية ، بينما وصف من قبل أنصار الرئيس الإيراني" حسن روحاني" وحلفاء

إيران الإقليميين بأنه أبلغ أثرًا من القنبلة النووية ذاتها[3].و قد حظي الوفد الإيراني المفاوض في جنيف ، - الذي وقع على اتفاقية في الشأن النووي الإيراني مع القوى العظمى-، باستقبال حافل لدى عودته إلى طهران إذ ردد المستقبلون هتافات الترحيب [4].

---

[1] هاني نسيرة ، **تقارب حذر، وهواجس مؤجلة..العلاقات الأمريكية الإيرانية والخليج!** معهد العربية للدراسات . الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 02 أكتوبر 2013م .

تقارب-حذر،-وهواجس-مؤجلة العلاقات-الأمريكية-الإيرانية-والخليج http://studies.alarabiya.net/hot-issues/

[2] **الاتفاق النووي:خطوة أولى في مسيرة إعادة تأهيل إيرانيّة طويلة** ، قضايا راهنة ، تقدير موقف ، وحدة تحليل السياسات في المركز ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات ، 28نوفمبر 2013 .

http://www.dohainstitute.org/release/5bf7537d-47b1-4f28-8e29-11baf42842a4

[3] مركز الجزيرة للدراسات ، **النووي الإيراني :أرباح اتفاق إيران و تكاليفه** ، تقدير موقف ، مركز الجزيرة للدراسات ، 28 نوفمبر 2013 ، ص2 .

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/11/20131128124318392745.htm

[4] **البرنامج النووي الإيراني: استقبال حافل للوفد الإيراني المفاوض في جنيف لدى عودته إلى طهران ،**

آخر تحديث :الاثنين، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني، 2013، GMT09:19

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/11/131125_iran_nuclear_deal_welcome.shtml

1.2 جذور الاتفاق :

بعد جولةٍ استغرقت أربعة أيام من المفاوضات "الشاقّة" بين إيران والدول الستّ (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن + ألمانيا)، وبعد 19 جولة من المفاوضات المتعدّدة التي امتدّت لنحو عشر سنوات، جرى يوم الأحد 2013/11/24م في جنيف إبرام اتّفاق تمهيدي لحلّ أزمة الملفّ النووي الإيراني بين وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" ومفّوضة الشؤون الخارجية الأوروبية" كاثرين أشتون"، وبحضور وزراء خارجية الدول الستّ المشاركة في المفاوضات[1].كان الاتّفاق متوقّعًا على نطاقٍ واسع، بـ عد حملة العلاقات العامّة التي قام بها الطرفان الإيراني والأميركي؛ لتهيئة الرأي العامّ في بلدانهم لحدوث تقاربٍ بين خصمين تاريخّيين في أعقاب فوز الرئيس روحاني بانتخابات الرئاسة الإيرانية الصيف الماضي. بل كان الاتفاق جاهزًا للتوقيع في جولة المفاوضات السابقة التي جرت مطلع شهر نوفمبر 2013م، لكن تأجّل ذلك إلى الجولة الأخيرة، نتيجة ظهور بعض العقبات التي عطّلته[2].

كان من بين العوامل التي أفضت إلى الاتفاق محادثات سرية أجريت مع إيران على مدى شهور في أماكن غير متوقعة مثل سلطنة عمان استخدم خلالها المسؤولون الأمريكيون الطائرات العسكرية والمداخل الجانبية و مساعد الخدمة للحفاظ على السرية.

و قد أكد مسؤولون أمريكيون و مسؤول إيراني سابق إجراء هذه المحادثات التي كانت أهم اتصال على مدى 30 عاما وصفت إيران الولايات المتحدة خلالها بأنها "الشيطان الأكبر" وصفت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بأنها جزء من " محور الشر " مع العراق و كوريا الشمالية[3] .

---

[1] FRANCE 24 **,Nucléaire iranien : accord historique à Genève ,** Dernière modification : 25/11/2013 .
http://www.france24.com/fr/20131124-nucleaire-iranien-accord-trouve-geneve-iran-israel-/

[2] **الاتفاق النووي: خطوة أولى في مسيرة إعادة تأهيل إيرانّية طويلة** ، المرجع السابق.

[3] **الشيطان الأكبر يقابل محور الشر و يتفق معه** ، صحيفة المستقبل ، الأربعاء 27 نوفمبر 2013 ، ص 15 .
http://www.almustaqbal.com/PDfversionv4.aspx?PDFType=asis&issuenumber=4874&pagenumber=15

2.2 مضمون الاتفاق :

1.2.2 تعهدات الجانب الإيراني[1] : تحتفظ إيران بنصف مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المئة بدرجة أكسدة تصل إلى 20 في المئة لإنتاج الوقود لمفاعل طهران البحثي. وتقوم إيران بتذويب النصف الثاني من مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة 20 %ليصل إلى درجة من التخصيب لا تتعدى نسبة 5 %.

- تتعهد إيران بعدم تخصيب اليورانيوم بنسبة تتجاوز الخمسة %لمدة ستة أشهر.

- تتعهد إيران بأنها لن تقوم بأي نشاط إضافي في مفاعلي(نطنز) و(فوردو) النوويين وفي مفاعل (آراك) الذي يعمل بالمياه الثقيلة، والذي تشير إليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية باسم «آي آر 40».

منشأة**(نطنز)** النووية: خلال فترة الستة أشهر، لن تقوم إيران بتغذية أجهزة الطرد المركزي المركبة في المنشأة بغاز اليورانيوم السداسي الفلور «يو أف 6». ويذكر أن هذه الأجهزة لا تقوم حتى الآن بتخصيب اليورانيوم. كما تتعهد إيران بعدم تركيب أي أجهزة طرد مركزية جديدة في المنشأة من أي نوع. وتتعهد إيران بأنها ستقوم خلال فترة الستة أشهر باستبدال أجهزة الطرد المركزي الموجودة لديها بأجهزة طرد أخرى من النوع نفسه.

منشأة**(فوردو)**: تتعهد إيران بأنها لن تتخطى نسبة الخمسة في المئة في تخصيب اليورانيوم في أربع مجموعات من أجهزة الطرد المركزي المركبة في المنشأة ، والتي تعمل حالياً على تخصيب اليورانيوم. كما تتعهد بعدم زيادة حجم التخصيب الحالي في المجموعات الأربع العاملة. وتتعهد إيران بعدم تغذية مجموعات أجهزة الطرد المركزي المتبقية وعددها 12 ، باليورانيوم السداسي الفلور «يو أف 6»، على أن تبقى هذه المجموعات غير عاملة. كما تتعهد بعدم وجود أي نشاط مشترك بين المجموعات العاملة وغير العاملة. وتتعهد إيران باستبدال أجهزة الطرد المركزي الموجودة لديها بأجهزة طرد أخرى من النوع نفسه خلال فترة ستة أشهر.

---

[1] لمزيد من الاطلاع :

Les détails de l'accord sur le nucléaire iranien , Le Monde.fr avec AFP | 24.11.2013 à 10h11 • Mis à jour le 25.11.2013 à 08h44 .

http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2013/11/24/ce-que-prevoit-l-accord-sur-le-nucleaire-iranien_3519404_3218.html

مفاعل (آراك): تتعهد إيران بعدم تشغيل مفاعل(آراك) خلال فترة ستة أشهر، وعدم تزويده بالوقود أو بالمياه الثقيلة، كما أنها خلال هذه الفترة ستوقف إنتاج الوقود للمفاعل، ولن تجري أي اختبارات أخرى للوقود فيه أو تركب أي مكونات إضافية له.

ـ كما أعلنت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ستعمل على تحويل مادة «يو أف 6» المخصبة إلى «يو أو 2» مخصب بنسبة 5 %، وستحول هذه المادة المخصبة حديثاً الموجودة لديها إلى أكسيد بمستوى 5 % في غضون الأشهر الستة المقبلة.

ـ تتعهد إيران بعدم بناء أي منشأة إضافية للتخصيب.

ـ تستمر إيران في أنشطة تخصيب اليورانيوم لأغراض البحث والتطوير العلمي والتي لا تهدف إلى تكديس كميات من اليورانيوم المخصب.

ـ تتعهد إيران بعدم إعادة تأهيل للمواد النووية أو تشييد أي منشأة قادرة على إعادة التأهيل.

ويتضمن الاتفاق موافقة إيران على السماح بالمزيد من عمليات الرقابة على نشاطها النووي:

ـ تتعهد إيران بتأمين المعلومات اللازمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما فيها المعلومات حول التصاميم المتعلقة بمفاعلاتها النووية، ووصف دقيق للمباني الموجودة في كل موقع نووي، ووصف دقيق لحجم العمليات في كل موقع مرتبط بنشاط نووي. كما تلتزم إيران تزويد الوكالة بالمعلومات حول مناجم اليورانيوم ومحطات تجهيزه. وتتعهد إيران بتوفير جميع هذه المعلومات خلال فترة ثلاثة أشهر من بدء اعتماد هذه الإجراءات.

ـ تتعهد إيران بتقديم معلومات تقنية والتصاميم المطلوبة عن مفاعل (آراك).

ـ تتعهد إيران بالاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتوصل إلى «خريطة طريق اتفاقية السلامة والأمان» حول مفاعل (آراك) ، والتي تتناسب مع الأهداف السلمية لنشاطه.

ـ إتاحة المجال لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدخول مفاعلي (نطنز) و(فوردو) يوميا. وإتاحة المجال أمام المفتشين بدخول هذين الموقعين بدون تبليغ مسبق بهدف الحصول على تسجيلات كاميرات المراقبة، فجأة.

ـ إتاحة المجال للوكالة الدولية للاطلاع على أنشطة منشآت تجميع أجهزة الطرد المركزي مع تعهد إيران بأن هذا النشاط سيقتصر خلال فترة الستة أشهر على إنتاج أجهزة طرد مركزية لاستبدال الأجهزة المتضررة فقط .

ـ إتاحة المجال أمام الوكالة لدخول مناجم اليورانيوم ومحطات تجهيزه.

2.2.2 تعهدات دول مجموعة الـ«5+1» :

ـ تجميد خططها الهادفة إلى خفض مبيعات إيران من النفط الخام، ما يسمح للدول المستوردة حالياً من إيران في الاستمرار بالشراء بالمعدل الحالي من النفط الخام من الدولة الإيرانية، وإعادة مبالغ محددة من عوائد صادرات النفط الإيراني من الخارج.

ـ تجميد العقوبات المفروضات من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على خدمات النقل والتأمين المرتبطة بمبيعات النفط الخام.

ـ تتعهد الدول الست بتحرير نسبة يتم الاتفاق على قيمتها من عائدات إيران النفطية المجمدة في الخارج.

ـ تجميد العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على صادرات إيران البتروكيمائية وعلى الخدمات المتعلقة بهذا النوع من التصدير كخدمات التأمين والنقل وغيرها.

ـ تجميد العقوبات المفروضة على قطاع الذهب والمعادن الثمينة وعلى الخدمات المتعلقة بهذا القطاع.

ـ تجميد العقوبات الأميركية المفروضة على قطاع تصنيع السيارات في إيران وعلى الخدمات المتعلقة بهذا القطاع.

ـ الترخيص لتزويد وتركيب القطع اللازمة في إيران لضمان سلامة الطيران المدني الإيراني، والترخيص لعمليات التصليح والتفتيش المتعلقة بضمان سلامة الطيران في إيران.

ـ عدم فرض أي عقوبات جديدة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على إيران في ما يتعلق ببرنامجها النووي لمدة ستة أشهر.

ـ تمتنع الحكومة الأميركية عن إصدار أي حظر جديد في أطر الخيارات القانونية لرئيس البلاد والكونغرس.

ـ إقامة قناة «مالية» تسمح لإيران باستعمال جزء من عائداتها النفطية المجمدة في الخارج بهدف تفعيل ما سمته مجموعة الـ«5+1» بـ«التجارة الإنسانية» لتلبية حاجات الشعب الإيراني. وهي تشمل التحويلات المالية المرتبطة بمشتريات إيران من الغذاء والسلع الأولية الزراعية والأدوية والأجهزة الطبية. كما سيتم تسهيل التحويلات للمصاريف الطبية للشعب الإيراني في الخارج. وستمر هذه التحويلات عبر مصارف أجنبية وإيرانية يتم تحديدها عند إقامة القناة.

ـ وقد تسمح القناة المالية لإيران بتحويل ما يتوجب عليها من التزامات مالية لمنظمة الأمم المتحدة. كما تسمح لها بالتحويل المباشر خلال فترة الستة أشهر لأقساط الجامعات والمعاهد للطلاب الإيرانيين الذين يدرسون في الخارج، على ألا تتخطى قيمة كل قسط نسبة معينة يتفق عليها.

ـ رفع الاتحاد الأوروبي لسقف التحويلات المالية المسموح بها للأعمال التجارية التي لا يشملها قانون العقوبات، إلى نسبة متفق عليها.

3.2.2 الخطوات النهائية للحل الشامل :

بعد مراقبة تنفيذ هذه البنود من قبل الطرفين خلال مدة الستة أشهر، سيصار إلى دراسة تفاصيل الحل الشامل بعد عام، وسيعكس الحقوق والواجبات المرتبطة بمعايير الاتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية «أن بي تي». وسيشمل الحل رفع العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن الدولي على إيران.

وسيتفق الطرفان الدولي والإيراني خلال مرحلة الحل الشامل على برنامج لتخصيب اليورانيوم يلتزم معايير الأهداف السلمية للتخصيب ومستوى التخصيب وحجمه. كما سيعمل الحل الشامل على إزالة القلق الدولي بشأن مفاعل (آراك).

وبعد أن تلتزم إيران بتنفيذ بنود المرحلة الأخيرة من الاتفاق حتى نهاية المدة الزمنية المتفق عليها، سيتم التعامل مع البرنامج النووي الإيراني بالطريقة نفسها التي يعامل بها أي برنامج للدول الموقعة على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

3. نقاط الاختلاف بين الاتفاق الحالي و اقتراحات الاتفاقيات السابقة التي عرضت على إيران:

وقّعت إيران والدول الغربية ثلاثة اتفاقات سابقة لحلّ أزمة الملفّ النووي . وقد جرى التوصّل إليها جميعًا على خلفية الغزو الأميركي للعراق، وتحوّل الولايات المتحدة إلى جارة لإيران ، وكانت واشنطن تحتفظ بما لا يقلّ عن 200 ألف جندي على حدود إيران الشرقية مع أفغانستان والغربية مع العراق. أثار الوجود العسكري الأميركي مخاوف إيران من احتمال استهدافها بعد العراق و أفغانستان ، بخاصّة بعد أن قام الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن بضمّها إلى محور الشّر إثر إعلانه عن عقيدة الأمن الأميركية الجديدة ، والتي حملت اسم مبدأ بوش في سبتمبر 2002م. وعليه، نسّقت إيران أمنيًّا مع الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق. وعرضت إيران في جولات مفاوضاتها مع الدول الغربية التي كانت تقتصر في ذلك الوقت على الترويكا الأوروبية (فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا) التوصّل إلى تفاهمات بخصوص ملفّها النووي؛ في مقابل رفع العقوبات، والاعتراف بدورها الإقليمي.

يعود أوّل تفاهم نووي إيراني - غربي إلى عام 2003 م ،حيث جرى الإعلان عن بيان "سعد آباد" في طهران عقب لقاءٍ جمع بين وزير الخارجية الإيراني في ذلك الوقت "كمال خرازي"، ووزراء خارجية الترويكا

الأوروبية. وتضمّن البيان التزامًا طوعيًّا من إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم، والسماح للمفتشين الدوليين بزيارة منشآتها النووية الناشئة حينئذ في (نطنز)وفي المقابل تعهدت فرنسا وبريطانيا وألمانيا بعدم تحويل الملفّ النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.

وفي 24 فبراير 2004م وقّعت إيران في بروكسل اتّفاقًا مع الأوروبيين، التزمت بموجبه وقف عمليات بناء أجهزة الطرد المركزي، وتعليق عمليات صنع قطع الغيار اللازمة لتلك الأجهزة. وقد ترأس "حسن روحاني" الوفد الإيراني المفاوض، في حين كان "خافيير سولانا "على رأس الوفد الأوروبي.

أما الاتّفاق الثالث بين الطرفين، فجرى توقيعه في باريس في 14 نوفمبر 2004م ،والتزمت فيه إيران طوعيًّا تعليق جميع أنشطتها النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، وبناء الأجهزة والمنشآت المرتبطة به، وصناعتها. إضافةً إلى وقف جميع التجارب المتّصلة بالأنشطة النوويّةوفي المقابل، تعهدت الدول الأوروبية بقبول عضوية إيران في منظّمة التجارة العالمية.

لم تكن إدارة بوش الابن مهتّمة بالعروض الإيرانيّة؛ إذ كانت تشعر بأنّها غير مضطرّة لتقديم تنازلات مهما قلّ شأنها للإيرانيين. وقد أدّى تجاهل واشنطن عروض التفاوض الإيرانية إلى قيام حكومة " محمود أحمدي نجاد" التي وصلت إلى الحكم صيف 2005م، باستئناف العمل بالبرنامج النووي، مستفيدةً من الصعوبات التي كان الأميركيون يواجهونها في كلٍّ من العراق وأفغانستان. وقد دفع ذلك بالوكالة الدولية للطاقة الذّرية إلى تحويل الملفّ إلى مجلس الأمن الذي أصدر في يوليو 2006 م قراره الأوّل بخصوص الملفّ النووي الإيراني، ودعا فيه طهران إلى وقف عمليات تخصيب اليورانيوم. وفي ديسمبر من العام نفسه أصدر المجلس أوّل قرار يقضي بفرض عقوبات ماليّة وتجارية وعسكرية ضدّ إيران.

على الرغم من انتقال الملفّ إلى مجلس الأمن، وصدور مجموعة من القرارات بحقّ إيران، استمرّ مسلسل المفاوضات بمحطّات متعدّدة؛ في جنيف 1 (يوليو 2008م)، وجنيف 2 (اكتوبر 2009م)، وجنيف 3 (ديسمبر 2010م)، وإسطنبول1 (فبراير 2011م)، وإسطنبول 2 (أبريل 2012م)، وبغداد (مايو 2012م)، وموسكو (يونيو 2012م)، وألماتا 1 (فبراير 2013م)، وألماتا 2 (أبريل 2013م).

كانت جولة إسطنبول 2 عام 2012 م من الجولات المهمّة؛ لأنّها ثّبتت أسس التفاوض بين الطرفين؛ إذ أقّرت "كاثرين أشتون" مفوّضة الشؤون الخارجية الأوروبية في نهايتها حقّ إيران في التخصيب، وذلك بالالتزام بالحدود التي تسمح بها الوكالة الدولية للطاقة الذّرية، في مقابل حوافز اقتصادية يجري التفاوض بشأنها.

وفي جولة ألماتا 2 (أبريل 2013م)، جدّدت مجموعة (5+1) عرضها للإيرانيين، برفع العقوبات جزئيًّا عنهم مقابل الالتزام بثلاثة شروط، وهي: تعليق جميع الأنشطة النووية في منشأة (فوردو)، والقبول بالمزيد

من رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذّرية على أنشطتها النووية، والتخلّص من اليورانيوم المخصّب بنسبة 20%.

بقيت المفاوضات معلّقة في انتظار نتائج الانتخابات الرئاسّية الإيرانية صيف 2013م، ومع إعلان فوز "حسن روحاني" وتغيير فريق المفاوضين، بدأت جولة جديدة في نيويورك (سبتمبر 2013م)، أعقبتها جولتان في جنيف (7-8 نوفمبر2013م)، بينما كانت تجري مفاوضات سرّية بين واشنطن وطهران بوساطة عمانّية، جرى إخراجها إلى العلن في جولة جنيف الأخيرة (20-23 نوفمبر2013م)، وخلالها جرى الإعلان عن التوصّل إلى الاتّفاق المرحلي[1].

"في 25 تشرين الثاني/نوفمبر قدّم العميد (المتقاعد **(مايكل هيرتسوغ**، زميل أقدم زائر في "المركز البريطاني الإسرائيلي للاتصالات والأبحاث(BICOM) "، تقييمه للاتفاق النووي مع إيران وتداعياته، وذلك من خلال بيان هاتفي للمركز. ويغطي الملخص التالي النقاط الإيجابية والسلبية للاتفاق المؤقت التي جاءت في تقييمه، والمخاوف حول المرحلة النهائية وموقف إسرائيل. والعميد هيرتسوغ هو أيضاً زميل "ميلتون فاين" الدولي في معهد واشنطن"[2].

4. العناصر الايجابية و نقاط الضعف الرئيسية في الاتفاق المؤقت :

يمكننا استقراء بعض العناصر الإيجابية والسلبية في هذا الاتفاق المؤقت.

1.4 **العناصر الإيجابية الرئيسية :**

- تنص ديباجة الاتفاق على أن إيران لن تسعى إلى تطوير أسلحةً نووية تحت أي ظرفٍ من الظروف. وهذا بالطبع بيان تفسيري فقط، غير أنه لن يمثّل أهمية إلا إذا أقدمت إيران على أية انتهاكات في المستقبل.
- يعمل هذا الاتفاق من الناحية العملية على إيقاف الساعة النووية الإيرانية تقريباً . حيث ينص على أن تتوقف إيران عن تخصيب اليورانيوم حتى 20 في المائة وأن تقوم بتحويل المخزون الحالي. كما أنها

[1] **الاتفاق النووي: خطوة أولى في مسيرة إعادة تأهيل إيرانّية طويلة** ، المرجع السابق .

[2] مايكل هيرتسوغ ، **تقييم إسرائيلي للاتفاق مع إيران** ، مقابلات وعروض تقديمية ، تحليل السياسات ، المركز البريطاني الإسرائيلي للاتصالات والأبحاث(BICOM) ، 26 نوفمبر 2013 .

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/an-israeli-assessment-of-the-iran-deal

ستواصل التخصيب حتى 3.5 في المائة،لكن لا يمكنها إضافة أجهزة طرد مركزي، وسيتم تحويل أي كمية إضافية على المخزون الحالي إلى أكسيد.

▪ ليس من المفترض أن تقوم إيران بتصنيع أي أجهزة طرد مركزي جديدة إلا لإجراء أعمال التصليح أو تشغيل الجيل الجديد من أجهزة الطرد المركزي.

▪ ستستمر عمليات التفتيش بصفة يومية الآن، وسوف تشمل الاستعانة بكاميرات، وستغطي تلك العمليات تصنيع أجهزة الطرد المركزي، وهو عنصر جديد دخل في المعادلة [1].

2.4 نقاط الضعف الرئيسية :

▪ يعترف الاتفاق ضمناً بحق إيران في تخصيب اليورانيوم. غير أن هذا الاعتراف الضمني كان حجر عثرة أساسي نظراً لرغبة إيران الشديدة في النص على هذا الحق تحديداً . لكن في النهاية تم السماح لإيران بمواصلة تخصيب اليورانيوم في الفترة المرحلية، وتشير نهاية الوثيقة إلى خطوط إرشادية للمرحلة النهائية، التي يتضح منها أنه سيتم السماح لإيران بإجراء التخصيب.

▪ يمكن عكس كافة التدابير التي تعمل على إيقاف الساعة النووية الإيرانية. فلم يجري تعطيل أي جهاز طرد مركزي أو تفكيك أي موقع أو حتى إيقاف تشغيله. حتى أن المخزون من اليورانيوم المخصب المحول إلى أكسيد يمكن تحويله إلى يورانيوم مخصب مرةً أخرى.

▪ فيما يتعلق بمنشأة معالجة المياه الثقيلة ومفاعل "أراك" النووي، الذي يمكن أن يوفر البلوتونيوم لصنع الأسلحة النووية، فقد نص الاتفاق على أن إيران لن تطور دورة الوقود للمفاعل النووي، لكنه يسمح لإيران بمواصلة البناء الهيكلي.

▪ لم تتم معالجة مخاوف "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" بشأن الأنشطة السابقة والحالية فيما يتعلق بالبعد العسكري المحتمل للبرنامج النووي الإيراني.

▪ يضفي الاتفاق ضمنياً طابع الشرعية على إيران كعضو في المجتمع الدولي، ويمكن أن يتيح لها مزيداً من الحرية في مواصلة الأنشطة السلبية الأخرى في المنطقة التي تتجاوز البرنامج النووي، ومن بينها دعم الأسد في سوريا والأنشطة الإرهابية لـ «حزب الله» وما إلى ذلك.

▪ المغزى من تخفيف العقوبات ليس واضحاً .فلن تُفرض عقوبات إضافية ولن يمارس المزيد من الضغط على صادرات النفط الإيرانية وستتمكن إيران من تصدير الذهب والمعادن النفيسة الأخرى، وستُرفع العقوبات المفروضة على صناعة البتروكيماويات والسيارات وغيرها. كما تتراوح تقديرات الفوائد الضخمة

[1] مايكل هيرتسوغ ،المرجع السابق .

التي ستعود على إيران ما بين 5 مليار دولار إلى 20 مليار دولار. ورغم أن هذا ليس انهياراً لنظام العقوبات، إلا أن هناك قلقاً كبيراً حيال الأثر النفسي لإحداث خرق في نظام العقوبات[1].

عدم وضوح المرحلة النهائية

- يبدو أن هناك عدم اتفاق بين "مجموعة دول الخمسة زائد واحد"(5+1) عندما يتعلق الأمر بالمرحلة النهائية.كما أن الخطوط الإرشادية في الاتفاق المتعلقة بالمرحلة النهائية لا تبشر بخير تماماً لأنها تعترف ضمنياً بحق إيران في تخصيب اليورانيوم وتشير إلى أن العقوبات سيتم رفعها تماماً، ولكنها لا تبدد بوضوح مخاوف إسرائيل والعديد من الدول الأخرى في المنطقة من عدم نجاح هذا الاتفاق على الحدّ بشكل كبير من قدرة إيران على تجاوز العتبة النووية والانطلاق نحو تصنيع الأسلحة النووية من خلال تفكيك مكونات أساسية في برنامجها النووي .
- وفيما يتعلق بالتخصيب، هناك حاجة إلى تحديد المرحلة النهائية بشكل مادي ملموس من خلال إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء فيما يتعلق بالقدرة على تجاوز العتبة النووية (بتصنيع يورانيوم صالح للاستخدام في الأعمال العسكرية وسلاح نووي). واليوم تستطيع إيران أن تتجاوز العتبة النووية في غضون شهر أو شهرين من خلال حصولها على مواد مخصبة صالحة للأغراض العسكرية تكفي لصنع قنبلة نووية واحدة؛ وفقاً لتصريح مسؤول أمريكي رفيع المستوى، فإن الهدف من المرحلة النهائية هو إطالة مدة تجاوز العتبة النووية بحيث تصبح بالسنوات بدلاً من الأشهر، ولكن لم يتم تحديد هذا الهدف بوضوح.
- فيما يتعلق بمسار البلوتونيوم، يشير الاتفاق إلى أن هدف المرحلة النهائية هو تحويل محطة البلوتونيوم من استخدام الماء الثقيل إلى الماء الخفيف (على نحو يبدد خطر الانتشار)، ولكن يجب تحديد هذا الهدف بوضوح.
- يجب أن تعالج المرحلة النهائية بشكل واضح مخاوف "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" فيما يتعلق بالأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني التي سيتم إدراجها في نظام المراقبة. ولم تتضح بعد كيفية التعامل مع الملفات المفتوحة المتعلقة بالشكوك التي تحوم حول البحوث والتسليح العسكري.
- يجب أيضاً طرح هذا السؤال: ما الذي يفترض الإيرانيون أنه سيحدث في حال عدم التوصل إلى اتفاق خلال ستة أشهر؟ سيكونون حينها محتفظين بقدراتهم الكاملة. و في الوقت نفسه ، فإن التهديد بفرض

[1] مايكل هيرتسوغ ، المرجع السابق.

عقوبات جديدة غير واضح ، كما لا يرون أنهم يواجهون تهديداً ذو مصداقية حول قيام خيار عسكرية أمريكي. ومن المهم أيضاً إنفاذ العقوبات الحالية بشكل فعال خلال الفترة المرحلية.

أحدث الاتفاق جدلاً داخل إيران، تضمن النقاط التالية:

- لم يرد في الاتفاق أية جملة تنص على الاعتراف رسميًا بحق إيران في تخصيب اليورانيوم على أراضيها، طبقًا للمادة الرابعة من معاهدة وكالة الطاقة الذرية. وتظل عبارة "استمرار التخصيب" ليست "الاعتراف الرسمي" الذي لا جدال فيه.
- عند الحديث عن الخطوات النهائية في الحل، وضعت مجموعة (5+1) ثلاثة شروط ليكون التخصيب جزءًا من البرنامج النووي الإيراني، وهذه الشروط هي:
  1. أن يكون محدودًا من حيث المستوى والقدرة وحجم المخزون المخصب، ونطاقه وموقعه .
  2. أن يخضع لرقابة مشددة .
  3. إثبات الحاجة العملية له(Consistent with practical-needs) ، وهذا الشرط تحديدًا يعطي الجانب الغربي فرصة القول بأن الحاجة العملية لا تتطلب قيام إيران بالتخصيب داخل أراضيها. وهذه الشروط تعكس في حقيقتها سعيًا لتفكيك البنية التحتية لتخصيب اليورانيوم.
- نص اتفاق جنيف صراحة على ضرورة التزام إيران بقرارات مجلس الأمن الدولي. وهذا يعطي للقوى الغربية الحق بأن تطلب تعليق التخصيب حتى بالنسبة لما دون 5 في المئة الذي تم القبول به؛ وهو ما ينص عليه قرار مجلس الأمن.
- ما ستحصل عليه إيران فيما يتعلق بالعقوبات قليل لا يذكر مقارنة بما هو مطلوب من إيران الالتزام به.

أما القوى الإيرانية المؤيدة للإنفاق، فتؤكد أن التنازلات المقدمة لا تمس جوهر المشروع النووي، ويمكن التراجع عنها إذا اقتضت الحاجة؛ علاوة على أن الاتفاق يجعل إيران تركز جهودها على ملفات ملحة، كالملف الاقتصادي، ويفتح أمامها مجالا لتكون شريكا معترفا به في قضايا المنطقة كما يبدو في الملف السوري، وكما يتضح في التشاور التركي الإيراني على موضوع جنيف 2.

من جهة أخرى، واجه الاتفاق عاصفة هوجاء من رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، الذي وصف الاتفاق بالخطر؛ وهو الأمر النابع من أن الإسرائيليين يريدون تخلي إيران الكلي عن مقدرات التخصيب

ومجمل مخزون اليورانيوم المخصب الذي تمتلكه. ولكن الحقيقة أن الاتفاق، إضافة إلى أنه مؤقت ومحدد بستة شهور، يمثل كابحا كبيرا يمنع المشروع النووي الإيراني من إمكانية إنتاج سلاح نووي[1].

إن الناظر في تفاصيل الاتفاق الذي أبرمته مجموعة خمسة زائداًواحداً فجر الأحد 24 نوفمبر 2013م في جنيف يجد أن الجانب الدولي قد انتزع من الوفد الإيراني الموافقة على ترسانة إجراءات صارمة من شأنها كبح جماح البرنامج النووي و تفادي بلوغ إيران نقطة اللاعودة أو مرحلة التفجير النووي .وإذاذُفذ الاتفاق الانتقالي مثلما يفسره المصدر الغربي ، فإن الاتفاق النهائي الذي قد يبرم بعد ستة أشهر أو سنة، يكون اتفاقا تاريخياً . ويقول المصدر إن الاتفاق يمثل خطوة أولى مهمة لأن انعدام التوصل إلى إبرامه سيعني استمرار إيران في تطوير البرنامج النووي .وإلا فإنها ستخطو نحو نقطة اللاعودة يوماً على نبأ تفجير نووي في أعماق إيران.

على أن المفاوضات تهدف إلى التوصل الى خطة العمل المشتركة « و ينص الاتفاق الانتقالي في ورقة من أربع صفحات بعنوان حل شامل يضمن أن يكون البرنامج النووي الإيراني سلمياً صرفاً . وتلتزم إيران بأنها ، وتحت أي ظرف ، لا و لن تسعى « إلى ».تطور أسلحة نووية وهي بذلك تقبل ضمناً الكشف عن طبيعة النشاطات النووية في مختلف المنشآت وإجراءات تجميدها ، وتقبل أيضاً عمليات التفتيش التي يتولاها خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية .وتبدو العبارات واضحة ولا تقبل تفسيراً آخر سوى أن إيران ملزمة بفتح منشآتها النووية لتأكيد ما التزمت بتنفيذه ، وذلك بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، أي في غضون أسابيع قليلة.

إن الاتفاق الشامل سيمكّن إيران من التمتع بحقها الكامل في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بمقتضى البنود الفاعلة في معاهدة حظر الانتشار النووي، وتضيف الوثيقة في المقدمة أن وتثير مشكلة التخصيب عند مستوى 5 في % تأويلات متناقضة بين قول وزير الخارجية الإيراني أن الاتفاق يضمن حق إيران في التخصيب وقول ممثلي الدول الغربية إن الاتفاق يخلو من أية إشارة إلى زعم إيران ضمان حقها في تخصيب اليورانيوم . . وتذكر مقدمة خطة العمل المشتركة أن برنامج تخصيب يحظى بموافقة جميع الأطراف وتحكمه قيود عملية في نطاق إجراءات الشفافية من أجل ضمان طبيعة البرنامج السلمية . وتمثل بنود الاتفاق خطة متكاملة وفق مبدأ أن لا اتفاق على شيء قبل الاتفاق حول كل شيء ، أي أن

[1] النووي الايراني :ارباح اتفاق ايران و تكاليفه ، المرجع السابق .

الاتفاق يخضع لمبدأ خطوة خطوة وأن كل خطوة تقابلها خطوة من الطرف الآخر ، وأن كل خطوة يتم تنفيذها » شيء تكون قابلة للتراجع ما لم يتم الاتفاق حول بقية بنود الصفقة وتنفيذها كاملة[1].

5.مواقف الدول من اتفاق الخطوة الأولى :

1.5. موقف الأمين العام للأمم المتحدة و الوكالة الدولية لطاقة الذرية

1.1.5. الأمين العام للأمم المتحدة :رأى الأمين العام للأمم المتحدة" بان كي مون"أن الاتفاق المرحلي حول النووي الإيراني الذي وقع في جنيف قد يكون "بداية اتفاق تاريخي لشعوب وأمم الشرق الأوسط وابعد من هذه المنطقة."" بحسب المتحدث باسمه " مارتن نيسيركي"، وأضاف" بان كي مون" أن على كافة الأطراف المعنية، طهران مجموعة 5+1 (الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين وألمانيا)، أن تعمل الآن "لإرساء الثقة المتبادلة والسماح بمواصلة المفاوضات لتوسيع أبعاد هذا الاتفاق المرحلي[2] .

2.1.5. موقف الوكالة الدولية لطاقة الذرية :أصدر المدير العام للوكالة "يوكيا أمانو" بيانا رحبت من خلاله الوكالة بالاتفاق تم التوصل إليه في جنيف، والذي هو خطوة أخرى هامة إلى الأمام في أعقاب اتفاق تم التوصل إليه بين الوكالة وإيران في 11 نوفمبر في طهران. وبموافقة مجلس الوكالة المحافظين، فإن الوكالة تكون على استعداد لأداء دورها في التحقق من تنفيذ التدابير المتعلقة النووية "[3].

---

[1] **اتفاق جنيف الانتقالي يكبح جماح البرنامج النووي الإيراني** ، المرجع السابق .

[2] **اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني وإسرائيل تعتبره "أكبر انتصار" لإيران** ،أخبار إقليمية / إيران ، تحديث :24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013, 05:16 م ، نشر :24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013, 08:22 ص ، جنيف .

المصدر :الميادين - فارس - وكالات

- تعتبره-أكبر-انتصار http://www.almayadeen.net/ar/news/iran-_9,nxP7ZmU2KgqKAAFkeYw/

- اتفاق-حول-البرنامج-النووي-الإيراني-وإسرائيل

2.5. موقف دول الأمن

1.2.5. موقف أمريكا :اعتبر وزير الخارجية الأميركي" جون كيري"، أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران والقوى الكبرى بشأن البرنامج النووي الإيراني سيجعل إسرائيل أكثر أمناً، وذلك بعد الانتقادات التي كررتها الدولة العبرية حيال أي اتفاق مع طهران ، كما ذكر ان الاتفاق الشامل سيجعل العالم أكثر أمناً، وإسرائيل أكثر أمناً وشركاءنا في المنطقة أكثر أمنا.كذلك أكد الوزير الأميركي أن "هذه الخطوة الأولى لا تنص على حق إيران في التخصيب، أيا كانت التفسيرات التي تم إعطاؤها."وأضاف كيري "أن إيران وافقت على تعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة تزيد عن 5%. كما وافقت إيران على تخفيض أو تحويل مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 % "[1] . نبه إلى انه "لا يوجد أي فارق بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن الهدف النهائي وهو أن إيران لن تمتلك القنبلة النووية."و هو يأمل أن يقود الاتفاق بشأن النووي إلى علاقة جديدة لإيران مع الغرب ومع جيرانها.

جاءت تصريحات" كيري "بعيد إعلان وزير الخارجية الإيراني" محمد جواد ظريف" أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع القوى الكبرى يتضمن "إشارة واضحة إلى أن التخصيب سيستمرّ، وهذه مسألة لطالما اعتبرت حجر العثرة الرئيسي في المفاوضات[2]."

2.2.5. موقف فرنسا : أشاد وزير الخارجية الفرنسي" لوران فابيوس" بالاتفاق الإيراني، وقال إن هذا الاتفاق "يؤكد حق إيران في الطاقة النووية المدنية، لكنه يلغي أي إمكانية لحيازة السلاح النووي"، معتبرا أن اتفاق جنيف بين طهران والقوى الكبرى يمثل "خطوة أولى كبرى."

ورحّب الرئيس الفرنسي" فرنسوا هولاند "بالاتفاق التمهيدي الذي ابرم في جنيف حول البرنامج النووي الإيراني، معتبراً إيّاه "خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح" كما جاء في بيان نشره قصر الاليزيه .

---

[1] انظر في هذا الشأن :

Nucléaire : l'Iran et les grandes puissances scellent un accord , Mis à jour le 24/11/2013 à 18:37 , Publié le 24/11/2013 à 09:05 .

http://www.lefigaro.fr/international/2013/11/24/01003-20131124ARTFIG00020-nucleaire-l-iran-et-les-grandes-puissances-scellent-un-accord.php

[2] **الاتفاق النووي الاتفاق النووي الإيراني بين ترحيب دولي وتنديد إسرائيلي،** 24 تتشرين الثاني 2013 ،

https://now.mmedia.me/lb/ar/gulf/522187- -اتفاق-بين-ايران-والقوى-الكبرى-في-المفاوضات-بشأن-البرنامج-النووي

و اعتبر"الاتفاق التمهيدي الذي اعتمد يشكّل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح ومرحلة نحو وقف البرنامج العسكري النووي الإيراني وبالتالي نحو تطبيع علاقاتنا مع إيران[1]."

وأضاف الرئيس الفرنسي أن هذا الاتفاق "يحترم المطالب التي وضعتها فرنسا في مجال مخزون اليورانيوم وتخصيبه وتعليق تشغيل منشآت جديدة والرقابة الدولية."وتابع أن فرنسا "ستواصل العمل من اجل التوصل إلى اتفاق نهائي حول هذا الموضوع."

3.2.5. موقف بريطانيا : رأى وزير الخارجية البريطاني" وليام هيغ" أن الاتفاق حول برنامج إيران النووي "جيّد للعالم اجمع بما في ذلك لدول الشرق الأوسط والشعب الإيراني."وقال" هيغ " في تغريدة على حسابه الخاص على موقع تويتر "يدلّ الاتفاق على أنّه من الممكن العمل مع إيران ومعالجة المشاكل المعقدة دبلوماسياً."

وتابع "اتفاق على مستوى عال مهم ومشجع مع ايران. البرنامج النووي لن يتقدم خلال ستة أشهر وسيتم إلغاء أجزاء منه.[2]"

4.2.5.موقف روسيا :و يتجلى في ترحيب وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" بالاتفاق قائلاً «ليس هناك من خاسر، الكل رابحون[3].» ،و أضاف كذلك مشيدا به "الاتفاق يعني إننا موافقون على ضرورة الاعتراف بحق إيران على "الذرة السلمية" من بينها حق التخصيب مع إدراك أن جميع الأسئلة الموجهة إلى البرنامج النووي الإيراني سيتم إغلاقها [4].

---

[1] **الاتفاق النووي الاتفاق النووي الإيراني بين ترحيب دولي وتنديد إسرائيلي**،المرجع السابق .

[2] المرجع نفسه .

[3] **اتفاقٌ تاريخيٌ بين إيران والقوى الكبرى** ، صحيفة الوسط البحرينية ، الاثنين 25 نوفمبر 2013م الموافق 21 محرم 1435هـ ، العدد 4097.

http://www.alwasatnews.com/4097/news/read/831635/1.html

[4] **اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني وإسرائيل تعتبره "أكبر انتصار" لإيران** ،أخبار إقليمية / إيران ، تحديث :24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013, 05:16 م ، نشر :24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013, 08:22 ص ، جنيف .

المصدر :الميادين - فارس – وكالات .

- تعتبره-أكبر-انتصار /http://www.almayadeen.net/ar/news/iran-_9,nxP7ZmU2KgqKAAFkeYw

- اتفاق-حول-البرنامج-النووي-الإيراني-وإسرائيل

5.2.5.موقف الصين : اعتبر وزير الخارجية الصيني" وانغ يي" ان الاتفاق النووي الذي أبرم بين إيران والقوى العالمية الست في جنيف سيكون مفيدا للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.و ذكر أن "هذا الاتفاق مفيد لحماية منع الانتشار النووي على المستوى الدولي، ويفيد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ،ويفيد جميع الأطراف لإقامة علاقات طبيعية مع إيران وبالطبع يفيد الشعب الإيراني لتكون حياته أفضل. يشمل هذا الاتفاق جميع الأطراف المعنية. الأساس للخطوة التالية هو تنفيذه" [1].

3.5. موقف كوريا و إسرائيل

1.3.5. موقف كوريا :رحبت وزارة خارجية كوريا الجنوبية بالاتفاق الموقع بين إيران والسداسية بشأن ملف طهران النووي.وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الكورية الجنوبية، إنه على" بيونغ يانغ" الآن الإصغاء إلى مطالب المجتمع الدولي بشأن ضرورة التخلي عن برامج صنع السلاح النووي..

وأكد الدبلوماسي الكوري الجنوبي من جديد أن كوريا الشمالية يجب أن تنفذ التزاماتها وفقا للبيان المشترك الصادر عن المفاوضات السداسية حول نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية في 19 سبتمبر 2005 م ، وكذلك قرارات مجلس الأمن الدولي.

وأعرب وزير المالية الإسرائيلي" يائير لابيد" عن خيبة أمله من موقف فرنسا. وقال في تصريح لإذاعة الجيش الإسرائيلي، إنه "يمكن أن نتساءل عن ردود الفعل في العالم عندما نرى وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" يشيد بالتوصل إلى هذا الاتفاق بينما لن يتم تفكيك أي جهاز طرد مركزي ." فضلا عن ذلك، أفاد مسؤول أميركي بأن الرئيس" باراك أوباما" يعتزم التحدث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، اليوم، بشأن مخاوفه من الاتفاق النووي الإيراني[2] .

---

[1] **اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني وإسرائيل تعتبره "أكبر انتصار" لإيران** ، المرجع السابق .

[2] **تخصيب اليورانيوم مستمر.. وإسرائيل تعتبره انتصارا لطهران اتفاق نووي بين إيران والغرب... وخامنئي يباركه** ، صحيفة السفير ، 22 / 11 / 2013 ، العدد 12634.

http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=2012&EditionId=2625&ChannelId=63519#.UqQ58vRVRR8

و انظر أيضا :

اتفاقٌ تاريخيٌ بين إيران والقوى الكبرى ، المرجع السابق .

2.3.5. موقف إسرائيل : نددت إسرائيل بإبرام "اتفاق سيء" بشأن الملف النووي الإيراني[1]، معتبرة أن طهران حصلت على"ما كانت تريده ."وجاء في بيان صدر عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"[2] بعد ساعات من إبرام الاتفاق: "انه اتفاق سيء يقدم لإيران ما كانت تريده: رفع جزء من العقوبات والإبقاء على جزء أساسي من برنامجها النووي ."

وعبر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي عن أسفه لأن "الاتفاق يسمح لإيران بمواصلة تخصيب اليورانيوم، ويسمح ببقاء أجهزة الطرد المركزي كما يسمح بإنتاج مواد انشطارية لصنع سلاح نووي ." أما وزير الاقتصاد "نفتالي بينيت"، فقد أكد أن إسرائيل غير ملزمة باتفاق جنيف ومن حقها الدفاع عن نفسها، طالما تشكل إيران تهددا لها في المنطقة. إسرائيل ،و اعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي" افيغدور ليبرمان "ا هذا الاتفاق "اكبر انتصار ديبلوماسي لإيران ."لأنها نالت اعترافا بما يسمى حقها الشرعي بتخصيب اليورانيوم ."

من المهم لإسرائيل أن تعمل بهدوء وفاعلية مع الولايات المتحدة والدول الأخرى لمحاولة التأثير على اتفاق المرحلة النهائية. فعلى الرغم من أن إسرائيل كان لها بعض التأثير على الاتفاق المرحلي، إلا انها وفي حال التوصل إلى اتفاق ستضطر إسرائيل أن تحكم عليه وفقاً لمضمونه وتقرر كيفية التعامل معه. وبدلاً من ذلك ، لن يكون هناك أي اتفاق وستستمر المحادثات إلى ما بعد انتهاء الستة أشهر، وهو السيناريو الأكثر احتمالاً. إن مواجهة إسرائيل لعملية غير واضحة المعالم سيضعها في مأزق لتحديد إن كانت ستتدخل وتوقيت ذلك التدخل إذا حصل[3].

4.5. موقف دول عربية

1.4.5. موقف سوريا :رحّبت دمشق بالاتفاق الذي ابرم بين طهران، ابرز حليف إقليمي للنظام السوري، والقوى الكبرى حول البرنامج النووي الإيراني واعتبرته "تاريخيا."[4] يضمن مصالح الشعب الإيراني الشقيق و

---

[1] انظر ايضا : **اســـرائيل تعتبـــره خطـــأ تاريخيـــا والسعوديـــة تنـــدد .**
http://www.wakteldjazair.com/article_pdf.php?id_rub=214&id_art=58734&num=1466

[2] انظر : **نتنياهو : الاتفاق النووي مع ايران " خطا تاريخي "**
http://www.dw.de/نتنياهو-الاتفاق-النووي-مع-إيران-خطأ-تاريخي-a-17248557

[3] مايكل هيرتسوغ ، المرجع السابق .

[4] **سوريا: الاتفاق النووي بين إيران والغرب تاريخي .** http://www.almasryalyoum.com/node/2338076

يعترف بحقه في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. و ترى سوريا بأن التوصّل إلى هذا الاتفاق دليل على أن الحلول السياسية لازمات المنطقة هي الطريق الأنجع لضمان الأمن والاستقرار فيها بعيدا عن التدخل الخارجي والتهديد باستخدام القوة[1]."

2.4.5. موقف العراق : أعرب رئيس الوزراء العراقي" نوري المالكي" عن ترحيب بلاده للاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني مع الدول الست واعتبره "خطوة كبيرة على صعيد امن واستقرار المنطقة"، وهو يأمل أن "تفتح هذه الخطوة مرحلة جديدة في الأمن والاستقرار والتنمية وتشكل حافزا لحل الأزمات الأخرى.[2]" كما أعرب عن "تأييده الكامل لهذه الخطوة واستعداده لدعمها بما يؤمن استكمال المراحل المتبقية وإشاعة أجواء الحوار والتفاهم والحلول السلمية."مع التأكيد على ضرورة تواصل عملية بناء الثقة وتنشيط الحوار بما يحقق مصلحة الجانبين بمنع الانتشار النووي والاعتراف بحق إيران في برنامج نووي سلمي تخلو معه المنطقة تماماً من أسلحة الدمار الشامل.

3.4.5. موقف الجزائر :أشادت الجزائر بالاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه بجنيف بين إيران ممثلة بوزير خارجيتها "جواد ظريف "و مجموعة المفاوضين " 5+1 " برئاسة الممثلة السامية للأمن و السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي "كاترين اشتون ".و قد هنات الجزائر بهذه المنسبة أصحاب النوايا الحسنة الذين عملوا جاهدين من اجل التوصل إلى هذا الانجاز المرحب به ،و أشادت بهذا التقدم الكبير و بروح التعاون التي مكنت من التوصل إلى هذا الاتفاق بفضل الحوار و التفاوض اللذين يعتبران الآليتين الأكثر فعالية و نجاعة في تسوية الخلافات الدولية ،و أكدت أن الجزائر لطالما دعت إلى نزع الأسلحة النووية، وحظر انتشار أسلحة لدمار الشامل و تسوية هذه المسالة بالطرق السلمية.

و في هذا الصدد دعت الجزائر كل الأطراف إلى العمل على تنفيذ مخطط العمل بحسن نية مع السهر على الحفاظ على كل فرص نجاح الآفاق الذي تم التوصل إليه بجنيف، والذي يجب تثمين انعكاساته الإقليمية و الدولية الأكيدة،و ثمنت الجهود الرامية إلى عقد ندوة مخصصة لإنشاء منطقة خالية من

[1] **الاتفاق النووي الإيراني بين ترحيب دولي وتنديد إسرائيلي**، المرجع السابق .

[2] بيان السيد يوكيا امانو ، الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ويتعين تشجيع هذه الديناميكية من اجل تحقيق إجراء الثقة و الأمن الجماعي الإقليمي في اقرب الآجال الممكنة[1] .

6. التداعيات المحتملة و السيناريوهات المستقبلية:

1.6. التداعيات المحتملة :

ثمة تكاليف باهظة لاتفاق جنيف ستدفعها منطقة الشرق الأوسط في صورة المزيد من الأزمات، وتوسيع دوائر الصراع بالمنطقة، ويبدو أن هذه الفرضية قادرة على إعطاء تفسير ولو جزئي للتخوفات المنتشرة في الوقت الراهن بالمنطقة من هذا الاتفاق، فكثيرًا ما كانت إيران تشكل طرفًا في صراعات عدة، وهي دولة لها طموحات تتجاوز حدودها، وتمتلك مقومات نفوذ وتأثير عديدة، وقد يدفع الاتفاق النووي نحو تعزيز الطموحات الإيرانية بصورة تنعكس على ترتيبات الأوضاع بالإقليم في المجمل، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى بعض التداعيات المحتملة لاتفاق جنيف منها:

* تراجع أولوية الحلول العسكرية التي لطالما كانت أحد الخيارات الأساسية المطروحة في الصراعات القائمة بالمنطقة، وقد حاولت بعض الدول بالمنطقة استدعاء هذا الخيار في التعامل مع الملف الإيراني، ومن ثّم فإن اتفاق جنيف بين القوى الدولية وإيران يعني تراجع احتمالية اللجوء للحل العسكري، ولو بشكل مؤقت (على أقل تقدير لمدة ستة أشهر)ضد إيران وحتى إسرائيل، فمن المستبعد أن تُقدم على القيام بهذا الأمر بصورة منفردة.

وتنطوي فرضية تراجع أولوية الحلول العسكرية على جانبين، أحدهما إيجابي للدول العربية (وبصورة أدق دول الخليج)، والآخر سلبي. الجانب الإيجابي يفترض أن تراجع احتمالية التعامل العسكري ضد إيران سيؤدي إلى تجنيب دول الخليج حربًا إقليمية تمتد إلى حدودها بصورة حتمية، ففي الوقت الذي كانت ستتعرض فيه إيران لضربة عسكرية لم يكن من المستبعد أن توجه ضربات انتقامية لأهداف وحلفاء للغرب بالخليج.

ويتضح الجانب السلبي (بالنسبة لتقديرات بعض الأطراف العربية) من الفرضية مع الانتقال من خصوصية الحالة الإيرانية إلى محاولة تعميم نموذج استبعاد الحلول العسكرية في معالجة كافة أزمات

[1] **الجزائر تشيد باتفاق جنيف حول البرنامج النووي الإيراني** ، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، 24 نوفمبر 2013 . http://www.mae.gov.dz/news_article/1652.aspx

المنطقة لا سيما الصراع الدائر حاليًا في سوريا؛ إذ إن الدول العربية الداعمة للمعارضة السورية ترغب في تدخل عسكري يرجح كافة المعارضة، ويسقط نظام الأسد، وبالتالي فهي تدرك أن اتفاق جنيف وما سبقه من اتفاق حول السلاح الكيماوي السوري سيعمم لنموذج الحلول السياسية التي تعني مكاسب إيرانية على حساب تلك الدول.

* **تأزم الأوضاع في سوريا**، إذ تخوض بعض الدول العربية (مثل المملكة السعودية ودول خليجية أخرى) وإيران حربًا بالوكالة داخل سوريا، فكل طرف يدعم أحد أطراف الصراع، وقد يؤدي اتفاق جنيف نحو تأزم الأوضاع السورية بصورة أكبر، وهذا السيناريو مرتبط بفرضيتين:

1) أن تتعامل إيران مع اتفاق جنيف على أنه تعبير عن ضعف الولايات المتحدة (ومعها الدول الغربية) وعجزها عن تسوية الملف الإيراني بصورة تحقق لها المصالح الأمريكية دون تقديم أي تنازلات، وانطلاقًا من هذه الرؤية تسعى طهران إلى تحقيق المزيد من المكاسب في القضايا التي تحتل أولوية لديها، فتندفع نحو دعم نظام الأسد بشكل غير مسبوق، وتوطد تواجدها في ركائز مختلفة بالمنطقة.
2) تعاطي الدول العربية الداعمة للمعارضة السورية مع اتفاق جنيف من حيث كونه اعترافًا غربيًّا بالنفوذ الإيراني، فهناك هاجس لدى بعض الدول هو أن ما حدث في جنيف كان بمثابة صفقة بين الولايات المتحدة وحلفائها وإيران تعترف عبرها واشنطن بالمصالح الإيرانية دون أن تأخذ في اعتبارها مخاوف دول عربية أخرى في مقدمتها الدول الخليجية، وهذا التقدير الأولي من تلك الدول للموقف سيجعلها تبحث عن مصالحها منفردة، وتحاول تأكيد نفوذها وتواجدها في الساحة السورية من خلال تسريع وتيرة الدعم والتسليح للمعارضة السورية لعلها تتمكن من تحقيق تقدم في معاركها مع النظام المدعوم من إيران على أقل تقدير خلال الفترة المتبقية على انعقاد مؤتمر جنيف الثاني.

* تصاعد معدلات العنف الطائفي، ذلك أن المنطقة مرت خلال السنوات الماضية بالعديد من الأزمات ارتبطت بتزايد معدلات العنف الطائفي، بدءًا بالخليج، والصراع المستمر بين السنة والشيعة داخل العراق، مرورًا بمصر، وتنامي العداء السني الشيعي، وانتهاء بالأوضاع الملتهبة في لبنان من جراء تدخل حزب الله في سوريا، ودعمه لنظام الأسد، ولا يمكن إغفال ارتباط تفجير السفارة الإيرانية في بيروت مؤخرًا بتلك الأحداث.

ففي هذا السياق قد تستغل بعض الجهات اتفاق جنيف والتوافق بين الغرب وإيران وتضعه في إطار المؤامرة على العالم العربي السني، وهكذا تُستدعى مجددًا مفردات الصراع الطائفي التي ظلت سائدة في المنطقة منذ حرب العراق 2003م، إضافة إلى أن أوضاع المنطقة متضافرة تعضد من هذه الاحتمالية،

فالعراق لا يزال يعاني من جراح العنف الطائفي المستمر منذ الغزو الأمريكي له، وبمرور الوقت تم الاستعاضة عن فكرة العدو الأمريكي لتحل محلها فكرة الحرب المقدسة بين السنة والشيعة، يضاف إلى ذلك فإن الصراع السوري لم يعد مجرد مطالب مجتمعية بالحرية والعدالة والديمقراطية، ولكنه أمسى في جانب كبير منه صراعًا ذا صبغة طائفية حتى أن بعض الأطراف الخارجية التي شاركت في الصراع (بدعم أحد طرفي الصراع المباشرين) دخلت الصراع بفكر ورؤية طائفية.

وبوجه عام ستصبح المشكلة أكثر عمقًا إذا كانت الولايات المتحدة تطمح من وراء هذا الاتفاق إلى البحث عن تسوية للأزمات المستحكمة والقضايا العالقة في المنطقة وخاصة أفغانستان والعراق وسوريا ولبنان، فهي بهذا الأمر ستضفي على المنطقة المزيد من عوامل التعقيد، لا سيما أن الدول العربية ترى أن الولايات المتحدة تتخذ هذه الخطوات دون الالتفات للرغبات العربية.

* تزايد الطموح النووي بالمنطقة، فالمرجح أن يفضي اتفاق جنيف إلى تعاظم الطموح النووي السلمي لدى الدول العربية، وهو الاحتمال الأقرب في الحالة الإماراتية والسعودية، إذ إن الإمارات اتخذت خطوات في هذا الصدد منذ سنوات، ووقعت اتفاقيات تعاون مع بعض الدول (على سبيل المثال فرنسا والولايات المتحدة) في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، كما أن المملكة السعودية تخطط لافتتاح أول مفاعل نووي للطاقة السلمية في عام 2020م، وقد تنضم مصر لهذه المنظومة، فهي تمتلك مخططاً لإنشاء أول محطة نووية لتوليد الكهرباء بمنطقة الضبعة.

وفضلا عما سبق يُحتمل أن تتسارع وتيرة البرامج النووية السلمية بالمنطقة لتشكل نوعًا من الرد على اتفاق جنيف، أما فيما يتعلق بانتشار السلاح النووي فهي قضية تعترضها إشكالية جوهرية تتمثل في السلاح النووي الإسرائيلي، فمن المستبعد أن تتخلى إسرائيل عن سلاحها النووي، وهو ما سيجعل المنطقة عرضة لمخاطر مستقبلية، خاصة أن اتفاق جنيف ليس نهاية المطاف فهو اتفاق مؤقت يمكن أن يعود بالمنطقة إلى نقطة الصفر، وقد يكون اجتماع جنيف القادم حول سوريا الاختبار الحقيقي الأول للتقارب الإيراني الغربي[1] .

[1] محمد بسيوني عبد الحليم ، **تكاليف محتملة المخاوف العربية من الاتفاق بين ايران والدولي الغربية** ، تحليلات شرق أوسط ، مجلة السياسة الدولية ، 1 ديسمبر 2013 .

2.6. السيناريوهات المستقبلية:فرص نجاح التسوية:

مما سبق يمكن القول أن هناك رغبة مشتركة إيرانية - أمريكية في تسوية الملف النووي بالطرق الدبلوماسية. لكن الرغبات والنوايا وحدها قد لا تكون كافية لإنجاح التقارب الأمريكي - الإيراني. من الواضح أن التوجه الإيراني الجديد في السياسة الخارجية، جاء نتيجة توافقٍ داخلي بين مراكز القوة الأساسية في النظام، ونقصد هنا المرشد" علي خامنئي" والحرس الثوري والرئيس حسن روحاني، وذلك في إطار توافقات داخلية حصل بموجبها كل طرف على جزء مما يريده، إذ جاء تشكيل حكومة روحاني وفقا لرغبات "خامنئي" والتيار الأصولي المتشدد، فهي لا تضم أي شخصية إصلاحية غير مرغوب فيها بالنسبة إليهم، كما وعد روحاني بالالتزام في السياسة الخارجية بما أسماه "خامنئي "بـ "فنّ المرونة والبطولة مع الحفاظ على الأصول".وحتّى يضمن روحاني عدم معارضة الحرس الثوري توجهاته، فقد دعاه إلى الحفاظ على دوره في الحياة الاقتصادية، وذلك خلافًا للأصوات المعارضة التي دَعَت الحرس باستمرار إلى الكف عن التدخل في الحياة الاقتصادية والسياسية.

وتؤكد التصريحات المؤيدة لأداء حسن روحاني في نيويورك، والتي صدرت عن كلٍّ من الحرس الثوري وأئمّة الجمعة ورئيس البرلمان، على وجود إجماعٍ داخلي إيراني غير مسبوق بخصوص مراجعة العلاقة مع الغرب، ولا سيّما موضوع التقارب مع الولايات المتحدة، وهو الموضوع الذي كان التطرق إليه غير مسموح به في عهد الرئيسيْن الأسبقيْن" رفسنجاني" و"خاتمي". ومن جهةٍ أخرى، يمثّل هذا الإجماع الداخلي استجابة لمطلب غالبية الشعب الإيراني التي ترى ضرورة العمل على تجاوز القطيعة مع الولايات المتحدة والعالم، بوصفها مدخلًا لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتنامية. من جهة أخرى، يبدو وضع الرئيس" أوباما" الداخلي قويًّا لجهة التعاطي مع إيران، فهو وإن كان يواجه ضغوطًا من الجمهوريين تتّهمه بالضعف والتخاذل في مجال السياسة الأمنّية والخارجية، ومن بعض وسائل الإعلام التي اتّهمته علنًا بأنّه رئيسٌ ضعيف وجبان على خلفية معالجته ملفّ الأزمة الكيماوية السورية.

وعلى الرغم من الضغوط التي يمارسها أصدقاء إسرائيل في واشنطن، والتي تتنامى مع التصعيد الإسرائيلي الداعي إلى التصلب مع إيران، وفي وصف روحاني بأنه "ذئب في ثياب خروف"، يجد الرئيس نفسه مسلّحًا بدعم نحو ثلاثة أرباع الأمريكيين الذين يرون ضرورة حل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية. مع ذلك، سيجد الطرفان صعوبة بالغة في تخطي حاجز عدم الثقة، والذي يمتد على نحو ثلاثة عقود. كما أن التوصل إلى اتفاقٍ لن يكون سهلا، إذ يبحث الإيرانيون على الأرجح عن تسويةٍ شاملة تحفظ لإيران مصالحها ووضعها بوصفها قوّة إقليمية في المنطقة، في مقابل تنازلات تقدمها في الملفين النووي والسوري، وهو ما عبر عنه روحاني بلعبة "منتصر مقابل منتصر". لكن ذلك قد لا يحدث

بالسهولة التي يتوقعها البعض، ففي غياب أي معطياتٍ دقيقة عن طبيعة ما تسّميه طهران بـ "المرونة والضمانات" التي تنوي تقديمها للمفاوضين الغربيين في مجموعة 5+1، يصّر أوباما على أن المجتمع الدولي في حاجة إلى أفعال ملموسة يقوم بها الإيرانيون.

من جهةٍ أخرى، سيسعى جمهور المتضررين على المستوى الإقليمي والدولي من تسوية أمريكية - إيرانية يرْون أنّها ستكون على حسابهم، إلى فعل كل شيء لمنعها إذا ظلوا بمعزل عما يجري بين طهران وواشنطن، فإ سرائيل تحاول مْنع أيّ تقاربٍ إيراني - أمريكي لا يحقق لها مطالبها الأساسية، وهو الموقف الذي عبر عنه" نتانياهو" في الأمم المتحدة عندما حذر من الانخداع بما أسماه "تلاعب إيران بالمجتمع الدولي". أما تركيا وروسيا ودول الخليج، فتشعر كلٌّ منها بالقلق من أن يحسم الاتفاق المحتمل بين واشنطن وطهران من حساب مصالحهم، ما يضعنا أمام عدة سيناريوهات يمكن أن تتطور في سياقها العلاقات الإيرانية - الأمريكية، وهي:

* **السيناريو الأّول:**أن يؤدي انخفاض مستوى التوتر بين إيران والغرب إلى تفاهماتٍ موقّتة تَحُول دون وقوع صدامٍ عسكري، لكنها لا تكفي لعقد تسويةٍ شاملة، نظرًا لصعوبة الملفات المطروحة، وتعدد الأطراف ذات المصلحة فيها.

* **السيناريو الثاني:** أن يقود مسار التقارب الحالي إلى تسويةٍ شاملة للملفات العالقة تنتهي بتوافقٍ إيراني - أمريكي يحفظ مصالح الطرفين، ومن ضمنها طبعا المصالح الإسرائيلية. قد يحصل هذا السيناريو انطلاقا من رغبة واشنطن وطهران في اغتنام الفرصة لتحقيق ما يُعتقد أنه مكاسب قد لا يُحقّقها كلّ طرفٍ في ظروفٍ تاريخية أخرى. بالنسبة إلى الإيرانيين، فإنّ رغبتهم في التفاهم مع الغرب تأتي ضمن إجماعٍ قومي داخلي، وبمباركة من المرشد، وفي ظلّ تراجع نفوذهم الإقليمي، ومخاوف من مزيد من الانحسار، وهو ما كان الأمريكيون ينتظرونه منذ سنوات. وهو ما يستجيب أيضا لرؤية إدارة الرئيس أوباما في إيجاد تسويةٍ دبلوماسية لأزمة الملف النووي الإيراني.يتوقف تَحَقُّق هذا السيناريو على مدى استجابة المفاوض الإيراني لأفق التنازلات المتوقعة الموجودة عند نظيره الأمريكي.

* **السيناريو الثالث:** يتمثل في سعي الإيرانيين، كما كان دأبهم، إلى شراء مزيدٍ من الوقت من دون تقديم تنازلاتٍ تُذكر، في انتظار الوصول إلى نقطة اللاعودة في خصوص حصولهم على تكنولوجيا إنتاج السلاح النووي، أو أملًا في تمكّن حلفائهم الإقليميين من قلب معادلات القوة لفائدتهم في العراق وسوريا. لكن هذا السيناريو يحمل مخاطر كبيرة، لأن الغرب مصرٌّ على اقتران تغير الخطاب الإيراني بأفعال، كما أن الفرصة ما زالت قائمة لعمل عسكري ضد منشآت إيران النووية في حال تبين أن غرضها هو شراء الوقت.

في كل الأحوال يبدو واضحا أن العلاقات الأمريكية - الإيرانية تقف على عتبة تطورات كبيرة، سوف تطال تأثيراتها عموَم المنطقة، وهذا يتطلب من الدول العربية، خاصة في الخليج، أن تكون مستعدّة للتعامل مع مختلف سيناريوهاتها بوصفها ستكون أكثر الأطراف المعنّية بها، علما أن الموقف العربي ليس بالضعف الذي يجري الترويج له، إذ في حوزة الدول العربية من أوراق القوة ما يسمح لها بالتأثير في مسار العلاقات الأمريكية - الإيرانية، سواء كان هذا المسار يسير في اتجاه تسوية أو مواجهة[1].

[1] **التقارب الأمريكي - الإيراني: أسبابه وفرص نجاحه..** ، المرجع السابق .

الخاتمة

الخاتمة

لقد سعت الدراسة لمعالجة واحد من أهم المواضيع على الساحة الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط والعالم ككل , حيث أن موضوع البرنامج النووي الإيراني لديه أبعاد إقليمية ودولية , وشكل محطة من محطات صراع قوى الكبرى , وأدى إلى تشكيل أحلاف عسكرية واقتصادية , حتى شبهه بعض المحللين بأحداث الحرب الباردة خاصة بعد عودة روسيا وتشكيلها جبهة دعم الى جانب الصين ، و من خلال البحث وجدنا أن إيران خلقت خصوصية لبرنامجها النووي جعلته منيع إلى حد ما أمام المحاولات التخريبية ، كما دعمته بتحالفات دولية تمثلت في روسيا و الصين ، و تحالفات إقليمية كسوريا و حزب الله و حماس ، و عملت على خلق أوراق مساومة من خلال التدخل في العراق ، أفغانستان ، سوريا ، حيث أصبحت تمثل طرف أساسي في معدلات الأمن في المنطقة ، حيث وفقت إلى حد كبير في استثمار الأخطاء الأمريكية في العراق و أفغانستان ، تلاها التدخل الأمريكي في سوريا من خلال دعم المقاومة ، الذي أدى إلى تدخل إيران و روسيا كطرف ثالث ، أدى إلى تأزم الوضع ، و أصبح لدى إيران ورقة أخرى للمساومة ، و دعوة للمشاركة في مؤتمر جنيف2 .

و لعل اصرار إيران علىبرنامجها النووي في ظل العقوبات ، هو ما عبر عنه تصريح رئيس وزراء باكستان الراحل ذو الفقار علي بوتو" أن باكستان على استعداد لأن تأكل العشب فى سبيل الحصول على السلاح النووي له دلالاته، فلماذا إذن تصل باكستان لدرجة أكل العشب فى سبيل الحصول على السلاح النووى؟

و الاتفاق جملة من التخمينات المتعلقة بعلاقات إيران بالولايات المتحدة والقوى الغربية، وبدور إيران وموقعها الإقليمي. أوحت بعض هذه التخمينات بوجود صفقة سرية موازية للاتفاق النووي حول تحالف أميركي-إيراني جديد،من وجهة النظر الأميركية، ستساعد علاقات تحالفية، أو حتى ودية، مع إيران على استمرار حاجة المنطقة لدور أميركي، بعد توجه الاهتمام الأميركي إلى حوض الباسيفيك، نظرًا لتدافع قوى الشرق الأوسط الإقليمية الرئيسة: إسرائيل، وإيران، وتركيا، والسعودية (على أساس أن العراق وسورية ومصر خارج حسابات التوازنات الإقليمية لأمد غير محدد). كما ستساعد إيران على توفير خيارات أخرى للولايات المتحدة في أفغانستان، وتحرر واشنطن من ضغوط باكستان ودول وسط آسيا ذات الولاء الروسي؛ وتوفر إيران من جهة أخرى منفذًا لدول مثل أرمينيا وأذربيجان، بدلاً من أن تبقى الأخيرة أسيرة لضغوط روسيا وتركيا. هذا، إضافة إلى أن إيران ستصبح ممرًا لأنابيب النفط والغاز لدول البلقان

ووسط آسيا، إلى جانب الممرين الروسي والتركي. وستعمل إيران الصديقة على تعزيز السلم في الشرق الأوسط، سيما فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي ومكافحة الإرهاب.

في الجانب الآخر، تأمل طهران أن يساعد الانفتاح السياسي على الولايات المتحدة والغرب على تأمين مكاسب إيران الجيوسياسية في العراق ولبنان وسورية، وعلى أن تصبح إيران شريكًا اقتصاديًا، على الأقل، في منطقة الخليج، وعلى الاعتراف بإيران طرفًا أصيلاً في تقرير مسائل الجوار الإقليمي.
بيد أن الطريق إلى ولادة مناخ يؤسس لتوافق بين أهداف الجانبين الإستراتيجية لم يزل بعيدًا؛ فما أُنجز في جنيف ليس سوى اتفاق مرحلي، سيكون خلال الشهور الستة القادمة عرضة لضغوط مختلفة، داخل إيران وأميركا، ومن القوى الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط، وقد لا يؤدي إلى اتفاق دائم ونهائي. للتوصل إلى علاقات تحالف بين أميركا وإيران، ينبغي أن تتطور الروابط بينهما، خاصة تعليميًا واقتصاديًا وسياسيًا.

إن اتفاق جنيف المرحلي يفسح المجال لتطبيع العلاقات السياسية الإيرانية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية، الحليفة لواشنطن، فيحرر إيران من التهديد باستخدام القوة ضدها في المدى المنظور، ويجعل المناخ السياسي للجمهورية الإسلامية أفضل بصورة ملموسة. ولكن العلاقات الإيرانية-الأميركية لم يزل أمامها الكثير قبل أن تتحول إلى علاقات ودية أو تحالفية، وقد لا تصل إلى مثل هذا المستوى.

مجمل القول إن هذا الاتفاق أظهر القوة الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة وحليفاتها الأطلسيات، وتحكمها في النظام الاقتصادي-المالي العالمي، وقدرتها على فرض إرادتها حتى على دولة متوسطة المقدرات وذات حدود برية متعددة وطويلة مثل إيران. ولكن الاتفاق أظهر أيضًا حدود القوة الأميركية وتصميم إدارة" أوباما "على تجنب أي تورط باهظ التكاليف في المشرق العربي-الإسلامي، بعد فترة التورط الباهظ لإدارة "بوش" الابن. كما أظهر الاتفاق أنه ما لم تكن الدولة العبرية ذات صلة مباشرة في قضية ما، فإن تأثيرها على القرار الأميركي، عندما يتعلق الأمر بمصلحة إستراتيجية أميركية، يظل محدودًا.
ما ينبغي ذكره هنا أن القوى الغربية حققت في هذا الاتفاق مكاسب كبيرة، وحققت إيران أمنًا مؤقتًا من التهديد بالحرب واستعادة محدودة لبعض أموالها المجمدة، وانفراجًا في علاقاتها السياسية مع الغرب والعالم. ولكن في الطريق إلى الاتفاق النهائي سيضغط الإسرائيليون والدوائر المؤيدة لهم في واشنطن، وبعض العرب، من أجل تجريد إيران كلية من مقدرات التخصيب، وسيتمسك إيرانيون بمشروعهم النووي وقد لا تستطيع الأطراف بالتالي التوصل إلى اتفاق نهائي، ويتحول المؤقت إلى مؤقت دائم. وفي حال تم

التوصل إلى اتفاق نهائي، حتى على الأسس التي استند إليها الاتفاق المؤقت، فإن ذلك يعني منع إيران من الاقتراب من القدرة على إنتاج سلاح نووي إذا أرادت.

و هذا أمر مستبعد و الأمر المرجح أن إيران قد تتنازل و تجمد أنشطتها النووية مؤقتا، ذلك أن أي اتفاق حتى و لو كان سيئا يبقى أفضل من أي حرب حتى و لو كانت جيدة. و إلى حين مرور الأزمة، و ستعود إلى الساحة الدولية أكثر تحديا بعد مهلة الستة أشهر و قد اكتشف لديها موقع آخر.

على المستوى السياسي والاستراتيجي، من المبكر توقع تبلور تحالف إيراني-أميركي؛ ولكن الاتفاق يفتح الطريق الطويل نحو تطبيع سياسي بين الدولتين يتوافق مع المصالح و الأهداف الإستراتيجية لكل منهما .

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01 : نص اتفاق الخطوة الاولى

الملحق رقم 02 : مسرد المصطلحات النووية

الملحق رقم 01 : نص اتفاق الخطوة الاولى

Preamble

The goal for these negotiations is to reach a mutually-agreed long-term comprehensive solution that would ensure Iran's nuclear programme will be exclusively peaceful. Iran reaffirms that under no circumstances will Iran ever seek or develop any nuclear weapons. This comprehensive solution would build on these initial measures and result in a final step for a period to be agreed upon and the resolution of concerns. This comprehensive solution would enable Iran to fully enjoy its right to nuclear energy for peaceful purposes under the relevant articles of the NPT in conformity with its obligations therein. This comprehensive solution would involve a mutually defined enrichment programme with practical limits and transparency measures to ensure the peaceful nature of the programme. This comprehensive solution would constitute an integrated whole where nothing is agreed until everything is agreed. This comprehensive solution would involve a reciprocal, step-by-step process, and would produce the comprehensive lifting of all UN Security Council sanctions, as well as multilateral and national sanctions related to Iran's nuclear programme.

There would be additional steps in between the initial measures and the final step, including, among other things, addressing the UN Security Council resolutions, with a view toward bringing to a satisfactory conclusion the UN Security Council's consideration of this matter. The E3+3 and Iran will be responsible for conclusion and implementation of mutual near-term measures and the comprehensive solution in good faith. A Joint Commission of E3/EU+3 and Iran will be established to monitor the implementation of the near-term measures and address issues that may arise, with the IAEA responsible for verification of nuclear-related measures. The Joint Commission will work with the IAEA to facilitate resolution of past and present issues of concern.

Elements of a first step

The first step would be time-bound, with a duration of 6 months, and renewable by mutual consent, during which all parties will work to maintain a constructive atmosphere for negotiations in good faith.

Iran would undertake the following voluntary measures:

- From the existing uranium enriched to 20%, retain half as working stock of 20% oxide for fabrication of fuel for the TRR. Dilute the remaining 20% UF6 to no more than 5%. No reconversion line.
- Iran announces that it will not enrich uranium over 5% for the duration of the 6 months.

- Iran announces that it will not make any further advances of its activities at the Natanz Fuel Enrichment Plant[1], Fordow[2], or the Arak reactor[3], designated by the IAEA as IR-40.
- Beginning when the line for conversion of UF6 enriched up to 5% to UO2 is ready, Iran has decided to convert to oxide UF6 newly enriched up to 5% during the 6 month period, as provided in the operational schedule of the conversion plant declared to the IAEA.
- No new locations for the enrichment.
- Iran will continue its safeguarded R&D practices, including its current enrichment R&D practices, which are not designed for accumulation of the enriched uranium.
- No reprocessing or construction of a facility capable of reprocessing.
- Enhanced monitoring:
    - Provision of specified information to the IAEA, including information on Iran's plans for nuclear facilities, a description of each building on each nuclear site, a description of the scale of operations for each location engaged in specified nuclear activities, information on uranium mines and mills, and information on source material. This information would be provided within three months of the adoption of these measures.
    - Submission of an updated DIQ for the reactor at Arak, designated by the IAEA as the IR-40, to the IAEA.
    - Steps to agree with the IAEA on conclusion of the Safeguards Approach for the reactor at Arak, designated by the IAEA as the IR-40.
    - Daily IAEA inspector access when inspectors are not present for the purpose of Design Information Verification, Interim Inventory Verification, Physical Inventory Verification, and unannounced inspections, for the purpose of access to offline surveillance records, at Fordow and Natanz.
    - IAEA inspector managed access to:
        - centrifuge assembly workshops[4];
        - centrifuge rotor production workshops and storage facilities; and,
        - uranium mines and mills.

[1] Namely, during the 6 months, Iran will not feed UF6 into the centrifuges installed but not enriching uranium. Not install additional centrifuges. Iran announces that during the first 6 months, it will replace existing centrifuges with centrifuges of the same type.
[2] At Fordow, no further enrichment over 5% at 4 cascades now enriching uranium, and not increase enrichment capacity. Not feed UF6 into the other 12 cascades, which would remain in a non-operative state. No interconnections between cascades. Iran announces that during the first 6 months, it will replace existing centrifuges with centrifuges of the same type.
[3] Iran announces on concerns related to the construction of the reactor at Arak that for 6 months it will not commission the reactor or transfer fuel or heavy water to the reactor site and will not test additional fuel or produce more fuel for the reactor or install remaining components.
[4] Consistent with its plans, Iran's centrifuge production during the 6 months will be dedicated to replace damaged machines.

In return, the E3/EU+3 would undertake the following voluntary measures:

- Pause efforts to further reduce Iran's crude oil sales, enabling Iran's current customers to purchase their current average amounts of crude oil. Enable the repatriation of an agreed amount of revenue held abroad. For such oil sales, suspend the EU and U.S. sanctions on associated insurance and transportation services.
- Suspend U.S. and EU sanctions on:
  - Iran's petrochemical exports, as well as sanctions on associated services.[5]
  - Gold and precious metals, as well as sanctions on associated services.
- Suspend U.S. sanctions on Iran's auto industry, as well as sanctions on associated services.
- License the supply and installation in Iran of spare parts for safety of flight for Iranian civil aviation and associated services. License safety related inspections and repairs in Iran as well as associated services.[6]
- No new nuclear-related UN Security Council sanctions.
- No new EU nuclear-related sanctions.
- The U.S. Administration, acting consistent with the respective roles of the President and the Congress, will refrain from imposing new nuclear-related sanctions.
- Establish a financial channel to facilitate humanitarian trade for Iran's domestic needs using Iranian oil revenues held abroad. Humanitarian trade would be defined as transactions involving food and agricultural products, medicine, medical devices, and medical expenses incurred abroad. This channel would involve specified foreign banks and non-designated Iranian banks to be defined when establishing the channel.
  - This channel could also enable:
    - transactions required to pay Iran's UN obligations; and,
    - direct tuition payments to universities and colleges for Iranian students studying abroad, up to an agreed amount for the six month period.
- Increase the EU authorisation thresholds for transactions for non-sanctioned trade to an agreed amount.

[5] "Sanctions on associated services" means any service, such as insurance, transportation, or financial, subject to the underlying U.S. or EU sanctions applicable, insofar as each service is related to the underlying sanction and required to facilitate the desired transactions. These services could involve any non-designated Iranian entities.
[6] Sanctions relief could involve any non-designated Iranian airlines as well as Iran Air.

Elements of the final step of a comprehensive solution*

The final step of a comprehensive solution, which the parties aim to conclude negotiating and commence implementing no more than one year after the adoption of this document, would:

- Have a specified long-term duration to be agreed upon.
- Reflect the rights and obligations of parties to the NPT and IAEA Safeguards Agreements.
- Comprehensively lift UN Security Council, multilateral and national nuclear-related sanctions, including steps on access in areas of trade, technology, finance, and energy, on a schedule to be agreed upon.
- Involve a mutually defined enrichment programme with mutually agreed parameters consistent with practical needs, with agreed limits on scope and level of enrichment activities, capacity, where it is carried out, and stocks of enriched uranium, for a period to be agreed upon.
- Fully resolve concerns related to the reactor at Arak, designated by the IAEA as the IR-40. No reprocessing or construction of a facility capable of reprocessing.
- Fully implement the agreed transparency measures and enhanced monitoring. Ratify and implement the Additional Protocol, consistent with the respective roles of the President and the Majlis (Iranian parliament).
- Include international civil nuclear cooperation, including among others, on acquiring modern light water power and research reactors and associated equipment, and the supply of modern nuclear fuel as well as agreed R&D practices.

Following successful implementation of the final step of the comprehensive solution for its full duration, the Iranian nuclear programme will be treated in the same manner as that of any non-nuclear weapon state party to the NPT.

* With respect to the final step and any steps in between, the standard principle that "nothing is agreed until everything is agreed" applies.

الملحق رقم 02: : مسرد المصطلحات النووية

الطاقة النووية : تسمى أيضًا الطاقة الذرية. هي أشد أنواع الطاقة المعروفة فاعلية. فهي تولّد ضوء الشمس الشديد وحرارتها الهائلة. وقد وجد العلماء والمهندسون استعمالات كثيرة لهذه الطاقة ولاسيما في إنتاج الكهرباء، ولكنهم لم يستطيعوا حتى الآن الاستفادة من كامل قدرتها. ويمكن أن تزود الطاقة النووية العالم كله بالكهرباء لملايين السنين لو أمكن تطويرها تطويرًا كاملاً .

فالطاقة التي تطلقها النواة تولّد كميات كبيرة من الحرارة. ويمكن استخدام هذه الحرارة لتوليد البخار الذي يمكن استعماله لإنتاج الكهرباء. وقد اخترع المهندسون أجهزة تسمى المفاعلات النووية وذلك من أجل إنتاج الطاقة النووية والتحكم فيها.

المفاعلات النووية:هي عبارة عن منشآت ضخمة يتم فيها السيطرة على عملية الانشطار النووي حيث يتم الاحتفاظ بالأجواء المناسبة لاستمرار عملية الانشطار النووي دون وقوع انفجارات أثناء الانشطارات المتسلسلة. تستخدم المفاعلات النووية لأغراض خلق الطاقة الكهربائية و تصنيع الأسلحة النووية و إزالة الأملاح والمعادن الأخرى من الماء للحصول على الماء النقي و تحويل عناصر كيميائية معينة إلى عناصر اخرى و خلق نظائر عناصر كيميائية ذات فعالية اشعاعية واغراض اخرى.

التفاعلات النووية: يمكن الحصول على طاقة نووية كبيرة إذا أمكن الجمع بين نواتي عنصرين حقيقيين ليتحدا ويكونا نواة أثقل وهذا ما يسمى بالاندماج النووي (Nuclear Fusion) وإذا أمكن تحطيم نواة ذرة ثقيلة لتنقسم إلى نواتين أكثر من عناصر أخف و هذا ما يسمى **بالانشطار النووي**

،(Nuclear Fission) يصحب التغيير النووي –سواء أكان اندماجيا أو انشطاريا طاقة هائلة جدا يظهر الجزء الأكبر منها في صورة حركة هائلة تنتقل إلى الهواء المحيط والجزء الآخر في صورة طاقة حرارية وإشعاعية.

الاندماج النووي : لقد أمكن تحقيق تفاعل تركيب النووي، وهو الذي يحرر كمية هائلة من الطاقة وتتجلى هذه التقنية في القنبلة الهيدروجينية، إلا أن تحرر الطاقة في هذه القنبلة يجرى بعنف فظيع ولا يمكن الاستفادة منه كمنبع للطاقة، وقد تبين أن هناك صعوبات كبيرة على طريق تحقيق تفاعل الاندماج القابل للتحكم و الضبط[1] .

[1] جداوي خليل ،المرجع السابق ، ص 127 .

عملية التخصيب: لعنصر ما هي محاولة زيادة تركيز هذا العنصر في وسطه . بمعنى عزل العناصر الأخرى عنه ليصبح تركيزه أكبر ما يمكن أو حسب الحاجة . ان نسبة اليورانيوم 235 هي 0.7% من اليورانيوم الخام لذلك عملية تخصيب اليورانيوم هي زيادة نسبة نظائر اليورانيوم 235 و إزالة النظائر الأخرى . وبحسب مجال استخدام هذا اليورانيوم قد تتراوح نسبة التخصيب من 2% للاستخدام كوقود في المفاعلات النووية , لتصل الى نسبة 90% في حالة القنابل النووية .

أبسط الطرق المستخدمة في عملية التخصيب هي " أجهزة الطرد المركزي " والفكرة بذلك هي الاستفادة من فرق الكتلة بين نظائر اليورانيوم 235 و النظائر الأخرى . بعد استخلاص اليورانيوم من الطبيعة يتم سحقه للحصول على أكسيد اليورانيوم أو ما يسمى بالكعكة الصفراء , يتم تحويله إلى غاز هكسا فلورايد اليورانيوم الذي يمرر في جهاز الطرد المركزي وهو على شكل اسطوانة تدور بسرعات كبيرة قد تصل إلى 70 ألف دورة بالدقيقة , نتيجة فرق الكتلة يتجمع اليورانيوم 238 الأثقل على جدران الاسطوانة بينما اليورانيوم 235 وهو الأخف وزناً يتجمع عند مركز الاسطوانة ليخرج عبر مخارج خاصة . يتم تكرار هذه العملية عشرات المرات إذا ما أردنا الحصول على يورانيوم للمفاعلات النووية , وآلاف المرات من أجل القنابل النووية .

السلاح النووي : سلاح يستمد قدرته التدميرية من تحويل المادة إلى طاقة. وكل الأسلحة النووية أدوات تفجير. وتشمل الصواريخ، والقنابل، وقذائف المدفعية، والألغام و الطوربيدات. والأسلحة النووية أكثر تدميرًا من أي سلاح تقليدي (غير نووي) بمراحل.

تتكون الأسلحة النووية من أسلحة انشطار، تدعى أيضًا أسلحة ذرية، وأسلحة حرارية نووية، وتعرف أيضًا بالأسلحة الهيدروجينية أو أسلحة الالتحام. وفي أسلحة الانشطار يتم تحويل المادة إلى طاقة عندما تنفلق نويات (لب) أنواع معينة من ذرات اليورانيوم والبلوتونيوم. وفي الأسلحة الحرارية النووية، يتم تحويل المادة إلى طاقة عندما تتحد أزواج من أنواع معينة من نويات الهيدروجين لتشكل نواة واحدة. وبصورة عامة، فإن الأسلحة الحرارية النووية أكثر قوة من أسلحة الانشطار بكثير. والغالبية العظمى من الأسلحة النووية اليوم أجهزة حرارية نووية.

البلوتونيوم: البلوتونيوم عنصر كيميائي وفلز مشع رمزه Pu. وكل البلوتونيوم، ينتج اصطناعيا تقريبًا، ويوجد طبيعيًا بكميات قليلة. وللبلوتونيوم استخدامات علمية وصناعية متعددة. والعدد الذري للبلوتونيوم 94. وينصهر البلوتونيوم عند درجة حرارة 640°م ويغلي عند درجة حرارة 3,460°م. وكثافة البلوتونيوم 19,86جم/سم، عند 20°م. والبلوتونيوم سام جداً لأنه يعطي بسرعة إشعاعاً في شكل جسيمات ذات طاقة عالية تسمى جسيمات ألفا. وهذه الجسيمات قد تسبب السرطان أو أي أمراض أخرى خطيرة. ونظرًا

لأن البلوتونيوم شديد الانفجار يجب الاحتفاظ به في كميات أصغر من الكتلة الحرجة وهي التي ينفجر عندها تلقائيًا.

اليورانيوم : فلز مشع أبيض فضي اللون، رمزه الكيميائي U. وهو مصدر الطاقة المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية في كل محطات القدرة النووية التجارية الكبيرة. فبإمكان قطعة من اليورانيوم في حجم كرة المضرب إطلاق كمية من الطاقة تساوي كمية الطاقة التي تطلقها حمولة من الفحم الحجري يبلغ وزنها ثلاثة ملايين ضعف وزن قطعة اليورانيوم. وينتج اليورانيوم أيضًا الانفجارات الهائلة لبعض الأسلحة النووية.

الطرد المركزي: تستخدم هذه الطريقة في عدد من المحطات في أوروبا واليابان. ويتكون جهاز الطرد المركزي في هذه الطريقة من أسطوانات عمودية ذات حركة دوامية سريعة. ويضخ غاز سادس فلوريد اليورانيوم في كل أسطوانة عبر أنبوبة عمودية ثابتة داخل كل أسطوانة.

وتجبر الحركة الدوامية للأسطوانة كل الغاز الخارجي تقريبًا في اتجاه الجدران المنحنية. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد مغرفة متصلة بقاعدة الأنبوبة الثابتة في انسياب الغاز عموديًا، كما تساهم الفروق في درجات الحرارة داخل الأسطوانة في إحداث هذا الانسياب العمودي.وبسبب هذه التأثيرات . الحركة الدوامية للأسطوانة وحركة المغرفة وفروق درجات الحرارة . ينساب الغاز بنمط معقد، ويصبح الغاز القريب من قاعدة الأسطوانة مركزًا باليورانيوم 238 أكثر من الغاز العلوي.وتزيل المغرفة السفلية النفايات الغازية، التي تحتوي على تركيزات أعلى نسبيًا من اليورانيوم 238، بينما تزيل المغرفة العلوية الغاز المخصب الذي يحتوي على اليورانيوم 235 بتركيز أعلى. وتتكرر العملية حتى يتم الحصول على التركيز المطلوب من اليورانيوم 235.

الماء الثقيل : هو ماء له كثافة أعلى من الماء العادي بسبب ان ذرات الأوكسجين التي فيه ترتبط مع ذرتين من النظير الثاني للهيدروجين المسمى بالديتريوم، الذي تحتوي نواته على بروتون ونيوترون على خلاف ذرات الهيدروجين الأكثر انتشارا، والتي تحتوي على بروتون واحد ولا تحتوي على نيوترونات، وبالتالي فإن كتلة الجزيء الواحد من الماء الثقيل أكبر بمقدار وحدتي قياس ذريتين من كتلة جزيء الماء العادي، وهذا الفرق يعطي ميزة للهيدروجين الثنائي الموجود في الماء الثقيل في تفاعلاته مع النيوترونات، حيث من المعروف ان احتمالية انشطار نواة اليورانيوم 235 تكون كبيرة بواسطة نيوترونات ذات طاقة منخفضة، كما ان هذه النيوترونات تساهم في انتاج وقود نووي جديد هو البلوتونيوم ، 239وذلك من خلال امتصاص انوية اليورانيوم 238 لها وتحولها الى بلوتونيوم. ومن هنا كانت أهمية الماء الثقيل نتيجة لوجود ذرات الهيدروجين الثنائي فيه حيث يكون فقدان النيوترونات بالامتصاص أقل وبالتالي فإنه يمكن

الاستفادة منها في المزيد من إنتاج الطاقة بزيادة معدل الانشطار وزيادة إنتاج البلوتونيوم ،239 الذي يستخدم بدوره كوقود للمفاعلات أو في الأسلحة النووية[1].

[1] حون لارج ، المرجع السابق ، ص 55.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

•الكتب :

1. أحمد إبراهيم محمود ، **البرنامج النووي الإيراني: أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة ، 2005.
2. بيير رينوفان وجان باتيت ، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية** ،ترجمة : فايز نقش ، منشورات عويدات، د ت .
3. جورج لارج ، **ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية و تقنياتها ؟** مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية, ط1، 2008م.
4. طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة في تحولاتها الداخلية و سياساتها الإقليمية** ، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ، 2006م.
5. مازن إسماعيل الرمضاني ، **السياسة السوفيتية حيال إيران العلاقات الدولية لإيران** ، الجزء الاول ، مركز دراسات العالم الثالث ،1988 م.
6. محمد جواد علي ، **الصراع الأمريكي السوفيتي في المحيط الهندي** ، منشورات شركة مطبعة الأديب البغدادية المحدودة ، 1986 م .
7. ممدوح حامد عطية، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك و اليقين**، الطبعة الأولى ، دار الثقافية للنشر ، القاهرة ، 2004 م .
8. نافع القصاب و زميلاه ، **الجغرافية السياسية** ، مطبعة جامعة بغداد ، د ت.
9. عاطف معتمد عبد الحميد، **روسيا وإيران..التفاعل النووي في المساحة الرمادية: دراسات إستراتيجية** ، الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، جوان 2006 م ، العدد2 **.**
10. عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، **المحيط الهندي وتأثيره في لسياسات الدولية والإقليمية** ، مراجعة : د.علي المياح ، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 م .
11. عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية التحدي والاستجابة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1999م.
12. **التقاطعات السياسية في آسيا الوسطى** ، بحث منشور على شبكة الانترنيت.
13. عبد المنعم عبد الوهاب ، **جغرافية العلاقات السياسية** ، منشورات مؤسسة الوحدة العربية للنشر والتوزيع ، دت.
14. عبد الرزاق عباس ، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية** ، مطبعة اسعد ، بغداد ، 1976 م .
15. عاطف معتمد عبد الحميد، **روسيا وإيران..التفاعل النووي في المساحة الرمادية: دراسات إستراتيجية** ، الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، جوان 2006 م ، العدد2 **.**
16. شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة: بسام شيحا،الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، لبنان 2007م.

•الاطاريح و الرسائل الجامعية و المذكرات :

1. احمد حمود إبراهيم حمونة ، **السياسة الإيرانية اتجاه احتلال العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2010/2003 , دراسة في المتغيرات الجيوسياسية**،رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، إشراف عبد الناصر سرور و صبحي الاستاد، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر و غزة ، دت .

2. احمد سيد عبد الرحيم عفيفي ، **الصراع النووي وتوازن القوى في اسيا** ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية ، تحت اشراف : أ.دمصطفَى القِي ، أ.د سعيد سالم جويلي ، معهد البحوث والدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق .

3. جداوي خليل ، **أنظمة حظر انتشار الأسلحة النووية إشكالية البرنامج النووي الإيراني** ، رسالة مقدمة ضمن مستلزمات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص :علاقات دولية تحت إشراف الدكتور: ديب عبد الحفيظ ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، الموسم الجامعي :2007 – 2008.

4. وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية " دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"** ،أطروحة دكتوراه القانون الدولي ، إشراف الدكتور: ياسر الحويش ، كلية الحقوق ، جامعة دمشق ،2011 .

5. حبيبة زلاقي ، **تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية ، تحت اشراف الدكتور : حسين قادري ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية : 2009 - 2010 .

6. نوران طالب وشاش، **العلاقات الدولية و تدويل الطاقة النووية السلمية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية بالأكاديمية العربية بالدانمارك، تحت إشراف الدكتور : لطفي حاتم، قسم العلوم السياسية ، كلية القانون و السياسة ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، 2009 .

7. سعاد بوقندورة ، **الحد من الاسلحة النووية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية ، تحت اشراف : عبد الحميد حسنة ، قسم القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، السنة الجامعية : 2009 – 2010.

8. عبد الله فالح المطيري ، **امن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تحت إشراف الدكتور : احمد سليم البرصان ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، تموز2011 م.

9. عبد الحق بوسعيد ، **المقاربة الإيرانية في إدارة ملفها النووي.** رسالة مقدمة ضمن مستلزمات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:دبلوماسية ،تحت إشراف الدكتور: مصطفى ينون، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، الموسم الجامعي : 2010 .

10. عرجون شوقي ، **المشكلة النووية في الشرق الاوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية ، تحت اشراف : ا. د بومهدي بلقاسم ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، السنة الجامعية : 2006 – 2007.

11. رائد حسين عبد الهادي حسنين ، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي1979 – 2010م،** رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة ، تحت اشراف : المشرف الرئيس : د. خالد محمد صافي ، المشرف : د. عصام كامل مخيمر، دراسات الشرق الأوسط ، قسم الدراسات العليا ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر ، غزة ، 2011م .

12. شوفي اسماء ، طرودي ليندة ، **الامن الاسرائيلي و الملف النووي الايراني** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : دراسات امنية و استراتيجية ، تحت اشراف : الاستاذة كبابي صليحة ، قسم العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 3 ، السنة الجامعية : 2012 – 2013 م.

•المجلات :

✓ **مجلة مختارات ايرانية :**

1. أحمد إبراهيم محمود ، **الأزمة النووية الجديدة بين إيران و الولايات المتحدة** ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 30 - يناير 2003 م.

2. أحمد إبراهيم محمود ، إيران ومهلة وكالة الطاقة الذرية ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 39 - أكتوبر 2003 م.

3. أحمد إبراهيم محمود ، البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2001 م ، المجلد الثاني ، العدد السادس- يناير 2001 م .

4. أحمد إبراهيم محمود ، هل يكون الملف النووي سبباً للحرب بين إيران و الولايات المتحدة ؟ مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 35 - يونيو 2003 م .

5. أحمد السمان ، الحصار التكنولوجى و التوجه الخارجى الإيرانى ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2002 م ، المجلد الثالث ، العدد 28 - نوفمبر 2002 م.

6. أحمد منيسي ، هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني ؟ ... ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2004 م، المجلد الخامس، العدد 53 - ديسمبر 2004 م.

7. أمل حمادة ، الملف النووي والسياسة الخارجية الإيرانية ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 39 - أكتوبر 2003 م .

8. أشرف محمد كشك ، الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية ، مختارات إيرانية ، مركزالأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2002 م ، المجلد الثالث ، العدد 23 – يونيو 2002 م.

9. أسامة فاروق مخيمر، الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية و الضغوط الأمريكية ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2005 م ، المجلد السادس ، العدد 59 - يونيو 2005 م .

10. حسام سويلم ، الدبلوماسية أو القوة فى حل معضلة الملف النووي الإيراني؟ ، مجلة مختارات إيرانية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2007 م، المجلد الثامن ، العدد 67 - يناير 2007 م.

11. حسام سويلم ، ماذا بعد الرد الايراني على (سلة الحوافز) و ما هي الخيارات المتاحة ؟ مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2006 م ، المجلد السابع ، العدد 75 - اكتوبر 2006 م .

12. http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN88.HTM

13. حسام سويلم ، مضيق هرمز في بؤرة الصراع الايراني الامريكي ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2007 م ، المجلد الثامن ، العدد 82 - ماي 2007 م .

14. حسام سويلم حسام سويلم ، هل بدأ العد التنازلى لضربة إسرائيلية ضد إيران..... ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2004 م ، المجلد الخامس ، العدد 50 - سبتمبر 2004 م.
15. http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN44.HTM
16. محمد ساحيمي، برنامج إيران النووي: تاريخه والحاجة إليه ، مجلة مختارات إيرانية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،الأهرام،القاهرة،العدد 40 - نوفمبر 2003 م .
17. http://www.ahram.org.erg
18. محمد السعيد عبد المؤمن، المواجهة الوقائية بمنظور إيراني، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ، 2003 م، المجلد الرابع ، العدد 36 – يوليو 2003 م.
19. محمد السعيد عبد المؤمن، العلاقات بين إيران والعرب، رؤية مستقبلية، مختارات إيرانية، العدد 116 –مايو.
20. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط، مختارات ايرانية ، العدد42 .
21. محمد عبد القادر ، موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية: مراهنة على عدم التصعيد ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2006 م، المجلد السابع ،العدد 71- يونيو 2006 م.
22. سامح همام ، الملف النووى الايرانى متغير جديد فى معادلة أمن الخليج... ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2006 م، المجلد السابع ، العدد 72 - يوليو 2006 م.
23. سمير زكي بسيوني ، كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية ؟!! مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، 2006 م ، المجلد السابع ، العدد 71- يونيو2006 م .
24. علي مستشاري ، إيران والشراك النووية ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ، 2003 م ، المجلد الرابع ، العدد 39 – أكتوبر 2003م .
25. شريف شعبان مبروك ، في ظل إدارة أوباما: السياسة الأمريكية تجاه إيران .. إلى أين ؟! مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة ، 2003 ، المجلد الرابع ، العدد 30 - يناير 2003 م .

- ✓ **ملف الاهرام الاستراتيجي :**

1. أحمد إبراهيم محمود ، **الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية** ، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2007 م ، العدد 145- يناير 2007م.

- ✓ **المجلة :**

1. باراج خانا ، **الشرق الأوسط عام على أوباما في البيت الأبيض** ، المجلة ، العدد 1541 - 15 يناير 2010 . www.majalla.com
2. جاك إي سي هيمانز ، **القنبلة ..الوهم** ، المجلة، 2012 ، العدد 1573 - يونيو . www.majalla.com
3. حسن فحص ، **مرحلة جديدة** ، المجلة ،2012 م ، العدد 1567 – نوفمبر. www.majalla.com
4. مهدي خلجي ، **طهران و القنبلة** ، المجلة ، 2012 م ، العدد 571 – ابريل. www.majalla.com
5. كينيث كينيث إن .والتزو اخرون ، **إيران والقنبلة** ، المجلة ، 2012، العدد 1577 - سبتمبر . www.majalla.com

6. نجاح محمد علي ، **التهديد مقابل التهديد !** ، المجلة ، 2011 ، العدد 1568 - ديسمبر . www.majalla.com
7. نيما خورامي أسل ، **اصلاحات شاقة** ، 2011 ، العدد 1568 - ديسمبر ، المجلة . www.majalla.com
8. عز الدين سنيقرة ، **من يستطيع إغلاق هرمز؟**، المجلة ، 2012 م ، العدد 1569 – يناير. www.majalla.com
9. شهير شهيد ثالث ، **هل بإمكان روحاني التوصل إلى حل بشأن برنامج إيران النووي ؟ الاعتدال المنحاز** ، المجلة ، 2013 ، العدد 1587 - سبتمبر . www.majalla.com

✓ **مجلات اخرى :**

1. احمد دياب، **الموقف الأمريكي من القوى النووية الناشئة** ، السياسة الدولية، 2005 ، العدد 162، أكتوبر 2005 .
2. ايلي شلهوب ، طهران لا تزال تعتمد على السوق السوداء : ربحت تركيا ما خسرته دبي ، مجلة الاخبار ، السبت 27 تشرين الثاني 2010 م ، العدد 1278 ، ص 22 .
3. بهاء بدري حسين ، تحديد الأقاليم المناخية لإيران ، مجلة الجمعية الجغرافية ، 1990 م ، العددان 24 و 25.
4. حسام سويلم ، التطور المستقبلي لبرنامج الصواريخ الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، افريل 2004م ، المجلد39 ، العدد 156 .
5. حسين وحيد عزيز الكعبي ، المضامين الجغرافية لفكرة النظام الشرق أوسطي مالها وما عليها ، مجلة البحوث الجغرافية 2001 م ، العدد 2 .
6. يسري ابو شادي ، الملف الإيراني نموذجاً : الوكالة الدولية للطاقة الذرية بين المهنية والسياسة، مجلة السياسة الدولية ، تقارير ، العدد 187 ، 12 ديسمبر 2013 .
7. http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/112/2074/ من -المجلة/تقارير /الملف -الإيراني -نموذجاًaspx.
8. محمد بسيوني عبد الحليم ، تكاليف محتملة المخاوف العربية من الاتفاق بين ايران والدولي الغربية ، تحليلات شرق أوسط ، مجلة السياسة الدولية ، 1 ديسمبر 2013 .
9. محمود سليمان، الوسواس القهري و الهروب إلى الأمام ، مجلة الدبلوماسي، النادي الدبلوماسي المصري، القاهرة، العدد 160، جانفي ، 2009.
10. سعيد الحاج ، أمريكا وإيران على طريق التقارب ، 29/09/2013 ، مجلة الديمقراطية ، العدد - 51 يوليو 2013 . http://democracy.ahram.org.eg/NewsQ/516.aspx
11. فاطمة غلمان، النظام النووي و الكيل بمكيالين، مجلة المستقبل العربي، السنة 31 ، العدد 357 ، نوفمبر 2008 .
12. فهد مزبان خزار الخزار، حيدر عبد الواحد ناصر ، الأزمة النووية الإيرانية : التطورات -الدوافع -الدلالات الإستراتيجية، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 3 - 5 .
13. صباح محمود محمد الراوي ، مملكة البحرين التسمية و الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي ، مجلة البحوث الجغرافية ،2001 م ، العدد 2 .
14. صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ، مطبعة جامعة بغداد ، 1976 م.

- **القرارات :**

قرار اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5500 ، المعقودة في 31 تموز/يوليه 2006 م.
http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/arabic/unsc_res1696-2006_ar.pdf
قرار تخذه مجلس الأمن في جلسته 5612، المعقودة في 23 ديسمبر 2006 م.
http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/arabic/unsc_res1737-2006_ar.pdf
قرار اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5647، المعقودة في 24 مارس 2007 م.
http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/arabic/unsc_res1747-2007_ar.pdf
القرار الصادر عن مجلس الامن .
http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/arabic/unsc_res1803-2008_ar.pdf
القرار الصادر عن مجلس الامن .
http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/arabic/unsc_res1835-2008_ar.pdf
القرار الصادر عن مجلس الامن .
http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/arabic/unsc_res1835-2008_ar.pdf

- **التقارير :**

1. الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقرير المدير العام رقم GOV/2005/87 ، فيينا : الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، 21 نوفمبر 2005 .

http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2005/gov2005-87.pdf

2. الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ملحق تقرير المدير العام رقم GOV/2004/60 ، فيينا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، 30 سبتمبر 2004 .

http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2004/French/gov2004-60_fr.pdf

3. الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تقرير المدير العام رقم GOV/2004/83 ، فيينا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، 17 نوفمبر 2004.

http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2004/gov2004-83.pdf

4. التقرير الإستراتيجي العربي،" **أزمة البرنامج النووي الإيراني: 2005 – 2006**"، مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، 2005 -2006.
5. **إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟** تقرير كرايسز جروب رقم 51 حول الشرق الأوسط ، 23 فيفري 2006 .

- **مواقع الانترنت :**

✓ المقالات بالعربية :

1. **إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي** ، التقرير رقم 51 حول الشرق الأوسط ، بروكسل : مجموعة الأزمات الدولية ، 23فيفري 2006 م .

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN99.HTM

2. أرشيف الأخبار، **غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني**، 2001/6/19.

http://arabic.cnn.com/2006/iran.2006/6/19/iran.aims/index.html

3. **اتفاقٌ تاريخيٌ بين إيران والقوى الكبرى** ، صحيفة الوسط البحرينية ، الاثنين 25 نوفمبر 2013م الموافق 21 محرم 1435هـ ، العدد 4097.

http://www.alwasatnews.com/4097/news/read/831635/1.html

4. **اتفاق جنيف الانتقالي يكبح جماح البرنامج النووي الإيراني** ، 27 نوفمبر 2013 م .

http://alhayat.com/Details/576004

5. **اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني وإسرائيل تعتبره "أكبر انتصار" لإيران** ،أخبار إقليمية / إيران ، تحديث :24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013م ، 05:16 م ، نشر :24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 م ، 08:22 ص ، جنيف . المصدر :الميادين - فارس - وكالات

- تعتبره-أكبر-انتصار/http://www.almayadeen.net/ar/news/iran-_9,nxP7ZmU2KgqKAAFkeYw
- اتفاق-حول-البرنامج-النووي-الإيراني-وإسرائيل

6. **الاتفاق النووي الاتفاق النووي الإيراني بين ترحيب دولي وتنديد إسرائيلي**، 24 تتشرين الثاني 2013م .

-https://now.mmedia.me/lb/ar/gulf/522187اتفاق-بين-ايران-والقوى-الكبرى-في-المفاوضات-بشأن-البرنامج-النووي

7. **الاتفاق النووي:خطوة أولى في مسيرة إعادة تأهيل إيرانيّة طويلة** ، قضايا راهنة ، تقدير موقف ، وحدة تحليل السياسات في المركز ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات ، 28نوفمبر 2013 م .

http://www.dohainstitute.org/release/5bf7537d-47b1-4f28-8e29-11baf42842a4

8. **البرنامج النووي الإيراني: استقبال حافل للوفد الإيراني المفاوض في جنيف لدى عودته إلى طهران** ،

آخر تحديث :الاثنين، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني، 2013، GMT09:19

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/11/131125_iran_nuclear_deal_welcome.shtml

9. **التقارب الأمريكي - الإيراني: أسبابه وفرص نجاحه** ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الأحد, 13 أكتوبر 2013 ، 18:02 .

http://www.djazairnews.info/2013-09-28-19-23-11/63102-2013-10-13-17-04-54.html

10. **اســرائيل تعتبــره خطــأ تاريخيــا والسعوديــة تنــدد .**

http://www.wakteldjazair.com/article_pdf.php?id_rub=214&id_art=58734&num=1466

11. **الجزائر تشيد باتفاق جنيف حول البرنامج النووي الإيراني** ، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، 24 نوفمبر 2013 . http://www.mae.gov.dz/news_article/1652.aspx

12. **النووي الإيراني :أرباح اتفاق إيران و تكاليفه** ، تقدير موقف ، مركز الجزيرة للدراسات ، 28 نوفمبر 2013 م .

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/11/20131128124318392745.htm)

13. **الشيطان الأكبر يقابل محور الشر و يتفق معه** ، صحيفة المستقبل ، الأربعاء 27 نوفمبر2013م.

http://www.almustaqbal.com/PDfversionv4.aspx?PDFType=asis&issuenumber=4874&pagenumber=15

14. بيان السيد يوكيا امانو ، الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

15. **تخصيب اليورانيوم مستمر.. ولإسرائيل تعتبره انتصارا لطهران اتفاق نووي بين إيران والغرب... وخامنئي يباركه** ، صحيفة السفير ، 22 / 11 / 2013 ، العدد 12634.

http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=2012&EditionId=2625&ChannelId=63519#.UqQ58vRVRR8

16. مايكل هيرتسوغ ، **تقييم إسرائيلي للاتفاق مع إيران** ، مقابلات وعروض تقديمية ، تحليل السياسات ، المركز البريطاني الإسرائيلي للاتصالات والأبحاث(BICOM) ، 26 نوفمبر 2013 .

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/an-israeli-assessment-of-the-iran-deal

17. بشير عبد الفتاح ، **الملف الإيراني في العلاقات الصينية – الأمريكية** ، جريدة الأهرام اليومي ، 25 فيفري 2010 .
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=32444&eid=165

18. البروفسور جامشيد أسدي ، **العقوبات الاقتصادية : هل يمكنها ان تغير الاستراتيجية النووية للجمهورية الاسلامية ؟** ترجمة : ممدوح نيوف ، الحوار المتمدن ، العدد: 3337 ، 2011 / 4 / 15 - 18:59 ، المحور : مواضيع و ابحاث سياسية .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=255069

19. جيورا ايلاند، **الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري** ، سلسلة ترجمات الزيتونة (48)، شباط/فبراير2010، ترجم عن النص الأصلي Israel's Militay Option، مجلة واشنطن كوارترلي الفصلية Washington Quarterly، عدد كانون الثاني/ يناير 2010م.

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/TransZ/Israel_Military_Iran_48.pdf

20. دبلوماسي سابق ، **ايران قادرة على تلافي الحرب الاعلامية** ، شبكة اخبار ، قناة العالم ، الثلاثاء 16 اكتوبر 2012 ، مقال العدد 1609 .

http://www.alalam.ir/news/1346794

21. **دراسة عن جغرافية إيران** ، بحث منشور على الشبكة الاستراتيجية في الانترنيت.

22. وهبي قاطيشا ، **الإستراتيجية الإيرانية في السلاح النووي** ، صحيفة الحياة ، 5/8/ 2003م.

http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1420&lang=AR

23. **هاني نسيرة** ، تقارب حذر، وهواجس مؤجلة..العلاقات الأمريكية الإيرانية والخليج! **معهد العربية للدراسات . الأربعاء 26 ذو القعدة 1434هـ - 02 أكتوبر 2013م .**

http://studies.alarabiya.net/hot-issues/تقارب-حذر،-وهواجس-مؤجلة العلاقات-الأمريكية-الإيرانية-والخليج/

24. هشام منور ، **التقارب الأمريكي . الإيراني ..دوافعه.. ومآلاته** ، صحيفة القدس ، 10 نوفمبر 2013 م .
http://www.alquds.co.uk/?p=102028

25. وسام الدين العكلة ،**التحدي النووي الايراني حقيقة ام وهم ؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج ايران النووي و تداعياته الاقليمية و الدولية** ، د م ، 2013.

26. حسن نافعة، **سياسات القوى الإقليمية تجاه العالم العربي**

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_2354.html

27. منير شفيق ، **اوباما واتهام إيران** ، الجزيرة .
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/33b6e869-e3b5-4882-8fef- 254f4478555b
28. **نتنياهو : الاتفاق النووي مع ايران " خطا تاريخي "**
http://www.dw.de/نتنياهو-الاتفاق-النووي-مع-إيران-خطأ-تاريخي17248557-a/
29. حمدي السعيد سالم ، **ماذا يجرى خلف الستار في الحرب الخفية بين إيران و إسرائيل ؟** الحوار المتمدن ، 2012/11/17 ، العدد: 3914 .
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332711
30. كوزهانوف ، **موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني** .
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-position-on-irans-nuclear-program
31. موقع الأمم المتحدة . http://www.un.org/ar/conf/npt/2010/background.sht
32. منذر سليمان ، **تصاعد الحرب السرية الأميركية – الإسرائيلية على إيران** ، 2013/12/10 .
http://neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=50300
33. محمد السمهوري ، **هل تؤدي العقوبات الاخيرة الاوروبية و الامريكية الجديدة الى تراجع ايران عن برنامجها النووي** ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، يوليو 2012م .
34. مقال منقول عن شبكة ا ف ب بتاريخ 25 نوفمبر 2013 .
http://alhayat.com/Details/575696
سوريا: الاتفاق النووي بين إيران والغرب تاريخي .
http://www.almasryalyoum.com/node/2338076
35. سيد حسين موسوي ، **الملف النووي الإيراني والتحديات المقبلة** ، المركز العربي للدراسات و الابحاث ، دت .
36. عبد القادر نعناع ، **العقوبات الدولية المفروضة على ايران** ، مركز المزماة للدراسات والبحوث ، 26 نوفمبر 2013 . http://almezmaah.com/ar/news-view-3553.html
37. فايزة سارة ، **المحيط الإقليمي و مشروع إيران النووي** .
http://www.syria.news.com/readnews php ?sy-
38. **فيروس ستاكسنت يغزو مفاعل بوشهر ويهدد بتشرنوبيل اخر** ، جريدة الشرق الاوسط ، 30 ديسمبر 2010م ، العدد 11720 .
http://aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=11720&article=601652
39. فلاديمير يفسييف، **البرامج النووية و لصاروخية الإيرانية الحاضر و المستقبل**، ساحات الطيران العربي ، ساحة الدراسات الإستراتيجية 20/ 01 / 2010 م .
http://4flying.com/showthread.php?t=44716
40. صباح ايوب ، **الاعلام الامريكي اعلن الحرب على ايران** ، شبكة اخبار، الاربعاء 14 مارس 2012 ، مقال العدد 1609. http://www.al-akhbar.com/node/45458
41. انترناشونل كرايسز جروب, **إيران في العراق :ما مدى النفوذ؟** , التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط 21 – مارس2005

42. مبروك شريف شعبان ، **القدرات النووي الاسرائيلية بين الخيارات العربية والانحياز الامريكي** . مذكرة تخرج ادارة اوباما

•المقالات باللغة الاجنبية :

1. Alan purkiss, Gulf states order $123 billion of U.S.Weaponry to counter Iran,FT Says, at: www.bloomberg.com/news/2010-09-21/gulf-state
2. Anthony H. Cordesman,Khalid R.Al-Rhodhan**,Iranian Nuclear Weapons? The threat from Iran' WMD and missile Programs**, First Working Draft ? Revised : February 21,2006Center For Strategic And International Studies,Washington ,DC2006 .
3. Anthony H. Cordesman**, Weapons of mass Destruction in the Gulf and Greater Middle East Force Trends, Strategy, ، « Tactics and Damage Effects »**, Center for Strategic and International Studies, Washington, November.9.1998 .
4. Babak Ganji، Iran & Israel Asymmetric Warfare and Regional Strategy، united kingdom ، Defense academy، 2006.
5. Charles P.Vick,Sejjil,Iranian New Balistic Missile Development.

http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/sajjil.htm

6. FRANCE 24 **,Nucléaire iranien : accord historique à Genève ,** Dernière modification : 25/11/2013 .

http://www.france24.com/fr/20131124-nucleaire-iranien-accord-trouve-geneve-iran-israel-/

7. HOMA KATOUZI and HOSSEIN SHAHIDI ,**Iran in the 21 st Century Politics** , Ecomics and Conflit(New York : Routledge, 2008).
8. **Le virus informatique Stuxnet continue de toucher l'Iran ,** Le Monde.fr avec AFP، AP et Reuters | 27.09.2010 à 12h25 • Mis à jour le 27.09.2010 à 20h36 .

http://www.lemonde.fr/technologies/article/2010/09/27/le-virus-informatique-stuxnet-a-touche-l-iran-sans-degats-serieux_1416389_651865.html

9. Les détails de l'accord sur le nucléaire iranien , Le Monde.fr avec AFP | 24.11.2013 à 10h11 • Mis à jour le 25.11.2013 à 08h44 .

http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2013/11/24/ce-que-prevoit-l-accord-sur-le-nucleaire-iranien_3519404_3218.html

10. Nadir. Bazin , **L'économie politique de développement de l'énergie nucléaire en Iran 1957-2004**. Le site http://www.ccdr.cnrs.fr
11. **Nucléaire : l'Iran et les grandes puissances scellent un accord** , Mis à jour le 24/11/2013 à 18:37 , Publié le 24/11/2013 à 09:05 .

http://www.lefigaro.fr/international/2013/11/24/01003-20131124ARTFIG00020-nucleaire-l-iran-et-les-grandes-puissances-scellent-un-accord.php

12. The Risk Report, **Iran Missile Update: Wisconsin Project on Nuclear Arms Control**.volume 10 Number2.US March-April 2004.

http://www.wisconsinproject.org/countries/iran/missile2004.htm

13. Oliver Meier, **Europeean effort to solve the conflit over Iran 's nuclear program :how has the Europen union performed** ,non proliferation papers N27 ,February 2013 .

14. **Pascal Lacorie, L'Iran attaqué par "Flame", un nouveau virus informatique.** à Jérusalem | 29/05/2012, 16:51 .

http://www.latribune.fr/actualites/economie/international/20120529trib000700859/l-iran-attaque-par-flame-un-nouveau-virus-informatique.html

15. Pirouz Mojtahedzadeh,**Iran Needs Nuclear Energy for its Economic Survival**, available on Internet: (http://payvand.com/news/07/jul/1078.html)

16. Revati Prasad and Jill Marie Parillo , **Iran s programs to produce Plutonium and Enriched Uranium** ,Washington DC: Carnegie Fact Sheet, February 2006.

17. Sam Razavi , **La relation stratégique entre le Hamas et l'Iran .** SURVOL STRATÉGIQUE , Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques – UQÀM , Janvier 2009 , p . 1 - 3 .

18. YONAH ALEXANDER and MILTON HOENIG, The new irannian leadership Ahmadinejad, Terrorism, Nuclear Ambition and the Middle East(the United States of America, Westport : Greenwood Press,2008).

الفهـــرسة

الفهـــــــــــــرسة

ملخص مذكرة باللغة العربية
ملخص مذكرة باللغة الفرنسية
ملخص مذكرة باللغة الإنجليزية
شكر و تقدير
إهداء
مقدمـــة.....01
المدخل : ايران استراتيجيا 10
الفصل الاول : نشأة البرنامج النووي الايراني و دوافعه 18
المبحث الأول : نشأة و تطور البرنامج النووي الإيراني 18
1.مرحلة تأسيس و إقامة البنى الأساسية للبرنامج النووي الإيراني 19
2.مرحلة الانكشاف و المواجهة 25
المبحث الثاني : البنية الأساسية للبرنامج النووي الإيراني وأهدافه 28
1. البنية الأساسية للبرنامج النووي الإيراني 28
1.1.المواقع النووية..... 28
2.1.التقنيات النووية الايرانية..... 40
3.1. برنامج الصواريخ الباليستيةالإيراني..... 42
2. دوافع البرنامج النووي الإيراني 47
1.2 الدوافع السياسية 47
2.2 الدوافع الأمنية و العسكرية 49
3.2 الدوافع الجيوبيليتيكية 52
4.2 الدوافع الإقتصادية 53
5.2 الدوافع العرقية و الدينية 55
الفصل الثاني : الاليات الاقليمية و الدولية لمواجهة البرنامج النووي الايراني 57
المبحث الاول: المواقف الدولية والاقليمية والبرنامج النووي الإيراني 58
1.المواقف الدولية من البرنامج النووي الايراني 58

1.1. موقف الولايات المتحدة الأمريكية 58
2.1. موقف الترويكا الأوروبية 61
3.1. موقف روسيا 63
4.1.موقف الصين 65
2.المواقف الاقليمية من البرنامج النووي الايراني 67
1.2.موقف الدول العربية 67
2.2.موقف تركيا 69
3.2.موقف اسرائيل 71

المبحث الثاني: الأدوات والأساليب المتبعة لإيقاف البرنامج النووي الإيراني 74
1.الأدوات القانونية 74
1.1.الوكالة الدولية للطاقة الذرية 74
2.الأداة الاقتصادية.....82
1.2.دور مجلس الامن 83
2.2.العقوبات الانفرادية الامريكية 87
3.2.العقوبات الانفرادية الاوروبية 90
3.الأداة العسكرية والأمنية 95
1.3. الخطف والاغتيال للعلماء الايرانيين 96
2.3.الأعمال التخريبية 97
3.3. الحرب الالكترونية على البرنامج النووي الإيراني 98
4.3.تكسير الاطراف والمناورات العسكرية والبحث عن محاور إقليمية جديدة 100
5.3. حملات إعلامية واسعة حول المخاطر الناجمة عنى قدرات إيران الصاروخية .104
الفصل الثالث : رهانات البرنامج النووي الإيراني 106
المبحث الأول :اثار العقوبات على ايران و ادواتها لمواجهة الضغوطات.....107
1. اثار العقوبات على الاقتصاد و المجتمع الايرانيين.....107
2. ادوات المواجهة الايرانية اتجاه المعارضة الدولية لملفها النووي 110
1. الاداة السياسية 110

1.1. استرتيجية ايران التفاوضية.....110
2.1. استراتيجية استثمار الاخطاء 112
3.1. استراتيجية خلط الاوراق 113
4.1. الظهور بمظهر القوي 113
2. الأداة العسكرية والأمنية.....114
3. التحالفات الدولية 115
1.3. التحالفات الدولية 115
2.3. التحالفات الاقليمية 116
4. الاداة الاقتصادية 117
1.4. النفط 117
2.4. مضيق هرمز 118
3.4. اسلوب ايران لتخطي العقوبات باساليب ملتوية.....120
4.4. فشل الحظر.....121
5. الاداة الدينية 123
6. الاداة الاعلامية و الاشهارية 124

المبحث الثاني: اتفاق الخطوة الاولى 125
1. دوافع التقارب الامريكي الايراني.....125
1.1. دوافع طهران الى التسوية مع واشنطن 125
1.1.1. الدوافع الداخلية 125
2.1.1. الدوافع الخارجية 126
2.1. دوافع واشنطن الى التسوية مع طهران 127
1.2.1. الدوافع الداخلية 127
2.2.1. الدوافع الخارجية 128
3.1. استراتيجية ايران من اجل التقارب مع امريكا 129
2. اتفاق الخطوة الاولى نقطة تحول في المسالة النووية الايرانية 132
1.2.جذور الاتفاق 133

2.2.مضمون الاتفاق 134
1.2.2 .تعهدات الجانب الايراني 134
2.2.2 .تعهدات مجموعة 5+1 136
3.2.2 .الخطوات النهائية للحل الشامل..... 137
3. نقاط الاختلاف بين الاتفاق الحالي واقتراحات الاتفاقيات السابقة التي عرضت على ايران. 137
4. العناصر الايجابية ونقاط الضعف الرئيسية في الاتفاق المؤقت..... 139
1.4. العناصر الإيجابية الرئيسية..... 139
2.4 نقاط الضعف الرئيسية 140
5.مواقف الدول من اتفاق الخطوة الأولى 144
1.5. موقف الأمين العام للأمم المتحدة و الوكالة الدولية لطاقة الذرية..... 144
1.1.5. الأمين العام للأمم المتحدة 144
2.1.5. موقف الوكالة الدولية لطاقة الذرية 144
2.5. موقف دول الأمن..... 145
1.2.5. موقف أمريكا 145
2.2.5. موقف فرنسا 145
3.2.5. موقف بريطانيا..... 146
4.2.5.موقف روسيا..... 146
5.2.5.موقف الصين..... 147
3.5. موقف كوريا و إسرائيل..... 147
1.3.5. موقف كوريا..... 147
2.3.5. موقف إسرائيل..... 148
4.5. موقف دول عربية..... 148
1.4.5. موقف سوريا 148
2.4.5. موقف العراق..... 149
3.4.5. موقف الجزائر..... 149
6. التداعيات المحتملة و السيناريوهات المستقبلية..... 150
1.6. التداعيات المحتملة..... 150

2.6. السيناريوهات المستقبلية: فرص نجاح االتسوية.....153
الخاتمة..... 156
الملاحق 160
الملحق رقم 01 :نص اتفاق الخطة الاولى.....161
الملحق رقم 02:مسرد المصطلحات النووية..... 165
قائمة المراجع 169
الفهـرسة..... 182